قاسم بن علي الوزير

حرث في حقول المعرفة



مركز التراث والبحوث اليمني

حَرثٌ في حقول المعرفة

ماجد

بسم الله الرحمن الرحيم

قاسم بن علي الوزير

حرث في حقول المعرفة



مركز التراث والبحوث اليمني

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م



Yemen Heritage and Research Center

صنعاء - الجمهورية اليمنية

البريد الإلكتروني

yemenhrc@gmail.com

تقديم

بقلم زيد بن علي الوزير
رئيس مركز التراث والبحوث اليمني

عن الكاتب والكتاب

(١)

فأمّا الكاتب فهو شقيق، ورفيق طريق، سرنا معًا منذ سقوط الثورة الدستورية عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م حتى الآن في ظروف سادتها العواصف الهائجة، فبدَّلت من يُسْرِنا عُسرًا، وأذاقتنا مرًّا، فلم تتوقّف خطانا مع مَنْ سبقنا من الأحبَّة، ولم نغيِّر من اتّجاهنا «الدّستوري» قطّ، حاملين إرث الثورة العظيم بلا كَلَلٍ ولا مَلَل، رغم الترغيب والترهيب، ورغم التهديدات، والمنافي والسجون؛ إلا أننا لم نهادن ولم نساير، بل سرنا في دربٍ واحد لم تَلْتَوِ فيه أقدامنا، ولم نغير اتجاهنا، وكان ذلك كله - كما نعتقد ونؤمن - من أجل أن ننشد لأمتنا الخير، والتطور، والحكم الرشيد، سواء رأى الناس في مساعينا صوابًا، أو رأوه خطأً، أو رأوه بين بين، فالذي أنا منه على يقين أن توجهنا كان كالبوصلة في اتجاه واحد.

أليس هذا الموقف كافيًا ليغمرني بعاطفة نبيلة، وأنا أتحدث

عن شقيق ورفيق طريق؟ هل أستطيع أن أتغلب على عواطفي فأرى الحق كما هو فأتبعه، وأرى الخطأ فأذكره؟ أم أن تلك العاطفة ستحول بيني وبين ما أراه حقًّا؟

ولقد تناولت تأثير العاطفة في مواضيع أُخَر، تمتُّ إلى مثل هذا التقديم بصلة، وهنا فقط أضيف أنه إذا كان من الجنوح المعيب، أن أضفي على قريبٍ ما ليس فيه، لمجرد قربه، فإنه من الظلم الفادح أن أغمط حقًّا هو له، لأن الضرب على إيقاع الأمرين ظلم مبين ينتج عنه إما اختلاق وقائع، أو طيّ حقائق، وهذا في حد ذاته ليس ظلمًا ينزل على الوقائع فحسب، بل على العاطفة نفسها، لإرغامها على طيّ ما تعلم من جميل الخصال، أو المبالغة في المدح أو القدح لمن تحبّ أو تبغض، وأشد الأضرار نزولًا على الحقيقة هو أن الإنسان لا ينطق بما يعتقد، ويبوح به، خشية اتهام عاطفي، لأنه في هذه الحالة يغطي على خصال رفيعة، ويسكت عن كشفها، والساكت عن الحق يُلجم بلجام من نار.

على أن العاطفة النقية والصادقة لها دور محمود في كشف الأخطاء والهفوات التي يراها كاتب ما عند قريب، فيكون لكشفها تأثيرٌ بليغٌ، على أنّ ما يراه خطأً أو صوابًا قد لا يكون خطأً، وقد لا يكون صوابًا، ولكن ذلك ما يراه هو، وما يراه قابل للنقاش حتى ترسو الحقيقة على موقع مطمئن.

ومن المسلم به أن المرء يحبُّ لأخيه ما يحبُّه لنفسه، ولأنه يحبُّ لنفسه الصواب، فكذلك يحبُّ لأخيه الصواب، وليس من الحبّ أن تبقى الهفوات كما يراها عند صديق وقريب بدون أن يسعى لإبداء رأيه فيها. وأنا ممن يؤمن بأن النقد الموضوعي هو بمثابة توجيه وإرشاد، وإثراء حقيقي، وليس سهمًا جارحًا كما يعتقد معظم الناس، ومن ثم فالعاطفة النقية، هي البحث عن الأكمل، وليس التغطية على الخطأ، وإن لم تفعل ذلك فهي مساهمة في التغطية إلى حد بعيد.

صحيح أن تفكيك العاطفة - وهي صلبة - تحتاج إلى عملية ترخي صلابتها وتذيب توتراتها، وفي الإمكان أن تتراجع عاطفة المغيض المحنق عندما يسنح طيف الودّ كما صورّه الشاعر المبدع «إسماعيل صبري باشا» (١٣٤١هـ/ ١٩٢٥م) عندما قال:

إذا مـا صـديقٌ عقَّنِـي بِعـداوةٍ
وفَوَّقْـتُ سَـهْمي في منـاحِرِه سَـهْمِي
تعـرَّضَ طَيْفُ الـوُدِّ بَيْنـي وبَيْنَـهُ
فكسَّـرَ سَـهْمي سَـهْمَهُ فـانْثَنى ولم أَرْمِ

فقد عالج عاطفة الانتقام بطيف الودّ ونجح. ومعنى هذا أن العاطفة لها علاج مفيد، وليس من الصعوبة ألا تعالج، وكما أمكن

للعقد النفسية أن تعالج عن طريق الاعتراف بوجودها، والإفصاح عنها، والبوح بها، وكشف أستارها، لتتفكك، ويبرؤ حاملها مما كان يعانيه ويرهقه، وكذلك الأمر مع العاطفة، فمتى عرف الإنسان تأثير العاطفة ومدى تدخلها فقد انتهى مفعولها أو خفف منها.

وهذا هو حالي عندما أقدم شقيقي، ورفيق طريقي، فلن تغلبني عاطفة، ولن أقول فيما أراه إلا حقًّا ما استطعت إلى ذلك سبيلًا.

(٢)

تقوم شخصية «القاسم بن علي الوزير» على نواحٍ متعددة ومبدعة، فهو شاعر كبير، يقف جنبًا إلى جنب مع «الشريف الرضي» و «بدوي الجبل» يشهد به ديوانه «مجموعات شعرية» ويشهد له جماعةٌ من النقّاد العرب الذين أعرفهم وبُهروا به، وهو شاعر هذا البيت بدون منازع. وهو إلى جانب ذلك أديبٌ بليغُ الأسلوب، ناصع الكلمة، عميق الفكرة ، تشهد بها أبحاثه ومحاضراته في هذا الكتاب، وفي اعتقادي- وبعيدًا عن عواطف الإخاء - أن لديه القدرة العلمية المتمكنة، والتجرد التام من أي انتماء إلا للعلم وحده، وله اطلاعٌ واسعٌ على تاريخ الفكر الإسلامي، والتراث العربي المعاصر وقضاياه ومفاهيمه، وعلى تاريخ الفكر الغربي ومساره مذ نشأته المبكرة، وعلى مضمون مسار

الفكر الماركسي منذ ولادته، وله اطلاعٌ واسعٌ على عمالقة الفكر والأدب قديمًا وحديثًا، مثل الفكر المعتزلي والفلسفي والأدبي والتاريخي قديمًا وكمثل «الإمام أبي زهرة» و«مصطفى صادق الرافعي» و«عباس محمود العقاد» و«أحمد حسن الزيات» وفي الفكر الحضاري تأثر بالفيلسوف «مالك بن نبي». لقد تأثر بهم إلى درجة أنه لو جمع الأربعة لمثّلهم «القاسم بن علي الوزير» خير تمثيل.

وليس بِدعًا بعد تلك الروافد الثرة، أن يتجمع عنده مخزونٌ ضخمٌ من المعارف العلمية، والتحليلات المتينة مكّنهُ من فك الغامض وفتح أقفاله، بطريقة علمية رصينة، خالية من التعقيد، ومن الإسهاب الممل، أو الإيجاز المخل، يسيل قلمه بالممتع من الفكر، والجميل من النثر، والبليغ من الشعر، وهو في كل من الشعر والنثر يهدف إلى إيقاظ الفكر من غفوته، وتصحيح السياسي من انحرافه، وإخراج المجتمع من جمود.

(٣)

بكل تلك المواهب أضاء «القاسم الوزير» في كتابه هذا زوايا بحاجة إلى تنوير، وأشهد أنه أحسن التحليل، وأنار الطريق لمجتمع يضطرب في أكفان بالية، ولكي نفهم ما قدمته هذه المحاضرات من منافع فلا بدّ من الاطلاع على مجتمع «ما بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية».

فما من شك عندي أن هذه «الإمبراطورية – على ما بها من أخطاء – كانت تشكل سورًا قويًّا حاميًا للشرق المسلم من طوفان «الاحتلال الغربي» وأن إسقاط السلطان الكبير «عبد الحميد» – آخر السلاطين العظام– كان بفعل انتشار مفاهيم غامضة كائدة إنفعالية يغري بها من يريد اقتناصه في حبائله وبفعل تيارٍ عاصفٍ بغية انهيار السور ليحكم من في داخله، انهيار السور بيد أبناء صُنّاعِه، فتدفق الطوفان مستبقيًا معه تلك «المفاهيم» الكائدة والغامضة ليمارسها على من هم ضحايا أنفسهم داخل السور، فحاول طمس هوية من وقع في قبضته، وتفكيك وحدتهم، وتغيير هويتهم الثقافية والاجتماعية، وهو وإن لم يقدر على طمسها كاملة إلا أنه ألبسها غموضًا لتبقى خلف السور حائرة مضطربة قلقة، مستغلًّا تخلف العالم الإسلامي عن حضارته الإسلامية، وعن مفاهيمه الحقيقة ومضامينه الدقيقة والذي أصبح يعيش على أطعمة بالية ظن بها أنه سيقاوم مفاهيم ومضامين حضارة الغرب المغيرة. ولكي يمرر الغرب مفاهيمه ترك الديني يلوك مفاهيمه المنحرفة ليبقى في حالة إرباك أعمى. وفي الوقت نفسه ضخّ مفاهيم مغلفة مطوية غير مفهومة فهمًا كاملًا فتسمع لها ضجيجًا، ولكن لا ترى لها طحنا؟

ومن المؤكد عندي، أن الغرب المحتل لم يُرِد أن يقبس الشرق من حضارته علومها التطبيقية ومناهجها التكنولوجية إلا بما قد

استغنى عنها وتجاوزها، وإنما كان يقصد مما تجني يداه أن يصهر سلوكه الاجتماعي بمجتمعه الغرائزي ليسهل عليه ترويضه؛ ومن ثم حجب عنه تكنولوجياته.

وأنا أعلم وغيري يعلم أن الإطاحة بالسلطان «عبد الحميد» لم يكن بفعل غزو خارجي نتيجة حرب، وإنما كان بفعل مؤامرة غربية، تلبست بمفاهيم غامضة انصبّت على المجتمع العثماني انصبابًا كبيرًا، وانتشرت انتشارًا واسعًا، ألهبت الكثيرين من قطاعات الجيش العثماني فقاموا بانقلابهم على حامي السور، بغية إقامة حكم بدون أسوار، فاختلط الحابل بالنابل وضاعت «الوحدة الإسلامية» وتمزقت «الوحدة العربية» وتقزّمت «تركيا» وتفتت «العرب» نتيجة لغياب المفاهيم الواضحة التي لها الدور الأكبر في التحكم في مفاصل الأمة؛ أيّ أمّة!

وإذن فإن غموض المفاهيم الوافدة تلك قد أنزلت بالشرق المسلم ضربات أبعدته عن أصوله الحقيقيّة وجعلته يحافظ على المتخلف من المفاهيم الإسلامية المنحرفة وتسكنه في محاريب صدئة بالية أو وضعته - بتعبير آخر - داخل أصداف بالية.

وقد حاول السيد «جمال الدين» والإمام «محمد عبده» ومدرستهما التنويرية مقاومة تلك المفاهيم بإحياء المفاهيم الإسلامية البناءة، وشكل موقفهما وموقف مدرستهما خط دفاع

أضعف الهجمة الغربية نوعًا ما، لكنه لم يتغلب عليها لا بسبب من الغرب ولكن بسبب من العرب، فما لبثت المفاهيم على أيدي بعض المذاهب المنغلقة أن تصدت لتيار الأفغاني وأضعفت نموّه، ثم خلف بعد تلك المدرسة شتات الرؤية قسمتهم قسمين: قسم استمر في التغريب بمفاهيمه الغامضة، ولم يستفيدوا من التجربة العثمانية، فظلوا يعزفون بقياثير مكررة نفس اللحن ونفس الكلام، ومضى آخرون يلجون في نهجهم المتخلف ويرتلونها في معابد مذاهبهم.

(٤)

وليس من شك أنّ تحكُّم المفاهيم الكائدة، والأفكار المبهمة، والثقافة الناقصة، هي التي تخلخل البناء وتضر بقواعده، ومن ثم فإن إدراك هذه الأمور ضرورة لفهم «شروط النهضة» ولفهم الخروج من سراديب الماضي ولمقاومة الكيد الوافد؛ لهذا قام «القاسم بن علي الوزير» في كتابه هذا ليوضح المخرج من الغموض إلى الوضوح، ومن الخلل إلى الثبات، ومن الأعماق إلى السطوح، ومن ثنيّات الطريق إلى السبيل المستقيم: سبيل المعرفة.

ومن المسلم به أن المضامين الواضحة هي خير معين في استجلاء الطريق، لكن المؤسف أنّ المضامين الإسلامية غيرت وبدلت والمضامين الغربية لبسها الكيد - كما قلت -، ولو كانتا

واضحتين تنطقان بدقة عن محتويهما الحقيقيّين لما احتاج أحد إلى عناء التوضيح، ولكن المشكلة هي أن «المفاهيم» - حتى الآن — ما تزال مبهمة، ونحن جميعًا نعرف أن أهم ضوابط سلوك في أي مجتمع كان، هو مفاهيمه ومضامينه، وعلى حسب غموضها ووضوحها، تتحدد طريق مسيره ومصيره، وسلوكه وتفكيره، فإذا ما خرجت تلك «المفاهيم» عن مضامينها، فإن المجتمع بكل منظومته يصاب بالخلل والإعياء.

ومن هنا فإني لواثق أن ما قدمه «القاسم بن علي الوزير» في كتابه هذا وفيما يكتب من فهمٍ دقيق للمفاهيم، وعمقٍ الأفكار، سيجد فيه الناس منارة تهدي للخروج من غياهب مفاهيم منحرفة تعتقت، ومفاهيم أخرى غامضة أضرت.

(٥)

ولكن كما يقال لكل مفكر آفة، وآفة «القاسم» أنه لا يحبّ أن ينشر كتابًا، ولا مقالًا، ولا محاضرةً، ولا شعرًا، وكم حاول أخونا المغفور له «إبراهيم بن علي الوزير» رضوان الله عليه في إقناعه بطبع أبحاثه وبعض أشعاره الكثيرة والمبعثرة في أكثر من مكان، وكذلك حاول أصدقاؤه المعجبين به، فلم يصغ إليهم سمعًا، فحمل «إبراهيم» على كاهله تجميع ما توفر له من جمعها، وطبعها ديوانًا مترفًا بالمعاني الرائعة تحت اسم «مجموعات شعرية» أعادت

للشعر قوته ونبل معانيه وسموّ أغراضه.

وجاء دوري فألححت عليه في طبع محاضراته فتهرّب، فألحيت فتعذّر، فلم يبق أمامي إلا أن أجمع ما أمكن جمعه من أوراقه هنا وهناك لطبعه في «مركز التراث والبحوث»، وقد أعانني على جمعها الأخ الصديق والمفكر العروبي «صبحي غندور» رئيس مركز الحوار العربي، فله الشكر على ما أسدى.

ثم أسلمت ما جمعت إلى الأستاذ الصديق الفنان «أحمد عاصي» فقام بمراجعة النصوص وتدقيقها، وعمل على إخراجه وإعداده للطبع بأجمل شكل فله شكر المعترف بحسن ذوقه، وسموّ فنّه، كما أشكر الأستاذ عبد القدوس الحرورة على ما قام به من جهد في طباعته على الكمبيوتر.

وأخيرًا هذا هو الكتاب يخرج بين الناس، وإني لعلى ثقة بأن القارئ سيخرج من مطالعته بلذة الظامئ، ونهم الجائع إلى المزيد من هذه الكتب التي تزوِّد الصحارى الغامرة بفيض لا ينضب حتى تطلع أكلها فهمًا سويًّا، وتزيل من أجوائها عتمة ليل منعقد.

زيد بن علي الوزير

يوم الجمعة ٢ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق ٦ أكتوبر ٢٠٢١م

مدينة فيَنا، فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية

توطئة

هذه أحاديث دعت إليها دواعٍ ذات شعب، أفضت إلى مراجعات شتى لجوانب من قضايا عصرنا الذي نعيش فيه، تشغل حيزًا كبيرًا من حياتنا الثقافية، والاجتماعية، والتاريخية، والاقتصادية، وذلك بما سمحت به الإمكانيات المعرفية للكاتب.

ولقد يتبادر إلى الذهن أن هذه مجموعة من محاضرات وأحاديث متفرقة مستقلة بعضها عن بعض وليس الأمر كذلك . فإنها تدور حول موضوع واحد يربط بعضها ببعض ويجعلها أقرب إلى فصول من كتاب حول «قضية» واحدة من جوانبها المختلفة وتلك هي قضية «النهضة» التي ظلت شغل الفكر الشاغل منذ أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي حتى اليوم.

فما يوحِّد بين أطراف هذه الأحاديث هو «المضمون» من ناحية، ومن أخرى «المنهج» الذي يتوخى الأصول المعرفية للمفاهيم والقضايا المثارة ويرتكز على معطيات «علم الاجتماع» و«علم النفس» و«علم السياسة» و«علم التاريخ» ابتغاء امتلاك أداة تحليل وتقويم؛ توحّد «المختلف» في «مؤتلف» يحمي جوهرها الواحد.

إن قضية «النهضة» ما تزال سؤالًا قائمًا منذ قرن أو يزيد، ومن أسباب فشل الرد على السؤال هو الانطلاق من ذات الواقع الذي أدت «إفرازاته» إلى الخروج أصلًا من «الحضارة» والوقوع في بؤرة «التخلف» ولا يمكن ذلك إلا بتصفية ينابيع تلك الإفرازات في الفكر والنفس والثقافة، وذلك بتصفية «المفاهيم» على المستويات التاريخية النفسية والاجتماعية، انطلاقًا من العقيدة التي أرست الدفعة الأولى الرائعة، وصنعت «الحضارة» فلن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما صلح به أولها، مستوفيًا شروط بعثٍ آن أوانه، تنتظره الإنسانية في سيرها الحديث إلى الأمام.

ولعل في هذه الأحاديث ما يلقي الضوء على الطريق.

ألقيت معظم هذه المحاضرات في «مركز الحوار العربي» في منطقة واشنطن الكبرى وهو المركز الذي أنشأه ويقوم بعبء استمراره الكاتب اللامع، الأستاذ «صبحي غندور» والذي حمل عبئه وحده على أكتافه مدة ثلاثين عامًا حتى أصبح ملتقى الصفوة من رجال الفكر والعلم من العرب المتواجدين في هذه الديار من أساتذة الجامعات ومن محامين بارزين، ومثقفين كبار، ورجال أعمال، ومن كل مفكرٍ نابهٍ من الزائرين.

ولقد وجدتني ألقي عليها نظرة جديدة بغية موازنة ذاتية، فما

وجدتني أحتاج إلى تعديل في رأي أو تغيير في موقف، وإني لواقف منها نفس الموقف يوم ميلادها، ذلك لأنها - فيما أحسب - ليست تعليقًا سياسيًّا لموقف سياسي ينقضي بانقضائه، وإنما هي وجهة فكرية قائمة على «منهج» مستفادة من مصادر علم، فلا جرم تظل صالحة للنظر ما احتاج الواقع للتغيير.

وإنما التوفيق من الله عز وجل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قاسم بن علي الوزير

يوم الجمعة ٢ ربيع الأول ١٤٤٣هـ

الموافق ٦ أكتوبر ٢٠٢١م

مدينة فينّا، فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية

الموقف من الحضارة الغربية(*)

يحسن بنا بداية أن نعرّف مصطلحين، ونحدّد قضيتين. حتى لا نقع في التباس يتسبّب فيه عادة اختلاط المفاهيم واختلاف التّعاريف.. أمَّا المصطلحان فهما:

- الحضارة.
- الغرب.

وأمَّا القضيتان فهما:

- العلاقة بين الحضارات من حيث هي حضارة بصرف النظر عن انتسابها الزمني أو الجغرافي..
- العلاقة بالغرب بمعنى: هل هي علاقة به أم بحضارته؟

وحتى لا نتيه في مضطرب التعاريف المختلفة التي يثيرها الاختلاف بين علم الإنسان (Anthropology) وعلم الاجتماع (Sociology) حول موضوع الحضارة؛ فإننا نتجاوز مفهوم علم الإنسان لعدم علاقته بالمفهوم المراد هنا للحضارة الذي يتصل اتصالًا وثيقًا بعلم الاجتماع..

(*) محاضرة ألقيت في مركز الحوار في واشنطن، ودارت حولها ندوة المركز عن الموقف من الحضارة الغربية.

ولأن موضوعنا الليلة ليس هو الحضارة ذاتها، وإنما هو الموقف منها؛ فإننا نتجنّب الدخول في تفاصيل الاختلاف حول هذا المفهوم بين علماء الاجتماع أنفسهم.. ونختار تعريفًا جامعًا لعالم اجتماعي فذّ هو «مالك بن نبي».. يقول: «إنها مجموع الشروط الأخلاقية والمادية، التي تتيح لمجتمع معين أن يقدّم لكل فرد من أفراده في كلِّ طور من أطوار وجوده، منذ الطفولة إلى الشيخوخة، المساعدة الضرورية له في هذا الطور أو ذاك من أطوار نموِّه، فالمدرسة والمعمل والمستشفى، ونظام شبكة المواصلات والأمن في جميع صوره عبر سائر تراب القطر، واحترام شخصية الفرد، تمثّل جميعها أشكالًا مختلفة للمساعدة التي يريد ويقدر المجتمع المتحضر على تقديمها للفرد الذي ينتمي إليه»[١].

يترتّب على هذا أن جوهر الحضارة هو معطى مضمر في ذاتية أي مجتمع تحمل إرادته معطياتها الأصلية وفقًا لاطراد تاريخي متواصل يتضمن «جميع الظروف التاريخية التي تخلّقت فيها بذور كل الأفكار، وكل ضروب الخلق والإنشاء وكل إنتاجات الحضارة»[٢].

أما من الناحية المادية البحتة فإن الحضارة هي «التي تصنع

---

(١) القضايا الكبرى. ص (٤٣).

(٢) المصدر نفسه. ص (٤٤).

منتجاتها..»[١] وليس العكس.

ذلك عن الحضارة. فماذا عن الغرب؟

لقد استخدم مصطلح الشرق والغرب استخدامًا مختلفًا متعدّد الأغراض تبعًا لتفاوت الأزمنة ودواعي الحاجات وحتى لا نوغل كثيرًا في التاريخ لتقصّي المصطلح فيمكن البدء من العصر الحديث. وعلى هذا يمكن القول:

إن مصطلح الشرق والغرب قد بلغ الأوج مع المرحلة الاستعمارية التي شهدت كذلك التفسير العرقي للحضارة وللسيادة معًا. وبمقتضى ذلك أصبح الشرق يعني المنطقة المُستعمَرَة والمتخلفة. بينما يعني الغرب المنطقة المُستعمِرةُ والمتقدّمة.

ثم إنّه مع قيام الاتحاد السوفيتي وحتى انهياره أصبح الغرب يطلق على غرب أوروبا وأمريكا بينما يطلق الشرق على شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، بما يضمّه من شعوب آسيوية. وكان هذا تقسيمًا سياسيًّا لا علاقة له بالجغرافيا ولا بالحضارة فليست الماركسية إلا فكرة أو فلسفة خرجت من رحم الحضارة والفكر الأوروبيين ذاتيهما.

واليوم..

---

(١) المصدر نفسه.

نرى أنّ مصطلح الشمال والجنوب يحتلّ شيئًا فشيئًا مكان مصطلح الشرق والغرب للدلالة ذاتها على عالم متقدّم وآخر متخلّف.

فعن أيِّ غربٍ نتحدَّث؟

إن أوروبا شرق بالنسبة لأمريكا، واليابان غرب بالنسبة لأمريكا ولكنها شرق بالنسبة لأوروبا. والعالم الإسلامي شرق هنا وغرب هناك. وما دامت الأرض كروية فإن الغرب والشرق جغرافيًّا هما أمر نسبي تبعًا لمطلع الشمس ومغربها كما استخدمه القرآن الكريم في قصة «ذي القرنين». وإنه لأمر جدير بالتأمل والاعتبار أن يصف الله سبحانه ذاته في قرآنه بِ: رَبِّ المَشَارِقِ وَالمَغَارِب[1].

فهناك إذا، في الواقع، أكثر من شرق وأكثر من غرب.

فما هو المقصود بالحضارة الغربية؟

لا يمكن أن نعثر على إجابة صحيحة إذا حصرنا البحث في مكان جغرافي منعزل أيًّا كانت تسميته، أو جنس معين أيًّا كانت دعواه. وإنما تصدق الإجابة حين نبحث عنها، إمَّا في «المجال الحيوي» مع «توينبي» أو ما يسميه «حقل الدراسة» أو مع «بن نبي»

(١) سورة المعارج، الآية (٤٠).

على مستوى حضارة ضمن نظريته في «النشاط المشترك» المولد للحضارة في إطار مفهوم الدورة التاريخية لها عنده، أو في منطقة «فكر» كما عند «ماسيس» Massis الذي نختار هنا تعريفه للغرب إذ يقول: «إنّ الغرب فكرة تعني شيئًا نشير إليه.. لأن الغرب منطقة للفكر الإنساني أكثر من أي جزء من العالم إذ الذي يميزه بشكل رئيسي هو الصبغة المسيحية»[١].

وبناءً على تلك المستويات الثلاثة نجد أن الغرب فكرة أو على الأصح منطقة فكر يتحدّد على مستواه مداه الثقافي (الذي يحدّد حقل دراسته) يميّزه بشكل رئيسي الصبغة المسيحية. ويتضمّن «جميع الظروف التاريخية» بشروطها الأخلاقية والمادية والنفسية وفق اطّراد تاريخي لإنتاج وإدارة دورة حضارية.. هي ما نطلق عليه الحضارة الغربية.

الغرب إذًا - كما يقول الفيلسوف المرموق «روجيه جارودي»- «ليس تعريفًا جغرافيًّا ولكنه تلك المجموعة من القيم والقوى والثقافات والماديات التي تميّزه كحضارة متقدمة في وقتنا الراهن»[٢].

---

(١) القضايا الكبرى، ص (٢٩) الحاشية.

(٢) أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي. ص. (١٥٩)، نقلًا عن حوار الحضارات لجارودي.

وعلى هذا، فإنه إذا ما توفّرت هذه الشروط والظروف في مجتمع ما وبلغت ذروتها فإننا نشهد ميلاد حضارة. لكن علينا أن ندرك أنّ هذا الميلاد ليس انبثاقًا من العدم وإنّما هو سلالة من رحم حضارة سابقة أدركتها الشيخوخة فأسلمت ميراثها- ويمكن القول بعض جيناتها أيضًا - إلى حضارة جديدة عبر اطّراد تاريخي يتضمّن جملة الشروط والظروف في مجتمع معيّن هو بحكم ذلك - على وجه الدّقة - حاضنة هذه الحضارة الوليدة التي تنتسب إليه..

إن الحضارات ليست دوائر مغلقة ولا كل حضارة جزيرة مستقلة بذاتها عن الحضارات الأخرى السابقة أو اللاحقة. إن الحضارة تفاعل مستمر وتواصل متداخل «تأثرًا وتأثيرًا» وامتداد من سابق للاحق على أكثر من وجه.

وليست الحضارة الغربية بدعًا بين الحضارات، بل هي واحدة من هذه السلالة التاريخية التي أبدعها الإنسان. أعني الحضارة. وحلقة من سياقها العام، ضمن القانون ذاته الذي يحكم نشوء الحضارات وأفولها..

«فلو نظرنا نظرة صحيحة فاحصة إلى كل ما لدى الغرب اليوم وما يشعّه على العالم من أفكار ومبادئ ونظم وفنون وماديات فسنجد له جذورًا في حضارات أخرى»[١].

---

(١) أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي، المصدر السابق.

وإذًا ما هي طبيعة العلاقات بين الحضارات؟ وما الذي يميز واحدة عن الأخرى؟.

إن التاريخ يعرض أمامنا على نحو مدهش قصّة الرحلة المجيدة والطويلة للحضارة في سيرها المتواصل عبر الآفاق والأمم، والبلدان والحقب المختلفة. وإنها لرحلة ممتعة- مع ديورنت - في مؤلفه الضخم عن قصة الحضارة من عصر إلى عصر ومن مجتمع إلى آخر حيث نرى ليس التواصل فحسب بل الجوهر أو الروح الواحد للحضارة المتنوعة. ولكن «توينبي» في تاريخه الرائع العميق للعالم يضيف إلى ذلك استكشاف القوانين والعوامل التي تحدّد النشوء والأفول ومن ثمَّ التحول والانتقال للحضارة. وقبل ذلك كلّه قدّم لنا «ابن خلدون» على نحو غير مسبوق أول تفسير يعتدّ به للتاريخ ولنشوء الحضارة - التي سمّاها العمران - وسقوطها كاشفًا لأول مرة فكرة الدّورة الحضارية، التي تبنّاها بعد ذلك «توينبي» وبلغت غاية وضوحها على يد «مالك بن نبي». على أننا قد نجد الأساس لذلك في قول الله ﷻ: ﴿**وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ**﴾[1].

إنّ جوهر الحضارة واحد من حيث هي تفاعل الإنسان مع الزّمن ومع الطّبيعة من حوله في هدي فكرة - عقيدة- تفجّر

---

(١) سورة آل عمران، الآية (١٤٠).

طاقاته.. ولكن منتجاتها - أي الحضارة- متطورة ووسائلها مختلفة تبعًا لحاجات المجتمع المتحضر وتطور معرفته. وفلسفاتها وعاداتها مختلفة بمقتضى اختلاف البيئات والزمان والمكان وما يضطرب بينهما.

إنّ الاختلاف لا ينجم بين الحضارات من حيث وجود قيم تولد البواعث وعلم يوفر الوسائل، وإنتاج يلبي الحاجات. ولكنه ينجم عن طبيعة القيم وجوهر الفلسفة التي تحكم العلم، وتحدّد الغايات وتطبع الثقافة بطابعها.. التي تمنحها ما يطلق عليه الخصوصية من حيث الثقافة معتقدات وعادات وسلوك.. إلخ.. ذلك لأن لكل حضارة ثقافة هي التي تمنح هذه الحضارة بيئتها أو وسطها التي تترعرع في كنفها وتخضعها في قليل أو كثير لعادة تلك البيئة أو الوسط من جهة. ولكل ثقافة.. ومن ثم لكل حضارة فلسفة هي التي تحدد وجهتها من جهة أخرى.

ولكي نصل إلى تحديد للموقف من الحضارة الراهنة لا بد أن نفهمها أولًا، وأن نفهم فلسفتها على نحو أخص. ذلك لأن الموقف منها قد كان في الأعمّ الأغلب صادرًا عن جهل بها فإنّ كثيرًا من ناقديها - بيننا - لا يصدرون عن فهم لها. وإنّما عن عقدة تجاهها وبذلك يهربون إلى نفيها ثم إلى رفضها جملة. أو يطرحون عقولهم جانبًا ويلوذون «بالتقليد» الذي لا يصدر هو الآخر عن فهم ولكن عن عقدة أخرى.

إن الموقف الأول ينطلق من «عقدة خوف» من هذه الحضارة، تؤدي إلى رفضها. والموقف الثاني ينطلق من «عقدة نقص» إزائها تفضي إلى تقليدها. ومن سيئات التقليد أنه يمسخ ذويه. ومن شأن الرّفض أنه يعزل أصحابه عن مجرى التاريخ.. ولا يمكن أن تكون لا العقدة ولا الجهل مدخلاً لفهم حضارة ما.. فضلاً عن دخول عالمها.

إن الطريق إلى هذا الموقف هو المعرفة. والمعرفة لا تعني الظواهر، ولا تقف عندها. إنها تعني معرفة الأسس والأصول التي أفرزت الظواهر وأبدعت النتائج والمنتجات.

إن الظواهر، في المنهج العلمي؛ هي طريق الاستدلال إلى القوانين التي تحكم الظواهر الكونية، أما على الصعيد الاجتماعي فالظواهر هي إمَّا إفرازات للأصول المعرفية والفلسفة الاجتماعية أو انحراف عنها. ولا يتّسع الوقت ولا المجال هنا لتناول هذا الموضوع بالتفصيل..

إنّ ما يهمنا الآن.. هو استخلاص النتائج من كل ما سبق به القول. إذ نرى الحضارة صيرورة متواصلة. ذات دورة طبيعية كغيرها من الظواهر الطبيعية إذا غربت من أفق أشرقت من أفق آخر.

إنّ الإنسان يبدع الحضارة. ولكن الحضارة هي التي تكيّف حياة الإنسان والمجتمع. وفلسفة كل حضارة هي التي تعطيها

وجهتها أو رسالتها في التاريخ، وثقافتها هي التي تمنحها وسطها التي تنشأ فيه وطابعها التي تتميز به.

نعيد هذا القول لنخلص إلى أنّ الحضارة هي إرث إنساني مشترك تقوم العلاقة بين دوراتها المختلفة على أساس التكامل حيث ترث كل حضارة جديدة عوامل البقاء من سابقتها وتضيف إليها من إبداعها.. ثمّ تسلمها إلى أخرى.. وهكذا..

وإذًا فإن الموقف من الحضارة الغربية، ينطلق من هذه النظرة. موقف المشاركة الإيجابية في إنجازاتها العامة. وموقف الاستفادة والإفادة ثم موقف التقييم والتقويم الذي يعالج أمراضها ويصحّح انحرافاتها، ويرد إليها الجانب المفقود لإنقاذها إن استطاع. وذلك – على أيِّ حال – شرط تأهيل للدورة القادمة.. التي يتطلّع إليها عالم انقسم – كما تنبأ توينبي – إلى بروليتاريا عالمية جائعة، ومسحوقة ومحرومة، هي الأكثرية في العالم الثالث أو ما يطلق عليه اليوم الجنوب. وأرستقراطية شديدة الغرور بقوتها.. وهيمنتها، شديدة الاستهلاك لموارد الحياة على الأرض.. هي الأقلية فيما يطلق اليوم عليه الشمال.

إنّ مصدر الخطر والخلل الأكبر في هذه الحضارة يكمن فيما انتهت إليه فلسفتها عبر تطورات الفكر الأوروبي الخاصة به.

إنّ الثورة البرجوازية الصناعية قد خلقت الحاجة إلى مصادر أولية وإلى أسواق ولذلك نشأت ظاهرة الاستعمار الذي اعتبرته الماركسية أعلى مراحل الرأسمالية. وصاحب هذه الظاهرة المشؤومة - من أجل تبريرها - التفسير العرقي للتفوّق بحيث أصبح الأوروبي، عرقًا متفوّقًا (بيولوجيًّا) يحق له، بموجب تفوّقه هذا، أن يستعمر وأن يستعبد من يعتبره عنصرًا أدنى لدرجة يصبح معها - بحسب تعبير رينان -: «الاستعمار ضرورة سياسية في الدرجة الأولى..» إنّ «غزو بلد من عرق أدنى - كما يقول - من قبل بلد من عرق أعلى لا يدعو إلى الاستنكار» ليس ذلك فحسب، بل «إن تجديد الأعراق المنحطة - كما يقول - بأعراق عليا غاية الهبة الإنسانية»[١].

وبذلك.. وبمثله ألغيت القيم الأخلاقية المسيحية من الأساس قبل كل شيء آخر. وهي القيم التي منحت الحضارة الغربية دوافعها ومبرراتها وأعطتها - كما قال «ماسيس» - صبغتها.

وعلى هذا فلم يكن، في الواقع، ولا ينبغي أن يكون الموقف ضدَّ الغرب، ولا ضدَّ ما نسميه الحضارة الغربية وإنّما ضد الاستعمار وفلسفته المنحلّة ومبرراته اللاأخلاقية جميعًا.

---

(١) أحمد بهاء الدين، مصدر سابق. ص. (١٥٩).

وتصفية الاستعمار لا تعني تصفية وجوده العسكري، ومؤسساته فقط، ولكن بشكل أهم تصفية ثقافته، وفلسفته، ومنطقه، ليس في البلدان التي نكبت به فحسب، وإنما في عقر داره أيضًا وبشكل أهم فإن تصفية الاستعمار تعني:

- تصفية الفكر الاستعماري (الاستغلالي العدواني) لدى المستعمِر.
- تصفية الشعور الانهزامي (الدّوني الاستسلامي) والانتقامي معًا لدى المُستعْمَر.

ولكلٍّ من الأمرين شروطه وأسلوبه بحيث ينشأ عالم جديد.

وفي الحق أنه منذ بداية النهضة التي عبَّر عنها جمال الدين وتلامذته قد قبلوا الحضارة ورفضوا الاستعمار. لم يرفضوا الغرب ولكن رفضوا هيمنته. لم يرفضوا العلاقة السويّة والمتكافئة على الأخوة الإنسانية، ولكن رفضوا فلسفة العلاقة القائمة على الأساس العنصري والذرائعية والاستغلال، التي تلغي الأخلاق وتحل محلها المصالح..

ذلك هو جوهر الموقف الذي عبر عنه جمال الدين ومحمد عبده ومدرستهما المستنيرة!

نعم!

ولا يجب اليوم أيضًا أن يكون الموقف ضدّ الغرب ولا ضدّ الحضارة، وإنما ضدّ الهيمنة التي حلّت محل الاستعمار بالدوافع نفسها وللأهداف نفسها، وبوسائل جديدة.

من ناحية أخرى، فإن فلسفة هذه الحضارة فيما انتهت إليه عبر تطورات الفكر الأوروبي الخاصة به فلسفة مادية، تقوم على إلغاء دور الدين من الواقع وفيه ومن ثَمَّ اعتبار الأخلاق وهذا هو النتيجة المهمة - موضوعًا قابلًا للتطوّر أو ناتجًا عنه - بمعنى أن التطور ينتج أو يشكّل القيم الأخلاقية للمجتمع وبذلك تنحى كليًّا «الأساس الثابت» للقيم الأخلاقية. وقد ترتّب على هذا أن أصبحت غاية المجتمع في العالم وغاية الفرد في المجتمع إنّما هي المصلحة أو المتعة أو كما يسمّيها المفكر الراحل «محمد أسد» الرفاهية Comfort. وأصبح الجوهر إذًا هو موقف ضد الدين. ومن هنا كانت الماركسية تعبيرًا عن أزمة هذه الحضارة، حيث أن الأساس لكل من الرأسمالية والماركسية هو الأساس المادي نفسه ففي حين تعبّر الرأسمالية، كما يقول «مالك بن نبي»، عن مادية البرجوازية فإن الشيوعية تعبّر عن مادية البروليتاريا. وقد تميّزت الأولى بترك الدين قضية شخصية مكفولة في هذه الحدود أي ضمن الحرّيات الخاصة المرتبطة بجوهر النظام الرأسمالي نفسه دون أن يكون لها دخل في الحياة بأنشطتها وقوانينها وأنظمتها المختلفة. في

حين تميّزت الثانية بنفي تلك القضية من المجالين الشخصي والاجتماعي وإعلان الحرب عليها، وتحريمها على الفرد في نطاق حرياته الخاصة ومعتقداته وعلى المجتمع في مجال علاقاته وأفكاره ومجال نشاطاته. ولكن الموقف يبقى واحدًا وهو الأساس المادي البحت الذي أدّى - كما أسلفنا - إلى أن تصبح غاية الوجود هي الحصول على أكبر قدر من المتعة أو الرفاهية ووسائلها.. وأصبحت المصلحة من ثمَّ هي المقياس والمعيار الذي تقوم على أساسه القوانين وترسم السياسة، ويتحرك في إطاره نشاط الفرد وتتم دورة المجتمع. وهكذا تتشكّل القيم الأخلاقية فيه حيث يصبح ما هو غير أخلاقي... أخلاقيًّا لمجتمع يفقد توازنه على نحو مطرد..

أما الهدف فهو من جانب آخر القوة من أجل القوة بحسب تعبير «أسد» لذلك أصبحنا نواجه ما أسماه الفيلسوف «جارودي» «الاتجاه الكمّي» في الحضارة التي يقودها اليوم «الإنسان ذو البعد الواحد» حسب تعبيره حيث يهدّد هذا الاتجاه ليس الحضارة الغربية، بل مصير العالم كله.. لقد انسحبت هذه الفلسفة بكل أسف على العلم؛ فأصبح يخدم هذه الغايات نفسها: المصلحة والمتعة والتراكم الكمّي من جهة ومن أخرى القوة من أجل القوة علوًّا في الأرض واستكبارًا بما يولّد ذلك من قيم سلبية مدمرة

حيث أدّى عمليًّا إلى تكديس وسائل الدمار بصورة غير معقولة يكفي للدلالة على عبثيتها كما لاحظ «جارودي» أن تملّك أمريكا منها ما يكفي لتدمير العالم عشرات المرات. وأن تملك أو كانت روسيا تملك كذلك ما يكفي لتدميره مرات أكثر عددًا مع أن العالم لا يمكن أن يدمَّر إلا مرة واحدة، كذلك أفضت هذه التراكمية إلى تلويث البيئة دون ضرورة، واستنفاد الموارد الطبيعية لغير ما حاجة، وإفساد عناصر الحياة في البر والبحر والجو على نحو كأنما يرسمه قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾[1]، في تصوير معجز ومذهل لحقيقة هذا الحال وأسبابه[2].

هذا الخلل - كما يشخّصه كبار مفكري هذه الحضارة نفسها - هو الذي يجب أن يكون الموقف منه موقف الناقد والمقوّم، وليس من الحضارة نفسها التي تزخر بالعديد من الإيجابيات على كل صعيد.

إن فلسفة المصلحة والمتعة قد أدّت إلى سياسة تهدّد العالم، إذ أصبحت مصلحة القوي تتيح له إهدار حقوق الأضعف دون رحمة، وأباحت متعة القوي وفائدته استلاب ونهب حتى قوت الأضعف ورزقه، وأصبحت قيم العدل والحق والخير ملغية في

(١) سورة الروم، الآية (٤١).

(٢) من مقال للكاتب: الطالب المغترب.

الواقع كلّما تعارضت مع مصلحة الأقوى ومتعته. لقد أصبح العالم نتيجة لهذا يتحوّل إلى غابة.

ينبغي إذًا أن يكون الموقف ضد هذه الفلسفة اللاإنسانية مع إعادة «القيم» الأخلاقية إلى موقعها الطبيعي من الحياة ومن الحضارة انسجامًا مع تيّار إنساني بدأ يشقّ طريقه بصعوبة ولكن بثبات.

ومن جهة أخرى ضدّ الاستعمار وقد ذهب شكله وبقيت مفاهيمه، وضدّ الهيمنة التي حلّت محله بوسائلها المتقدمة، ومفاهيمها المتخلفة.. وفي طليعتها مبدأ الحق للقوة وأولوية المصلحة الضيقة على الإنسان.

أخيرًا: إن دواعي الموقف الإيجابي من الحضارة الغربية هي من القوة بحيث لا يعادلها إلا الموقف السلبي من أمراضها.

إن الموقف المطلوب هو موقف أخلاقي بالدرجة الأولى يعيد التوازن المفقود إلى عالم تسوقه الرياح الحمقى نحو الهاوية.

ولكي يتأتّى القيام بذلك الدور فلا بد من أن نتأهّل له. وذلك يقتضي:

أولًا- اتجاه نحو الذات، تتمّ به وخلاله:

١- تصفية الرواسب الثقافية والتاريخية والأخلاقية التي ورثناها من عصور الانحطاط والتي كانت - أصلًا - السبب في

خروجنا من نطاق «الحضارة» وتنكبنا لطريقها الرحب، ومن ثم انحدارنا لعالم التخلف، الذي أفرز الانحطاط، والقابلية للاستعمار..

٢- إعادة الصلة الحيّة المستنيرة والفاعلة بجوهر وأصول ثقافتنا وقيمنا وعقيدتنا بإعادة اكتشاف أفكارنا.. التي فجرت فعاليتنا ومكّنتنا من استلام مقود الحضارة الإنسانية وإثرائها، أي بناء الذات على الأسس التي تكونت أصلًا منها وقامت واستمرت عليها، أو بحسب شعار جمال الدين كما صاغه د. عمارة «تجديد دنيانا بتجديد ديننا» ومن ثمَّ التخلّص من القابلية للاستعمار والتبعية.

ثانيًا- اتجاه نحو الخارج يتمّ به ومن خلاله التعامل- أخذًا وعطاءً - مع الآخر «الحضارة القائمة» باعتبارها تراثًا إنسانيًّا مشتركًا، إسهامنا فيه ضخم جدًّا فلسنا نحن غرباء عنه ولا ضيوفًا طارئين على مائدته. ومن ثمّ التعامل الذي يحقّق استعدادنا لأداء دورنا من جديد دون عقدة تقودنا إلى رفض يعبّر عن الحماقة أو تقليد يعبّر عن الجهالة.

نحن جزء من هذا العالم، وقد كان لنا دور غير منكور بل «الدور» في صياغته قبل أن تدركنا سنة العوامل التي تخرج الأمم من حلبة التاريخ والحضارة معًا. وأمامنا دور منتظر تحتاجه

الإنسانية وتتطلّع إليه الحضارة ويرشّحنا له ذلك الميراث.. وإذا كان التقدم العلمي الهائل للحضارة قد جعل من هذه الكرة التي نعيش عليها مدينة واحدة يعيث فيها فسادًا شره اقتصاد منفلت من كل ضابط. فإن التخلف الأخلاقي، والقانوني والذي يعيد ويطور إنتاج التمايز العنصري، والاجتماعي على مستوى العالم، والانحلال الخلقي.. هو الذي يعيق الإنسانية من ولوج آفاق العالمية القائمة على الأخوة الإنسانية، ويهدّد الحضارة هذه والعالم معها بالزوال..

إن إعادة المبادئ الأخلاقية إلى مكانها من ضبط السلوك الجامح لطغيان القوة، والانفلات المزري لسلطان الشهوة، والاستسلام المطلق لغول المصلحة المجردة بما تمثله جميعها من تمزيق مروّع لشبكة العلاقات الإنسانية هو الدور المطلوب والمنتظر..

إن التاريخ على مفترق طريقين:

إمّا عولمة: تقوم على حق القوة وتستهدف السيطرة على العالم على الأسس نفسها المتخلفة من الاستغلال الاقتصادي والاستعلاء العنصري، والهيمنة السياسية.. وهو اتجاه سيقود العالم إلى الفوضى، ويدمّر منجزات هذه الحضارة نفسها، ويؤذن بانهيارها وغروب شمسها لتشرق من أفق آخر..

وإمّا عالمية: توفرت لها كلّ الأسباب والوسائل. الإرادة،

الأقوياء، تقوم على مبدأ القوة للحق، والكرامة للإنسان، من حيث هو إنسان، والمساواة بين الشعوب في الحياة الكريمة والحقوق المتكافئة، والمؤاخاة بين البشر والعدل في العلاقات المختلفة داخل كل مجتمع.. وبين جميع المجتمعات، والاحترام الحقيقي لمختلف الثقافات وتقبّل التنوع ضمن وحدة الإنسانية الرائعة..

وهذا ما سيجعل الحضارة حضارةً إنسانيةً شاملة.. حضارة الشرق والغرب، حضارة الجنوب والشمال، لأنها ستكون حضارة الإنسان. وهو ما سيكفل لها ديمومتها ويخلّصها من أمراضها القاتلة.. وتلك في الواقع هي «وعود» الإسلام للحضارة الإنسانية.. في إشراقها المنتظر.. من آفاقها الجديدة..

وبذلك يتحدّد «الموقف المطلوب» الذي لا يرفض ولا يقلد. ولكن يتفاعل ويسهم.. وينتقد، مؤهّلًا نفسه لهذا الدور المطلوب بإلحاح..

وبالله سبحانه التوفيق.

مراجعات وتأملات فكريّة
في مفترق قرنين(*)

عندما طلب مني أخي الأستاذ صبحي إحياء هذه الليلة بـ «مراجعات وتأملات فكرية» لقرن مضى في مستهل قرن أطل- لم تكن الأحداث المحزنة الموجعة للعدوان الصهيوني البربري الغاشم على غزة قد حدثت.. بما أسفرت عنه من مواقف مخزية ومحزنة للأنظمة، وغليان مضطرم للشعوب.. ومع ذلك فإن بعض هذه المراجعات أو التأملات للأوضاع والظروف التي سادت - بشكل خاص- النصف الثاني من القرن المنصرم قد تساعد على فهم تلك المواقف من العدوان الوحشي باعتبار تلك الأوضاع كانت المحضن للأفكار والمفاهيم والأوضاع السلبية التي أفرزت سلوكًا سياسيًّا واجتماعيًّا وشعبيًّا على المستويات المختلفة للأمة وبالذات قياداتها التي انفصلت عن ماضي أمتها، وعن قضاياها وعن تطلعاتها، ولم تحسن - بنفس الوقت - الاتصال بعصرها وانحرفت بحاضرها مرتكبة إلى ذلك كله جريرة إفساد مستقبلها.



(*) محاضرة في مركز الحوار العربي، نقلتها مجلة النور نقلاً عن مجلة المعرفة وقالت: كاتب كبير مفكر أديب شاعر سياسي له عدة أبحاث في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

كان القرن التاسع عشر هو قرن الإمبراطوريات الكبرى، وكان في ذات الوقت، هو قرن انهيار أو بداية انهيار تلك الإمبراطوريات واستحواذ الإمبراطورية البريطانية على نصيب الأسد من الإرث العام تليها في ذلك الإمبراطورية الفرنسية، وقد بلغت المرحلة الاستعمارية – على يديهما – أعلى مراحلها.

وكانت الإمبراطورية العثمانية هي إحدى هذه الإمبراطوريات الكبرى التي تتداعى للسقوط، وكنا– في عالمنا العربي – جزءًا من هذه الإمبراطورية، على نسب مختلفة من الارتباط، ولكن تحت سيادتها على كل حال.

وكان السلطان عبد الحميد، وهو في الواقع آخر السلاطين العظام، يحاول تفادي انهيار الإمبراطورية، أو لما بقي منها على الأصح.

وقد انتهج لذلك وسيلتين:

أولاهما: تبني «الجامعة الإسلامية» بجعل الإمبراطورية العثمانية مكونة من شعوب متساوية الحقوق في ظل الخلافة العثمانية الجامعة وذلك لمواجهة الهجمة الاستعمارية الشرسة على العالم الإسلامي، وعلى القارتين الآسيوية والأفريقية بشكل عام، وعلى إمبراطوريته بشكل خاص؛ فقد التهمت روسيا القيصرية دول وشعوب آسيا الوسطى، واحتلت بريطانيا مصر، واستعمرت

الهند وقضت على دولة المسلمين فيها، واستولت هولندا على إندونيسيا ومزقت، مع بريطانيا، ما أمكن تمزيقه منها إلى دول ومقاطعات، واحتلت فرنسا معظم «الشمال» الإفريقي، واستباحت هي وبريطانيا القارة الإفريقية، وطوقتا عقر دار الإمبراطورية نفسها في الجزيرة والعراق وبلاد الشام التاريخي.

وثانيهما: العمل المستمر والدؤوب على إثارة الصراع وإذكاء ناره بين تلك القوى الطامعة في وراثة إمبراطوريته، وتصعيد ذلك - ببراعة - مستفيدًا من عنصر التنافس بين تلك القوى وعنصر الصراع على المصالح والأطماع في إمبراطوريته محتفظًا - في ذات الوقت - بقوته، منتهجًا الحياد في انتظار اندلاع الحرب القادمة بين تلك القوى، كما كان يتوقع لها ويعمل جاهدًا من أجلها، وكما تؤذن بها كل المؤشرات والنذر. لقد كان يتوقع أن تلك القوى المتصارعة سوف تخرج من الحرب المنتظرة منهكة وضعيفة وهو - بحياده - محتفظ بقوته، وهو بذلك يكون الأقوى؛ فيسترد حينئذ مكانة إمبراطوريته، وليس الحفاظ عليها فقط.

لقد أدار كل سياسته، وكل جهوده على هذا الأساس.

ولكن، لقد أطيح به قبل ذلك. ومن ثم ذهبت جهوده وخططه أدراج الرياح العابثة وهو يودعها في معتقله، بدموع البطل المنكسر حين انتهى إليه نبأ دخول تركيا «الاتحاد والترقي» الحرب

مع ألمانيا قائلًا: لقد ذهب اليوم ما عملت من أجله ثلاثين عامًا[١].

إن ثورة الاتحاد والترقي قد قطعت ذلك الخط، واستهلت خطة جديدة في مرحلة جديدة، قوامها الاعتماد على الطورانية أساسًا قوميًّا تمد سلطاتها على أجزاء الإمبراطورية على هذا الأساس متمثلة النموذج الأوروبي الاستعماري، ولكن بحفاظ على إسلامية تحافظ على وحدة الإمبراطورية بإبقاء شكل الخلافة التي كانت قد فقدت قوتها!

والهجمة الاستعمارية على العالم الإسلامي لم تكن فقط هجمة احتلال عسكري واستغلال اقتصادي، وإنما أيضًا أهم من ذلك هيمنة اجتماعية تفكك عرى المجتمعات وتنسف قواعدها باذرة بذور عرى أخرى تخدم أهدافها الاقتصادية والعسكرية باسم التغريب، وهيمنة ثقافية تصفي قيم تلك المجتمعات، وتحل محلها قيم ثقافة مختلفة تقوم على تغيير السلوك واستيراد العادات في الملبس، والمأكل، وغيرها من العادات الاجتماعية والمسلكية باسم التحضّر، وتعزيز ثقافة وعادة الاستهلاك تنشيطًا للاستيراد باسم التقدم، وهيمنة تعليمية بتغيير مناهج التعليم وفقًا لحاجات ومتطلبات الاحتلال وليس تحديثها وفقًا لحاجات ومتطلبات وضرورات تطور تلك المجتمعات.

---

(١) المعنى كما ورد في مذكراته منقولًا من الذاكرة.

لقد كانت هذه الهجمة أو الاستباحة الأوروبية المتعددة الأوجه تحدّيًا مصيريًّا للمجتمع الإسلامي والعربي كله، أثارت «استجابة» قوية من جانب، و«ردة فعل» من جانب آخر.

وهنا أحب أن أؤكد بأقصى ما يتأتى من الانتباه على نقطة جوهرية هي: أن ثمة فارقًا كبيرًا بين «الاستجابة» المقصودة وبين «ردة الفعل»، ولا بدّ من استصحاب هذا الفارق كلما أمعنّا النظر في مسار التاريخ المعاصر!

فمن طبيعة المجتمعات الراكدة أن تواجه «التحدي» إما بردة فعلٍ وجودية وتلقائية تدفع المجتمع أن «يتقوقع» وينغلق على ذاته حفاظًا عليها وعلى البقاء كما تفعل «السلحفاة» عندما يفجؤها الخطر. وهي بذلك تأخذ بأقصى حدود «الموجود» باعتباره «الموروث» الذي تلوذ به، والذي يجب الحفاظ عليه حفاظًا على الذات.

وإما أن يستثير قواه فينفض عن نفسه سلبيات «الموجود» باعتباره من مقومات الضعف الذي عرّضه للهزيمة أمام تلك الهجمة، ومن هنا يستنهض قواه جميعًا وبذلك يحقق «الاستجابة» الإيجابية التي يجدد بها الذات، ويغير بها الواقع، ويواجه بها العدوان ويستعيد بها الدور.

وقد حدث الأمران معًا.

نشأت حركة الإصلاح والتجديد، فكانت «هي الاستجابة».

وانتعشت حركة «التقليد» فعبرت عن «رد الفعل».

وفي ضوء هذا نتابع مسار الأحداث:

ففي النصف الأخير من القرن التاسع عشر انطلقت - لأسباب عديدة يمكن إدراكها وتتبعها تاريخيًّا - حركة تجديد فكري وإصلاح ديني، وتحديث علمي وسياسي واجتماعي، في وقت واحد هزت المجتمعات الشرقية كلها وليس العالم الإسلامي والعربي وحدهما.

وإذا تتبعنا - بدقة - الخط البياني لتطور تلك الحركة المباركة (وليس إرهاصاتها) فإننا سنقف ولا شك عند «مفجر النهضة» و«موقظ الشرق» و«حكيمه»، كما يطلق عليه بحق: **جمال الدين الأفغاني** ومن ثم مدرسته التي أخرجها وفي طليعتها مجدد القرن: **الإمام محمد عبده**، فبعثت الحياة والحركة في كل مجتمع من تلك المجتمعات، وبخاصة العربية.

وقد ارتكزت هذه الحركة على:

١ - **فكريًّا وعقائديًّا**: تجديد الفكر الديني، وفتح باب الاجتهاد، وإعادة دور العقل إلى مكانته القائدة في المجالات كلها وجعل ذلك شرطًا لحرية الإنسان وتكليفه، ومسؤوليته عن نفسه وعن الطبيعة من حوله بحيث يصبح للعقل وللعلم السيادة

في ارتياد آفاق البحث في شؤون المجتمع، والطبيعة، وفي فهم الدين! وتلك كانت الأساس لحركة الإصلاح.

٢- وسياسيًّا:

أ- داخليًّا: القضاء على الاستبداد ومخلفاته بإعادة الحكم إلى الأمة واختيارها الحر على مبادئ العدل والحريات والشورى.

ب- وخارجيًّا: التحرر من الاستعمار، فيما قد استعمر من بلاد، ومقاومته وصده عما يزمع استعماره من بلدان، ومن المهم هنا القول أنه قد جعل من التحرر الداخلي من الاستبداد والظلم، ومن الجمود والتقليد شرطين موضوعيين لتحقيق هذا الهدف.

وقد رأى أن قيام «الجامعة الإسلامية» على أسس لامركزية تحقق «الوحدة» التي من شأنها أن تحقق القدرة على الوقوف في وجه الاستعمار والتحرر منه. وفي هذا التقى مع هدف السلطان عبد الحميد وحاول التعاون معه.. ولكنه اختلف معه - أيضًا - حول القضايا الأخرى. وهذا هو ما يفسر العلاقة الملتبسة بين الرجلين: رجل التجديد وسلطان التقليد. إذ كان ما يجمع بينهما هو:

فكرة «**الجامعة الإسلامية**» باعتبارها الوسيلة لتوحيد قوى الأمة في مواجهة أعدائها من قوى الاستعمار. وكان ما يفرق بينهما

هو: «فكرة» التحرر الداخلي من الاستبداد ومن نمط الحكم الفردي، ومن حجر الحريات من جهة ومن التجديد الفكري والإصلاح الديني القائم على الحرية والتحرر من جهة أخرى.

وتلك كانت مأساة السلطان عبد الحميد الذي أراد التحرير والتحرر خارجيًّا، والحفاظ على الجمود والتقليد ونمط الحكم الاستبدادي الموروث داخليًّا، بينما كانت نظرية التجديد والتحديث - كما يراها الأفغاني ومدرسته - شرطًا موضوعيًّا لتحقيق ذلك عن طريق تحقيق نهضة حقيقية تخرج بها الأمة من ظلمة الانحطاط والجمود والتقليد والضعف والتخلف، لاستيفاء شروط النهضة واستئناف الحضارة واستلام زمامها.

في رصدنا لعملية حركة «الأفكار» نجد الآن فكرة أساسية هي فكرة «الجامعة الإسلامية» تحرّك كثيرًا من الأحداث، ومن ناحية أخرى نجد «فكرة» التجديد والتحديث التي تابعت حركتها على نحو مطرد، تتابع تجلياتها العملية على أكثر من صعيد.

لنتوقف هنا قليلًا عند مجمل «الأفكار» التي قامت عليها حركة التجديد والتحديث استكمالًا لما سبق.

أولًا: إحياء العلم بتجديد مفهومه وإعادة الوحدة والاتصال بين علوم الدين وعلوم الدنيا باعتباره علمًا واحدًا غير محصور فيما أطلق عليه - خطأ - علوم الدين، وبالذات «فروع

الفقه» ورجاله وشروطه. فميدان العلم هو الطبيعة وقواها، والكون وما فيه، والمجتمع وقوانينه، ومجالات المعرفة بأصنافها دون قيد، وجعل ذلك هو طريق الوصول إلى الله سبحانه من خلال آياته المدركة بالعقل والعلم، المسددة بالوحي ومن ثم فإن «الفقه» فرع من العلم وليس كل العلم.. وهو فرع، على خصبه وثرائه وعظمته، أصابه «التقليد» بالجمود. ويجب وفقًا لعملية الإحياء هذه أن يتحرر من التقليد، ويتجدد بالاجتهاد المستمر.

ثانيًا: القطيعة مع عصور الانحطاط واعتبارها مرحلة «جمود» و«تقليد»، جمدت العقل فتعطل عمله وانقطعت بذلك صلته بعلوم الكون، و«قلدت» فتعطل الاجتهاد والاستنباط فانحبست علوم الدين في قوالب جامدة لا تكاد تربطها بعلوم الحياة وبالظروف المستجدة والزمن المتحرك.. وبذلك عزلت المجتمع عن حركة التأريخ، وأصبحت الأمة نتيجة لذلك - قابلة وعرضة للاستعمار - وما بعده! وواضح بأن معنى هذه القطيعة هي القطيعة مع «المنهج» الذي ساد في تلك العصور، إلخ.

ثالثًا: فتح باب الاجتهاد في الفكر والفقه وإغلاق باب التقليد عملًا بتعاليم الإسلام واتباعًا لمنهجه ليتحقق التفاعل مع

مقتضيات العصر، ومنتجات الحضارة علمية ومادية وسياسية وتنزيل النص على الواقع المستجد لتغير الأحكام بتغير الزمان!.

بهذه «الأفكار» وأمثالها انطلقت حركة التجديد والتحديث بما يمكن اعتباره - بحق - منطلقًا وبداية «للحداثة» في العالم الإسلامي والعربي إذا أردنا استخدام هذا المصطلح مجاراة لمن يرفعون شعار «الحداثة» في سياقها الأوروبي اليوم لبيان «حداثة» متميزة في سياق تاريخ المسلمين، تلتقي مع التجربة الأوروبية، ضمن المشترك في التاريخ البشري وتختلف بمقتضى المنطلق المعرفي الذي يميز ثقافة عن أخرى.

ومن أجل تأصيل ذلك؛ فقد أرسى الأفغاني وعبده ومدرستهما مصادر المعرفة بـ:

١- العقل.

٢- الحواس.

٣- العلم.

٤- الوحي.

ونحن ها هنا نرى هذه الإضافة المبدعة على مفهوم الحداثة في الغرب بجعل الوحي مصدرًا من مصادر المعرفة مما يستتبع الحفاظ على:

أولًا: القيم الأخلاقية وثباتها بما يحقق ضبط جماح العدوانية، والاستغلال للناس وللطبيعة وإرساء القيم العليا باعتبارها أو من حيث هي المعيار المهيمن لضروب الأفعال وغايات العلم والجهد البشري..

فالعقل، والعلم، والتجربة، والحواس، هي مصادر المعرفة في عالم الشهادة أي الكون والطبيعة والإنسان، و«الوحي» مصدر المعرفة لعالم الغيب الذي لا تدركه الحواس ولا يخضع للتجربة، لوقوعه خارجها. وإنما السبيل إليها الوحي إذ إننا بالعقل، والعلم بفروعه جميعًا نستطيع النظر في ملكوت السموات والأرض نتعرف على آيات الله ونهتدي بها إلى وجوده ﷻ ، ولكننا بالوحي فقط نتعرف عليه، ونتلقى رسالته، وأنباء اليوم الآخر وأخبار الغيب ليهتدي بها من يشاء ويضل عنها من يشاء، ولكنها في كل حال هي مصدر القيم الضابطة لوجهة المسيرة الإنسانية، أدرك ذلك من أدرك وعمي عنها من لم يرد إدراكها.

وإذا كانت الحداثة الغربية قد قطعت صلتها بالكنيسة لظروفها الخاصة، فإنها لم تقطع - في بدايتها- صلتها بالله ولا بالدين ذاته على وجه العموم، فقد بقي لها من القيم المسيحية الأصيلة ما كفل لها القدرة على أن تورث الحضارة وتقودها، بيد أن استمرار إسرافها في البعد عن هذه القيم وانطوائها على جذور أخرى - خارجها - تعرضنا لها في أحاديث سابقة، يكشف عن أسباب ما

تكابده اليوم من مشاكل اقتصادية وأخلاقية واجتماعية وسياسية على مستوى العالم لتنكرها للعدل خارج إطارها الجغرافي ومجافاتها للقيم المتصلة بعلاقاتها بالإنسان وبالطبيعة معًا.

ولقد تفادت أصول «النهضة» الإسلامية العربية ذلك المآل باتخاذ «الوحي» مصدرًا وأساسًا من مصادر المعرفة بما يؤدي إلى الحفاظ على ثبات القيم ودورها على مستوى الذات وعلى مستوى الآخر، وعلى مستوى الإنسان وعلى مستوى الطبيعة جميعًا.

وإزاء ذلك استجمعت قوى التقليد قواها وانحازت إليها السلطة حيثما وُجدت، واستهدفت:

- مناهضة التجديد الفكري والإصلاح الديني والإحياء العلمي والتمسك بالتقاليد الموروثة لعصور الانحطاط.
- مناهضة التغيير السياسي بالحفاظ على الموروث الاستبدادي من أشكال ومضامين ومحاولة المواءمة بينهما وبين الدين.
- الحفاظ على «التقليد» المذهبي ومعارضة الاجتهاد واعتباره بدعة يجب القضاء عليها.. بما يجر إليه ذلك من إيقاف لعجلة التطور وانحباس للإبداع.

وهكذا أُستحيي أو أُستدعي تيار فكري ثالث هو تيار «التقليد» أو الجمود في مواجهة تيار «التجديد» أو «التحديث» و«الاجتهاد».

وكان لكل من هاتين «الفكرتين» جماهيرها وقواها..

ولأن الاستعمار كان قد أوشك أن يغطي وجه المعمورة؛ فقد نشأ تيار ثالث هو تيار «التغريب» وجماع فلسفته في كلمة هو «تقليد الغرب» القوي المنتصر، أي تقليد مظاهره لا اقتباس مناهج العلم عنده!

وهكذا أصبح «للتقليد» معسكران:

أ- **تقليد ماضوي**، داخلي مرجعيته عصور الانحطاط وأفكاره وأنماطه ومنهجه بعيدًا عما قبلها وعن العصر.

ب- **وتقليد أوروبي**، يتشبّه ولا يتفاعل، ويقلّد ولا يستوعب ويعنى بالشكل ويجهل الجوهر.. فلا هو استمرار لذاته ولا هو استيعاب لمن يقلد ومن ثم تجاوزه.

والتقى التياران التقليديان في جبهة واحدة هي مواجهة تيار التجديد والتحديث، ومع هذا الأخير العلم والإيمان وقوى النهضة والتقدم ومع تياري التقليد قوى الجهل وقوى السلطة للأول.. وقوى الاستعمار أولًا والهيمنة الآن للثاني!!

وكان من نتائج الاحتكاك بأوروبا وثقافة التغريب واستلهام تجاربها أن نجمت داخل الإمبراطورية العثمانية النزعة الطورانية باسم القومية تقليدًا. وقد تجسدت في حركات وأحزاب ونجحت

- أخيرًا - في الإطاحة بالسلطان عبدالحميد، وبذلك أصبح «التتريك» سياسة معتمدة.

وكان من نتائج ذلك أن «تفجرت» نزعات قومية شتى مزقت الإمبراطورية أو ما بقي منها. وفي مواجهة تلك النزعة، ونتيجة لها، ولدت فكرة «العروبة» -حركة وليس هوية- ولكنها أول أمرها كانت فقط تدعو كجماعة العهد، وحزب اللامركزية إلى ولايات ذات حكم ذاتي في إطار الإمبراطورية إذا ما قدر لعلمِها أن يظل مرفوعًا.

لكن سقوط عبد الحميد من جهة وسيطرة الاتحاد والترقي بطورانيته من جهة أخرى قد دفع بفكرة «العروبة» إلى الواجهة باعتبارها قومية هي الأخرى من حقها أن تستقل وأن تتوحد.

وبهذا استضافت الساحة الفكرية تيارًا جديدًا وفتيًّا هو تيار العروبة الذي انطلق بشكل رئيسي من الشام، وربما كانت المذبحة التي قام بها جمال باشا - على اختلاف المواقف منها- هي الفاصلة بين عهدين: عهد التفكير في اللامركزية وعهد التفكير في الاستقلال وقيام الدولة العربية الواحدة المستقلة.

هكذا إذن جاءت سنة ١٩٠٩م. أي بداية القرن العشرين والمجتمعات حبلى بهذه الأفكار والاتجاهات والدعوات التي تحرك الأحداث:

- فكرة الجامعة الإسلامية

- فكرة التجديد والتحديث و(الإصلاح)

- فكرة التقليد والجمود

- فكرة التغريب

- فكرة العروبة.

ولأننا في مركز الحوار العربي؛ فإننا نقصر هذه التأملات أو المراجعات على المنطقة العربية هذه. على أن ما سبق إليه القول يشمل - بطريقة أو بأخرى - العالم الإسلامي، إلا أن النظر يتركز هنا على العالم العربي بشكل رئيسي.!

على الصعيد العربي هذا، نتج عن عملية التتريك - كما سبق - حركة «التعريب» إذا صح التعبير؛ ولأن ذلك قد نشأ في المناخ الحي لحركة الإصلاح والتجديد، فقد اتسم بكثير من خصائصها حيث وحدت «الفكرة» -التي تحولت إلى حركة- بين طوائف الأمة، وأديانها، ونمت ثقافة فاعلة حية اعتبرت الإسلام عاملها الموحد، وحاضنها الحضاري، وتاريخها المشترك وثقافتها الجامعة.. ولكل صاحب دين معتقده، وخصوصيته، وحريته، وحقوقه باعتبار ذلك من مقومات الحضارة الواحدة التي كانت نتاج عبقرية جميع أبنائها على نحو فذ ومتميز في التاريخ.!

وقد أبدع الزعيم القبطي الشهير مكرم عبيد صياغة ذلك المفهوم في «صيغة» دقيقة عبرت عنها مقولته الذائعة الصيت: «**أنا قبطي – مسيحي – حضارتي – أو حضارته – الإسلام**». وعلى هذا النهج سار رعيل رائد كفارس الخوري في الشام ومفكرون بارزون كقسطنطين زريق ومارون عبود وأمين نخلة وعشرات غيرهم، ولا أهمية – في الواقع – لمن شذ، وأراد أن يسلخ العروبة عن الإسلام؛ فمن الناحية العملية إنما أراد ذلك من أراد استبدال الأتراك بفرنسا أو غيرها في تبعية حمقى، تحت ثوب طائفي. ويريده اليوم من يريد الانخراط في مساق الاستسلام والتبعية لقوى الهيمنة باسم «الواقعية» المفترى عليها.

والأمثلة على ذلك كله كثيرة جدًّا ومتعددة.

هكذا أصبح لدى الأمة العربية عشية عام ١٩٠٩ مشروع نهضة تعبر عنها «أفكار» تشكل عناصر ومقومات حركة فاعلة تعبر عنها لغة استعادت حيويتها وأدبها وشعرها وبلاغتها وقدرتها الهائلة على استيعاب مصادر المعرفة والعلم من أي لغة حية أخرى، وشهدت حركة ترجمة نشيطة لأمهات الكتب، من لغات شتى، وسطعت في سمائها أسماء لامعة في كل قطر من المفكرين، والعلماء، والشعراء، والمؤرخين، والأدباء مما يذكر بعصر النهضة في أوروبا، وبالمرحلة الأولى من العصر العباسي من تاريخنا.

وقد أدت وفاة الأفغاني وإسقاط عبد الحميد إلى تداعي تيار الجامعة الإسلامية، وظلت الفكرة ذاتها كامنة مستقرة في ضمير الأمة المسلمة تبحث عن «صيغة» أخرى، حاول إمام القانون – الفقيه – الدستوري في هذا العصر عبدالرزاق السنهوري أن يحييها ويقترحها في كتابه الهام عن الخلافة.

كذلك أدت نتائج الحرب العالمية الأولى إلى سقوط الخلافة العثمانية وبذلك غابت نهائيًّا فكرة الجامعة الإسلامية في صيغتها العثمانية.

وكذلك سقط – بعد الحرب – مشروع «الاستقلال العربي والدولة الواحدة»؛ فإن الثورة العربية الكبرى – كما تسمى – التي عبرت عن ذلك المشروع قد قامت على خطأ وانتهت بخدعة إذ إنها انطلقت ناقصة (لاستثناء مصر، اليمن، المغرب العربي) معتمدة على «وعود» من بريطانيا مقابل الانضمام إليها في الحرب، ما لبثت أن نكثت بها وتخلت عنها، عقب انتصارها. وليس ذلك فحسب، بل أعملت شفرة الجزار في أوصال الأمة الموعودة بالاستقلال في الوحدة ومزقتها بددًا وتقاسمتها مع حليفتها فرنسا كما هو معروف.

انتهى إذن «المشروع» نهاية مأساوية على يد الحليف البريطاني الخادع، الذي نكث بكل عهد ووعد ليجد «المخدوع» نفسه ليس

مستقلًّا من أتراك الاتحاد والترقي.. ولكن فريسة في براثن الاستعمار البريطاني الفرنسي.. أوصالًا ممزقة وتراثًا مستباحًا.

نعم لقد سقط مشروع الدولة العربية الواحدة المستقلة في صيغته تلك. ولكن «الفكرة» ذاتها لم تسقط، و«الهدف» عينه لم يغب عن ضمير العالم العربي ولا عن وعيه.

ولقد تقاسمت القوى المنتصرة «بريطانيا وفرنسا» العالم العربي، وحولته إلى دويلات مستعمَرَة وجزأته إلى أوصال أقامت بينها حدودًا مفتعلة باذرة بذلك بذور «قُطرية» سوف تصبح عائقًا مع الزمن ليس للتوحد - من جديد - فحسب؛ بل وللنهضة نفسها وللتطور المنشود ذاته، ولكنها مع ذلك لم تقض على «الفكرة» لأنها واقع، ولم تلغ السير نحوها لأنها حركة تاريخ، ولم تمحها لأنها تحقيق ذات، ولم تتغلب عليها لأنها ثقافة.

فقد استمرت فكرة «التجديد والإصلاح» سارية في كل قطر تواجهها قوى «التقليد» - بالمعنى الذي شرحناه - واستمرت «فكرة» العروبة تواصل انطلاقها - داخل العقول والنفوس - موجدة تيار لا يقاوم لتحقيق «الوحدة» وإنجاز المستقبل..

وبجانب هذه التيارات الثلاثة ظلت فكرة «التغريب» موجودة تحاول أن تجد لها مكانًا، لم يتوفر، مدعومة بثقافة مبتورة وهيمنة استعمارية، معززة لفكرة الوطنية القائمة على التجزئة. وحين

أصاب الفشل القوى الخارجية عمدت إلى سياسة الاحتواء بتبني شعارات تلك الدعوات بهدف القضاء عليها، وفرض ما تريده من وراء ذلك بالقوة، وكانت الوسيلة المثلى لذلك هي الانقلابات العسكرية.!

ولنا أن نرى - رغم كل تلك العوائق - اجتماع عناصر بوادر نهضة حقيقيّة، قوامها الحرية، والتحرّر والعدل والمساواة والتقدّم في إطار وحدة تحقّق ذلك وتكفل حمايته.

وثمة فارقٌ - كما يقول زكي نجيب - بين الحرية والتحرر.

التحرر، ليس هو الحرية. التحرر هو تحرر من شيء ما: فكري أو ظلم أو استعمار، إلخ.. وهو بهذا المعنى هدف سلبي على نحو ما، أما الحرية فهي فعل: هي ممارسة لإرادة قادرة متحرّرة ومريدة وواعية للفعل على صعيد «الفكر» و«الواقع» معًا. وهي بذلك هدف إيجابي. الحرية تتضمن «التحرر» بالضرورة. والعكس غير صحيح. وهذا التمييز مهم جدًّا لكي نفهم - إذا فهمنا - أننا قد تحررنا من الاستعمار، ولكننا لم نمتلك الحرية بعد. ولهذا ظللنا — وما زلنا - واقعيًّا حيث أراد ويريد لنا الاستعمار، ليس فقط ببقائنا دويلات متناقضة، وحدودًا مصطنعة همها الحفاظ عليها تنفيذًا لسياسته ولكن أيضًا حفاظًا على مصالحه على حساب المصالح الذاتية لكل قطر من هذه الأقطار المجزّأة!

الحق أننا تحررنا من الاستعمار نعم! ولكن وقعنا في «العبودية» تحت نير التبعية!

وإذ نعود إلى ذلك «المشروع» الذي تكامل في وعي الناس وشعورهم، واتضح نظريًّا، وافتقر إلى وسائله عمليًّا؛ فإننا نجد أنه – رغم كل ما اعتوره من عوائق وصعوبات– قد أنتج:

أ- حركات التحرر من الاستعمار (الخطابي، المختار، السنوسي، ثورة ١٩١٩م في مصر، المهدي في السودان، واليمن الذي سجل أول ثورة دستورية داخلية ضد التخلف عام ١٩٤٨م إلخ).

ب- انطلاق الدعوات من أجل التغيير الاجتماعي – على نسب مختلفة – نشدانًا للعدالة الاجتماعية..

ج- ارتفاع وتيرة الحريات السياسية، والفكرية، واتساع مساحتها في تطور مستمر قد يتعثر.. ولكنه كان ينهض مواصلًا سيره على المستوى الفكري، يكفي للدلالة عليه مثل واحد هو أن كاتبًا هو إسماعيل أدهم كتب كتابًا نشره على الناس عنوانه: لماذا أنا ملحد داعيًا إلى الإلحاد؟ فلم يكن رد الفعل سوى ردود فكرية تجادل بالتي هي أحسن، في طليعتها رد عالم جليل هو محمد فريد وجدي بكتاب عنوانه «لماذا هو ملحد؟» جادله فأحسن الجدال، وردّ عليه فأحكم الردّ، وحاجّه فأبلغ

الحجة، وذهب «محمد فريد وجدي» في رسالته «لماذا هو ملحد؟» إلى أن النزعة الإلحادية التي تبناها الدكتور إسماعيل أدهم ليست بالأمر الجديد على الفكر الإسلامي ولا ينبغي على المسلمين أن يضيقوا بها، فقد واجه الإسلام منذ ظهوره الزنادقة والملاحدة وانتصر عليهم بالحجة والبرهان، ورد عليه آخرون كثر منهم أحمد زكي أبوشادي في رسالة أسماها «لماذا أنا مؤمن؟». أفاد الناس من هذه الردود أضعاف ما تضرروا من ذلك الكتاب.. هذا إذا كان قد أحدث أثرًا لم تبق منه باقية ودل ذلك على ثقة بالنفس وإعمال للعقل ويقين في الدين، ومن أراد أن يتابع ذلك فسيجد بعضه في أعداد مجلة الرسالة الوقورة أهم مجلة أدبية فكرية عربية عبرت عن النهضة الأدبية[١].

وعلى المستوى السياسي - وإذا شئت الديمقراطي-، تكونت مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب، وجمعيات، ومؤسسات، وهيئات، ونقابات إلخ وحرية صحافة واسعة، وقيام حكومات منتخبة ومجالس نيابية فاعلة على ما بها من نواقص كان يفترض أن تستكمل بالاستمرار، والتجارب وانتشار الوعي والتعليم.

---

(١) ياسر حجازي islamonline.net/servlet/Satellite .

وعلى المستوى الاقتصادي: بداية توظيف التراكم للثروة في إنشاء صناعات طموحة من صناعة العطور والنسيج إلى الحديد والصلب بما يحمل ذلك ما نتائج، ونشوء أول بنك وطني ضخم في مصر غير مرتهن لبنوك أجنبية تلته مؤسسات وبنوك أخرى في أكثر من قطر تدعم تلك البدايات.

وفي ذلك الجو تنامت دعوة «الوحدة العربية» بين الشعوب التي لم تعترف بالتجزئة المفتعلة بقوة الخارج، على نحو ضاغط على الحكومات بقوة جعلها ترفع الشعار ذاته وإن لم تعمل له إلا بشكل اختزالي باهت (ومثاله الجامعة العربية) تعبيرًا واستجابة رسمية لمطلب شعبي أو ربما محاولة إسكات له!!

لقد أصبحت «الثقافة» ثقافة نهضة حقيقية، في مرحلة «ليبرالية» وأصبحت الجامعات الناشئة في مصر خاصة وسوريا والعراق مؤسسات علم حقيقية وأصبح الفن كما الأدب والشعر يوحد الأمة من الخليج إلى المحيط. وأصبحت مطالب الحرية، والعدالة، والوحدة هي في الواقع الشعارات المرفوعة تعبيرًا عن الواقع القائم الذي ينشد طلابه من جبال اليمن النائية إلى شواطئ طنجة:

بِلَادُ العُرْبِ أَوْطاني مـن الشّـام لِبَغْـدَانِ
ومـنْ نَجْـدٍ إلى يَمَـنٍ إلى مِصْـرَ فَتَطْـوَانِ

وشهدت هذه الفترة نهضة أدبية وفكرية رائعة حقًّا وازدهرت فيها اللغة وآدابها شعرًا ونثرًا ومسرحًا وموسيقى وامتد ذلك إلى المهجر البعيد حيث نقل المهاجرون معهم روح هذه النهضة وأبدعوا أدبًا رائعًا أثر في مجرى الأدب العام وتأثر به، وأصبحت «الرابطة القلمية» واحدة من المؤسسات التي أثرت الأدب وأثرت في الوطن الأم وفي وطن المهجر على حدٍّ سواء.

واستمرت القافلة تسير.

وليُسَمَّ هذا العهد: عهدًا ليبراليًّا، أو شبه ليبرالي بما له وما عليه إلا أنه قد أنتج ذلك كله.

كان هناك فساد داخلي كبير. نعم! وكان هناك تخريب وهيمنة ونهب خارجي للثروات. نعم! ولكن كان هناك نصيب من «حرية» كفلت للمجتمع التحرك في الاتجاهات المشار إليها جميعًا، دفعت بالسير قُدُمًا على الطريق المؤدي إلى النهضة الشاملة واستئناف الدور الحضاري المنشود والمرصود.

وهنا حدثت الكارثة.

وضعت الحاضنة الاستعمارية - قيصريًّا - إسرائيل الصهيونية.

وابتدأت بذلك عام ١٩٤٨م مرحلة جديدة من التاريخ من تلك المراحل الحاسمة التي يؤرخ لها بما قبل وما بعد، بدأت بما

اعتُبِر رد فعل للهزيمة المدوية التي حملت جريرتها على فساد الأنظمة وقوى الاستعمار؛ فتتابعت الانقلابات العسكرية بدعوى القضاء على الفساد، بإزالة الحكام، والقضاء على التخلف بتحقيق التقدم، وإنهاء التجزئة بإقامة الوحدة، وبالهدف الأساسي الذي قامت –الانقلابات– من أجله وهو تحرير الأرض المغتصبة.

ولأن مطالب التحرر، والوحدة، والحرية، والعدالة، والتقدم، كانت ملء العقول والقلوب المحركة للرأي العام فإن رفع الحكام الجدد لراياتها قد دفع هذه الجماهير المشتعلة حماسًا لها للتهليل لهم والالتفاف حولهم.

ومن أجل ذلك ضحت الأمة بحريتها وحقوقها على أمل التحرير ومن ثم تحقيق تلك الأهداف؛ لكن الحكام الجدد من العسكر إنما رفعوا الشعارات ليكسبوا بها الجماهير وأفرغوها من مضامينها ليكسبوا استمراريتهم في الحكم، فصودرت الحريات التي كانت مكفولة بدلًا من أن تتسع بدعوى لا صوت يعلو على صوت المعركة، وأممت الصناعات والمؤسسات الاقتصادية لتمويل الحكم وضمان استمراره بالسيطرة عليه، لا للتنمية وتطوير الاقتصاد تحقيقًا للعدل.. وذلك بدعوى العدالة.

وصحيح أن عدد المتعلمين قد ازداد، وأن خريطة التعليم قد اتسعت ولكن العلم ذاته قد انكمش، لقد ازداد عدد الذين

يقرأون، ولكن انحسر عدد الذين يفهمون، لقد ازداد الكم، ونقص النوع، لقد تراجع «الوعي» فأصيب الرأي العام «بسكتة» الهمود!

ويتضح من ذلك كيف كانت الانقلابات هذه قطعًا للتطور الطبيعي الذي كان يفرض نفسه، كادحًا إلى أهدافه كدحًا غير يسير. وسواء صدقت نظرية المؤامرة أم كذبت، فإن النتيجة خدمت العدو، ولم تخدم الأمة.

وفي غياب الحرية:

أولًا : تراجعت حرية الفكر كما تراجعت نوعية التعليم.

وثانيًا: غابت المؤسسات الديمقراطية وهيئات المجتمع المدني لتحل «أجهزة» المخابرات، وإذا كانت الشعارات التي رفعت صحيحة، وهي كذلك، فإن تطبيقاتها قد كانت على العكس تمامًا.

وثالثًا: أفضى ذلك إلى حدوث فراغ.. لئن ملأه حينًا – في الخمسينيات – المشروع الوحدوي الذي وحّد مشاعر الأمة؛ فقد أفرغه الاعتماد الكلّي على أجهزة المخابرات لا المؤسسات الديمقراطية حتى أسلمه ذلك إلى الانهيار، وغدت القضايا كلها متعلقة بقضية «الحكم» وأضحى معنى الحكم محصورًا في «الحاكم» ومسألة استمراره حاكمًا. وبذلك انفصل الحكم

عن المجتمع، ودبّ الفساد إلى المؤسسات السياسية وإلى المؤسسات العسكرية نفسها بدخول قادتها لعبة الصراع في أروقة السياسة والاقتصاد دون دراية، فأضاعوا السياسة والاقتصاد وأضاعوا الجيش في وقت واحد، وهكذا ضاع الرعيل - كما يقول الشاعر - ومن يقوده!

ويمكن – الآن- اعتبار هزيمة ١٩٦٧م نتيجة متوقعة بل ولازبة لذلك كله، وحدًّا فاصلًا ومهمًّا بدأت به مرحلة جديدة أخرى يصطرع فيها عاملا السلب والإيجاب على نحو واضح.

فأما سلبيًّا: فقد سادت روح الهزيمة - كما أريد لها - فأنتجت «ثقافة الواقعية»!! التي هي في حقيقة الأمر ثقافة الاستسلام متلبسة دثار «الواقعية» التي ليست سوى التسليم بمنطق الهزيمة، والاستسلام لنتائجها ومن ثم القبول بالأمر الواقع وليس تغييره، والهرب من تبعات ذلك – التغيير- وتداعياته إلى الاحتماء بالخارج تحت مظلة الهيمنة الفجة التي أسفرت عن وجهها.

وقد بلغ هذا الاتجاه أفدح تجلياته العملية باتفاق «كامب ديفيد» وما نتج عنه من اتفاقات علنية أو سرية حتى كارثة «أوسلو» وما ترتب عليها من نتائج ذات خطر بعيد حوّلت «المقاوم» إلى «مفاوض» بلا حصانة يقدم التنازل بعد الآخر حتى لم يعد لديه ما يتنازل عنه دون أن يكسب شيئًا.

- استسلام «النظام العربي» لمشروع الهيمنة بدلًا من «التحرير» وشهدت الساحة هرولة بعض هذه الأنظمة نحو التطبيع مقابل لا شيء إلا أن يكون قبول «العدو» لهذه الهرولة لصالح مشروع المنتصر على «المهزوم» وليس على «المقاوم».
- سيادة روح القطرية في مواجهة مفهوم الأمة العربية أو الإسلامية وتعزيز هذه الروح القطرية على المستوى السياسي والثقافي والإعلامي، وحتى التعليمي، وتعزيز «ثقافة» مغايرة للثقافة السابقة يعززها نوع من حكم يجد بقاءه مرهونًا بهذه القطرية، ومصالحه مرهونة باستمرارها، واستمرارها مرهون بمحاربة أي مشروع يدعو إلى أمر جامع يحقق وحدة الأمة على أساس من مبادئ حركة النهضة والإصلاح..
- غياب الحرية أيضًا أدى إلى تغّول الديكتاتورية في أبشع صورها؛ فضاعت حقوق «المواطن» باسم الوطن الذي اختزل في شخص «الحاكم» أيًّا كان، وأهدرت حقوق الإنسان والإنسان نفسه، فأصبح «رقمًا» مهملًا تنهكه الحاجة ويسحقه الفقر، وتعبث به رياح الجهل والتجهيل وتعصف به عواصف الظلم والاستبداد..

وأدى الاعتماد فقط على أجهزة المخابرات وقوى القمع إلى تصفية الفكر وإخماد العقل، وانحسار تيار التجديد والتحديث

والاجتهاد، بل وتيار التغريب - على نحوٍ ما - بحيث لم يبق منه إلا دعوى «العلمانية» المفترى عليها؛ فخلا - بذلك كله - الجو لتيار التقليد الذي - ذكرنا آنفًا - لكي يبيض ويصفر وينقّر ما شاء له أن ينقّر فإذا بنا نعود إلى حيث بدأنا حيث أنشد المتنبي قبل أكثر من ألف سنة:

أغايـةُ الدِّين أن تُحفوا شوارِبكُمْ
يا أُمَّةً ضحِكَتْ من جَهْلِها الأُمَمُ؟

***

وفي مواجهة قوى التقليد هذه عاد تيار التغريب مستمدًّا من ذلك الدليل على ضرورة القطع مع الماضي كله، ومعزّزًا دعوى الواقعية التي ليست واقعًا بمبررات الهزيمة، مكررًا محاولات فكرية قديمة ثبت فشلها خلاصتها المناداة بالقطع مع الماضي جملة، أي مع التاريخ، كما عمل الغرب فيما يظنون، وهذا جهل بقصة الحداثة في أوروبا، وبقصة التحديث في العالم الإسلامي معًا؛ وجهل بالتاريخ في كلا الحالين!

فأوروبا حين قطعت، إنما قطعت مع الكنيسة الكاثوليكية وتراثها الإمبراطوري، من أجل التحرر الفكري والعلمي ثم السياسي من سيطرتها. وهي لم تقطع بادئ الأمر مع المسيحية نفسها فإن ثورة الإصلاح البروتستانتية هي التي بدأت ومهدت - ضمن عوامل أخرى - لحركة النهضة (Renaissance) وما تلاها بعد ذلك

من تطور على طريق الحداثة التي بدأها بالعودة – بقوة – إلى تراثه الإغريقي اليوناني الروماني يحييه ويستنطقه ويستوحيه ويبني عليه ويتجاوزه وقد كان اتصاله بالحضارة الإسلامية هو النور الذي سار في هديه، وتمكن من خلاله من قراءة ذلك التراث من جهة واكتساب المنهج العلمي التجريبي من جهة أخرى.

ولقد نرى في ذلك بعض أوجه الشبه في قصتي الحداثة في أوروبا، والتحديث في العالم الإسلامي الذي يريد المقلدون التغريبيون تجاهله، أو هم يجهلونه أصلًا لأنهم مطلعون فقط على تاريخ الغرب الأوروبي ويريدون تعميم تجاربه على كل المجتمعات وذلك مناقض للعلم نفسه الذي يرفعون عقيرته!

فإذا أرادوا المقارنة فليتحروا وجه هذه المقارنة على حقيقتها، فإذا كانت الحداثة الأوروبية قد استهلت خطواتها الأولى بعملية إصلاح ديني، وحركة تحرر علمي وفكري من جهة ودعوة إلى تراثها الإغريقي الروماني من جهة أخرى، وهذان أمران لا جدال فيهما، ومتأثرة بالحضارة التي كانت سائدة، وهي الإسلامية.

فلماذا لا يسيرون بالمنطق إلى نتيجته؟

فيم إذن إنكار أن تبدأ الحداثة في العالم الإسلامي بعملية إصلاح ديني وحركة تحرر فكري وعلمي وعقلي من ربقة عصور الانحطاط وعودة إلى تراثه الحضاري الإسلامي يحييه ويستنطقه

ويستوحيه – وهو ما بدأه الأفغاني وعبده ومدرستهما – من جهة متأثرًا بالحضارة السائدة في استجابة حية لتحديها من جهة أخرى؟

نعم! فيم إذن الإصرار على القطيعة هنا بدعوى القطيعة هناك. ولا قطع هناك ولا قطيعة كما رأينا؟ إن القطع هنا هو قطع مع إمكانية النهضة ومقومات الحداثة الحقة. وتلك آفة التقليد!

وهكذا يصبح التقليد الأعمى ضِغثًا على إبّالة! وبين التقليد الماضوي لعصور الانحطاط، والتقليد المنقوص للتجربة الأوروبية – التغريب – فيما انتهت إليه دون أخذ لمقوماتها وأصولها وتطورها التاريخي تضل قافلة النهضة طريقها المستقيم.

أما من الناحية الإيجابية فقد أيقظت الهزيمة في ذات الوقت روح الأمة، واستنفرت قواها، واستثارت إرادتها وعزيمتها، واستنفرت كرامتها وأشعلت بذلك روح المقاومة والتحدي، وحررتها من عقدة الخوف وأطلقت قواها المكبوتة، وكان من الطبيعي أن ينتج كل ذلك ثقافة المقاومة التي تعني عدم الاستسلام لمنطق الهزيمة باسم الواقعية. بل الوعي بمعرفة أسبابها وبإرادة التغلب عليها؛ فإن الواقعية هي تغيير «الواقع» المهزوم بتغيير مقوماته لا الاستسلام له أو القبول به. وإن تغيير هذا الواقع منوط بإرادة الأمة، وحرية شعوبها واستقلال قرارها واضطلاعها أو اشتراكها على الأقل في اتخاذ هذا القرار!

وقد تتابعت خطوات هذا الاتجاه في طريق صاعد ابتداءً من رفض نتائج الهزيمة، بفهم أسبابها، ومن ثم رفض الاستسلام والاستعداد والإعداد للتحرير عمليًّا وقد تجلت أولى هذه الخطوات في قرارات و«لاءات» مؤتمر القمة في الخرطوم ثم في حرب الاستنزاف التي شنتها وصبرت عليها بقوة مصر الدولة والشعب بتأييد عربي فعال.

ثم انطلاق المقاومة الفلسطينية التي حظيت بالتأييد والاحتضان العربي والإسلامي والتأييد والتعاطف الإنساني باعتبارها حركة تحرير من أعدل وأبرز حركات التحرير، ثم توّجت تلك المواقف بحرب رمضان أكتوبر المجيدة.

وبالرغم مما حدث بعدها من انكسارات وتراجع عن الخطى المتقدمة التي أحرزتها إلا أن ذلك قد تم على مستوى بعض الأنظمة أولًا بينما استمرت المجتمعات في سيرها الرشيد وتطلعاتها الحافزة.

فقد أحدث ذلك الانكسار الذي أعقب ذلك الانتصار بما تم من «تفاوض» أسفر عن نتائج لا تتفق، إن لم تتناقض، مع نتائجه ارتفاعًا حادًّا لنبرة «الواقعية» المغلوطة تعزيزًا لثقافة الهزيمة وترويجًا لها تسهيلًا وتبريرًا لسياسة الاستسلام للهيمنة والتطبيع مع العدو.

لكن الشعوب العربية ردت على ذلك بالانفصال والابتعاد شيئًا فشيئًا عن حكوماتها، واعتصمت بعقيدتها ومذخور قواها واستعادت – على نحو ما – زمام المبادرة.

وهكذا شهدنا المقاومة في لبنان تحقق الانتصار تلو الانتصار، معززة بذلك ثقافة المقاومة، مبرهنة على صوابها، رافضة منطق الهزيمة ومنطق الإرهاب معًا، وبذلك استيقظت وأحيت أفضل ما في الشعوب العربية والإسلامية من قوى مذخورة منحتها التأييد والتعاطف.. وشجعتها على الأسوة والاقتداء!

ثم حققت المقاومة الفلسطينية، التي رفضت نتائج أوسلو واتفاقاتها، انتصاراتها بثباتها المعجز في غزة الصامدة أولًا ثم بانتصارها المذهل ثانيًا محققة بذلك الانتصار الحاسم لثقافة ومنطق المقاومة!

هكذا إذن يطل علينا عام ٢٠٠٦م والمجتمعات تئن تحت وطأة الأفكار، والممارسات والتيارات الأساسية التي نمت في ظل الديكتاتورية في جانب، وتفيق، وتستيقظ، وتتوثب وتستشرف بناء واقع جديد في ظل حركة الاستجابة الحية لتحدي الهزيمة والهيمنة، في جانب آخر.

نعود فنلخص ملامح الجانب السلبي الأول في:

أ- إشاعة ثقافة الهزيمة والاستسلام على المستوى السياسي بدعوى

الواقعية، واتساع مساحة الفقر والتفاوت على المستوى الاجتماعي باسم الانفتاح أو حرية السوق، وهبوط مستوى التعليم والثقافة لاستئثار العامل السياسي - الذي أصبح فقط الحفاظ على الحكم- على كل ما عداه.

ب- تعزيز مفهوم الدولة القطرية لتعميق التجزئة التي يتم بها تفتيت القضايا الكبرى حيث أصبحت الأمة الواحدة أوطانًا، والمجتمع داخل الوطن نفسه مجتمعات.

ج- غياب «المشروع الجامع» داخل الوطن الواحد وداخل الأمة بحيث أحيا ذلك أو استحيا الانتماءات الصغيرة المختلفة قبلية وعشائرية وأسرية وقروية إلخ، ومن ثم أمكن ويمكن تفجير الصراعات داخل كل مجتمع على أي أساس من هذه الأسس المفتعلة كما نشهد بأم العين في أكثر من بلد.

وربما كان أبرز وأوضح مثل على ذلك هو ما آلت إليه قضية الأمة المركزية أي الفلسطينية بجعلها قضية تخص الفلسطينيين لينفض العرب أيديهم منها - وهيهات - ولتتابع حبات العقد في التناثر فتصبح القضية قضية فصائل تتعامل إسرائيل أو تحاول مع كل فصيل على حدة مستفردة بكل فصيل مستبيحة الجميع على مشهد من العرب والمسلمين والعالم أجمع.

د- انتعاش مدرسة «التقليد» الفقهية الجامدة على مستوى العقيدة والتاريخ باسم «السلفية» المختطفة، ومن ثم انفجار تيار العنف الفوضوي الذي يضر ولا ينفع، ويسيئ وهو يحسب أنه يحسن صنعًا، ويسهم بشكل فعال في تمزيق الممزق من المجتمعات.

هـ - استدعاء دعوة التقليد الأعمى للتجربة الغربية إرفادًا لثقافة الهزيمة وإفراغ الذات من كل مقوماتها ومضامينها الإيجابية والسلبية معًا حتى تتقبل كل ما يراد إمدادها أو ملؤها به.

وكلا دعوتي التقليد هاتين هما وجه واحد في النتيجة العملية للبؤس العقائدي والفلسفي والفكري الذي يشكل عقبة في وجه النهضة.. ولكن أيًّا كانت المحاولة لا يحول دونها.

أما الجانب الآخر الإيجابي الذي نختتم به أو تقف عنده هذه الخواطر والأفكار، فإنها تقوم على اعتبار أن ما جرى ويجري اليوم إنما هو محصلة لمجمل تلك الأفكار والتيارات والأحداث التي مررنا على بعضها آنفًا، وأن المستقبل - كما نرجو بإذن الله تعالى- إنما يتكون في رحم الأفكار والتيارات الأخرى التي تعبر عن حقيقة الأمة وتتجلى في:

١- استعادة واستئناف تيار الإصلاح وإحيائه أي استعادة منهجيته وعقلانيته وعلميته واجتهاده الفكري والفقهي وهو

الآن يأخذ سبيله بقوة على أسنة أقلام ساطعة وبألسنة علماء ومفكرين نابهين يعيدون الروح لحركة النهضة والإصلاح التقدمية والوعي لمنهجيته، والبناء عليه والتجاوز له، وأحسب هؤلاء وإن لم تتح لهم المجالات، هم الأكثر بين مجموع المفكرين.

٢- إشعاع ثقافة المقاومة انطلاقًا من واقعها المشرف على الأرض، وتعبيرها عن إرادة الأمة وحاجتها. وواضح أيضًا أن الأغلبية من ذوي الفكر غير المهجن، هم في هذا المربع، وأن معظم الأقلام الغير مرتهنة هي في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى كونه اتجاه أغلبية الجمهور.

٣- بداية عودة الثقة بالنفس إلى الشارع العربي الذي بدأ يأخذ زمام المبادرة – ولو بشكل بطيء رغم ظروفه القاسية- من أيدي الأنظمة التي اضطهدته، وضللته وسامته أنواع البلاء.

إن هذا مع عوامل أخرى تعمل في محيط العالم العربي والإسلامي وفيما حوله وفي العالم تتهيأ لميلاد صور أخرى لأمة نفض جمهورها الخوف من حكامه ومن أعدائه وتهيأ لاستلام مقاليده.

قد يكون الطريق صعبًا وطويلًا وعسيرًا، بل هو كذلك، ولكن تلك مؤشرات التاريخ الذي تحركه سنن الله في الكون وفي المجتمعات.

وإذا كان تيار الهزيمة وثقافتها قد أخذ مداه فإن تيار المقاومة وثقافتها قد ولد وشب عن الطوق..

وأخيرًا ليس هنالك وجه شبه بين ١٩٠٩م و٢٠٠٩م ووجه الاختلاف أن النتائج التي كانت واعدة عام ١٩٠٩ قد انتهى بها المطاف، للأسباب التي ذكرت آنفًا، إلى خيبة مريرة كونت كثيرًا من العوامل والأفكار والأحداث التي شكلت الوجه الكئيب لعام ٢٠٠٩م. ولكن هذه الأحداث السلبية هي نفسها التي استفزت قوة التحدي لدى أمة لم تمت فاستجمعت قواها أو هي بدأت تستجمعها، وحشدت عزائمها أو هي بدأت تستجمعها في طريقها إلى استعادة الزمام بأيدي جماهيرها التي بدأت تأخذ مواقعها الطبيعية، وإني لآمل– نتيجة استقراء لمعطيات التاريخ– أن النتائج رغم قساوة الظروف، وتراكم المعوقات، ستكون على العكس من ما توحي به النظرة العجلى لظاهرة المعطيات.

اجتمعت في ١٩٠٩ مقومات نتائج واعدة فانتهت إلى خيبة مرة.

وتجتمع في عام ٢٠٠٩ مقومات خيبة، لكنها بحكم الاستجابة الحية للتحدي تؤذن بفجر واعد لعصر جديد، وذلك لأسباب موضوعية لا تعبر عنها الأوضاع القائمة التي هي نتاج المرحلة المنصرمة، ولكن حركة الطلائع التي ستصنع المرحلة القادمة بتوفيق الله سبحانه.

وأيًّا كان: دعونا نردد مع الشاعر:

مُنًى إن تكُنْ حقًّا تكُنْ أحسنُ المُنَى

وإلّا فقدْ عِشْنَا بِها زمَنًا رغْدَا

﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾،

وفوق كل ذي علمٍ عليم.

أولويات للنهضة العربية(*)

إن مشاكلنا لا تحصى وهي - مع ذلك - تتراكم مع الأيام؛ فكل يوم يمر يضع مشاكله الجديدة؛ ولأننا لا نحلها، فإننا نعجز - بالضرورة - عن مواجهة المشاكل المستجدة. بل إننا نعجز عن تفهمها فضلًا عن حلها كما تقتضيه طبيعة الأشياء وبما تقتضيه!.

إن بقاء أي مشكلة بدون حل لا يعني توقفها عند حد كونها مشكلة فحسب؛ بل إنها - من حيث الكم - تتوالد وبذلك تزداد تعددًا، وهي - من حيث الكيف - تتعقد وبذلك تزداد تنوعًا. إن المشكلة الواحدة إذا ما تركت تصبح مشاكل شتى متعددة الأشكال والألوان تتوغل في مختلف مجالات حياتنا وتتحكم في أوجه نشاطنا. وكل استمرار في هذا الاتجاه يعني ابتعادًا متواصلًا عن مواجهة المشكلة الأم، أي ابتعادًا عن الرحم التي تتناسل منها جميع المشاكل. وبسبب ذلك تتجه جهودنا إلى متفرعات المشكلة وتشتبك مع بنياتها في معركة خاسرة عوضًا عن مواجهة المشكلة ذاتها، تلك المشكلة التي تبقى - بسبب ذلك - قابعة في أعماق النفوس، وفي مسارب العقول، ومن ثم في صميم الواقع، تمدنا

(*) محاضرة في ندوة «مركز الحوار العربي» شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

بمدد لا ينقطع من المشاكل المتفرعة عنها.. إنها تظل «خميرة» تفسد حتى «تفكيرنا» ومن ثم تحبط جميع جهودنا وأعمالنا.

إن مجتمعًا برمته قد يتقوض بسبب مشكلة تُجُوهلت منذ البداية ثم استعصت لغيابها عن «الوعي» بها والتصدي لها على النحو المطلوب!

وحين يجد مجتمع ما نفسه في حالة كهذه.. فإنه لا يكون أمامه غير واحد من أمرين:

١- فإمّا الخروج بحل..

٢- وإما الدوران في نطاق المشكلة بما يستتبع ذلك من نتائج..

وما من عاقل، كائنًا من كان، يود البقاء في براثن مشكلة. ولكن الحل الخاطئ، أو المحاولة غير المجدية لا يعنيان سوى البقاء في ذلك الإسار مضافًا إليه تعقيد الخطأ، محملًا بالآثار النفسية المدمرة للمحاولات الفاشلة.

وليس للنوايا الطيبة مكان هنا..

فالمسألة تتعلق بقوانين وسنن لا تبديل لها ولا تغيير.

إن القضية هي فهم هذه القوانين و«العمل» بمقتضى تلك السنن.

وهذا وحده هو طريق الخروج!

ومن أجل تبسيط عملي لهذه الغاية؛ فإن الخروج من عتمة الضياع في خضم مشكلات تتناوشنا من كل جانب إنما يبدأ بانعتاقنا من ربقة الأسر خلف قضبان نتائج المشكلة إلى مواجهة المشكلة ذاتها. بمعنى آخر: تحرير «عقولنا» من أسرها وصولًا إلى تحرير «إرادتنا» واستجماع قوانا وإيقاظ أو استرجاع «وعينا» أو استعادته.. إن هذا يعني – بالضرورة – تجاوز كل النقائص التي تعوقنا. وفي طليعتها تلك الشوائب النفسية التي هي إحدى – وربما أهم – مسببات فقداننا الوعي والإرادة ومن ثم وقوعنا ضحايا المشكلات الفرعية. والتغيير النفسي عملية تتطلب ظروفها وشروطها. وذلك مرهون بما يتوجب من تغيير لطريقة تفكيرنا، ومن تصحيح لمنظومة «أفكارنا» وذلك يقتضي انتفاضة ثقافية حقيقية على الذات، ينفض بها الإنسان عن كاهله أثقاله التي تعيقه عن النهوض، ويطلق إرادته من أغلال العجز والخوف والاستسلام والتواكل والذل والجهالة، بحيث يصبح قادرًا على أن يرغم نفسه على الإقلاع عن المألوف الراكد، والانقياد لعقله الذي سيقوده – بالإيمان والإرادة والعلم – نحو الآفاق الجديدة!

بهذا وحده يستطيع أن «يقفز» على المشكلات الصغيرة التي هي نتيجة وليست سببًا؛ ليقف في مواجهة المشكلة الأم، المشكلة الحقيقية، متخطيًا كافة المشكلات الفرعية المتراكمة من حولنا

مستهلكة جهودنا دون جدوى ساحبة أذيالها المشوهة في كنف أمها الولود التي ترضعها وتمدها بأسباب الوجود!

وحين يتهيأ لنا أن نحل هذه المشكلات؛ فإن الإنسان الجديد يكون قد ولد. ليواجه مشاكله الجديدة أي مشاكل «حضارته».. أما الآن فإن الإنسان – في مجتمعنا – ما يزال يعاني مشاكل تخلفه، وعليه أن يحلها، وذلك لا يتم إلا بانتقاله من مواقع تخلفه إلى «الحضارة».. ولكن «حضارته» التي يبدعها هو ويحتل بها مكانه، ويؤدي دوره في مجرى الحضارة البشرية العام.. ولا يقلدها؛ فإن الحضارة لا تقلد.. حينئذ سوف يواجه الإنسان مشاكل «حضارته».. التي تختلف نوعًا وشكلًا عن مشاكل تخلفه التي يعيشها الآن!

ولكن هل ثمة حد فاصل بدقة بين الأمرين؟

ليس تمامًا!

ذلك؛ لأن القضاء على مشاكل التخلف حقيقة إنما يعني القضاء على «أسبابه»، ولا يمكن القضاء على ذلك إلا بإحلال مقومات «بناء الحضارة».. أي بتوفير شروطها..

إن الطبيعة لا تقبل الفراغ! وهذا القانون الطبيعي هو قانون اجتماعي كذلك. فلا يمكن لمجتمع إذن أن يكون إلا متخلفًا أو متحضرًا. وليس هناك قضاء على التخلف بدون الحضارة إلا في

الأوهام. وإنما بين الأمرين «مرحلة انتقال»، ومرحلة الانتقال هذه إما أن تكون هبوطًا من الحضارة أي خروجًا منها.. أو صعودًا إليها أي انطلاقًا إلى آفاقها.

في الحالة الأولى تكون سمة المجتمع هي: «التدهور» أو «الانحطاط» ضمن صفات وعوامل ودلائل شتى تدل عليها.

وفي الحالة الثانية تكون سمته: النهضة أو النمو ضمن دلائل وشروط وصفات أخرى تقود إليها.

ومرحلة الانتقال - التي نحن بصددها الآن - هي «مرحلة البناء الحضاري» - النهضة - تلك المرحلة التي تجتمع فيها عمليتا «الهدم والبناء» في آن واحد أي القضاء على التخلف باقتلاع جذوره، وهذا جانب المرحلة السلبي، وإحلال مقومات الحضارة.. أي الشروع في البناء الحضاري، وهذا هو جانبها الإيجابي. وليس العنف شرطًا من هذه الشروط ولا هو حتمي. ولكنه إنما يسوغ حين يكون ضرورة تساوي ضرورة «القوة» لتنفيذ القانون من أجل العدل. ويصبح العنف غير مبرر ولا مسوّغ إذا ما استخدم، وثمة وسيلة أخرى.. مؤدية لنفس الهدف.

وفي حالتنا فإننا نسجل ملاحظات ثلاث:

أولاها: - أن مرحلة الهدم قد طالت - زمنيًّا - بحيث احتلت دور الغاية من جهة واستبدلت التطبيق بالتعبئة الدعائية.

فحل الضجيج محل العمل، وقامت الدعاية مقام العقل.. وألغت القوة دور العدل.

وثانيتها: تتعلق بطبيعة الهدم. إذ اتجه نحو «الشكلية» بحيث أصبح الجهد مُنصبًّا على هدم «الأشكال» وإبدالها بأشكال أخرى. بحيث أصبح التغيير هو في التسميات وليس في الجوهر. وهكذا بقيت «الأسس» الفكرية، والعملية التي كان يجب أن تزول هي نفسها، لكن بفعالية أكبر وصلاحية أوسع.. إلخ.. مما أدى إلى فساد أكبر.

ثالثتها: إن العنف قد استخدم، منذ البداية، بإسراف غير مبرر. لا أخلاقيًّا ولا عمليًّا، واستخدم كذلك حيث كانت تتوفر أكثر من وسيلة بديلة. وبذلك أصبحت القوة عاملًا معيقًا بما خلقت من ردود أفعال وأهم من ذلك أنها حلت محل «الحق» فأصبحت «ظلمًا» متطوّرًا.

إن هذه المرحلة لا تنتهي إلا بدخول عالم الحضارة ذاتها. حيث تختلف حينئذ الحياة بأكملها وتختلف المشاكل نوعًا وكمًّا.. وتختلف كذلك وسائل حلولها. وطبيعة الحلول ذاتها.. أيضًا! وهذه المرحلة – مرحلة الانتقال – إنما يحدد نتائجها توفر «الشروط» المطلوبة. بحيث أنه إذا لم تتوفر شروط الحضارة كما يجب فسيظل المجتمع متخلفًا، حتى ولو استمرت المحاولة..

هنا نكاد نلمح «وحدة المشكلات» ولكنها مع ذلك مختلفة عند النظر الدقيق. فإن مشاكل التخلف تختلف – نوعًا – عن مشاكل الحضارة. ولكن لا تختلف اقترانًا أو تزامنًا من حيث أن وضع شرط للحضارة يعني بذات الوقت اقتلاع سبب من أسباب التخلف. واقتلاع سبب ما من أسباب التخلف رهنٌ بتوفر شرط من شروط الحضارة. أي أن «العملية» تتم في آن واحد.. وقصارى القول فيها هو أن التخلف يمثل بالنسبة لأي مجتمع، حالته السلبية بينما تمثل الحضارة حالته الإيجابية.. وعلى هذا؛ فإننا حين نواجه مشاكل التخلف، إنما نواجه الجانب السلبي للمجتمع، وفي هذه الحالة فإننا نكون بحاجة إلى أن يكون «المعول» في أيدينا للهدم أو المكنسة للتنظيف. وحين نواجه مشاكل الحضارة فإننا نواجه الجانب الإيجابي، وفي هذه الحالة نكون بحاجة ليس للمعول وإنما لآلة المهندس من أجل البناء!. ومخبر العالم من أجل التطور، وحرية العقل ليقود عمليتي البناء والتطور معًا.

وأما حين تتحقق الحضارة ذاتها – أي تجاوز «البناء» مرحلة الانتقال إلى الحضارة ذاتها – فإن المشكلات تصبح نوعًا آخر تمامًا. وتصبح حلولها مختلفة كذلك. ولكن ليس علينا أن نقلق من أجل ذلك أو نعني بالأمر الآن؛ فإن المشكلات سوف يواجهها «إنسان تلك الحضارة» أي إنسانها القادر على حلِّها، والحائز على أسلوب ذلك الحل..

ذلك الإنسان لن يواجه حينئذ «نوعين» من المشكلات، وإنما نوعًا واحدًا هي مشاكل حضارته. مزوّدًا بوسائله الكفيلة والقادرة على ذلك.. وهي على كل حال، مشكلة لا تعنينا الآن.

إن مشكلات التخلف تطرح، بتعبير أدق – في ذات الوقت – مشكلات البناء الحضاري. والمجتمع الذي يواجه هذا يواجه «نوعين» من المشاكل. تختلف من حيث الطبيعة. ولكن يتطلب حل أحدهما وجود الآخر في وقت واحد..

ومجتمعنا اليوم هو في هذه المرحلة بالذات! وعلى ذلك يجب أن نفرق بين مشاكل التخلف ومشاكل البناء الحضاري. من أجل هدف عملي واضح. حتى لا تضيع الجهود..

ولنضرب لذلك مثلًا:

لنأخذ إذن من الأمثلة أشدها على المجتمع عِتِيًّا، وهي: الجهل.

فليس من ريب، في أن «الجهل» هو واحد من أعتى مشاكل التخلف. أو هو أعتاها جميعًا. إن القضاء عليه هو شرط لا بديل له من شروط «التقدم».. وهذا يكشف عن وحدة المشكلة من حيث ارتباط وجود أحد طرفيها بوجود الآخر..

ولكن من ناحية أخرى. يكشف عن أننا أمام مشكلتين:

إحداهما وهي الجهل؛ مشكلة ترتبط بقضية التخلف.

وثانيتهما، وهي القضاء عليه، مشكلة ترتبط بقضية التقدم..

وهذا واضح!

وإذن لكي تقضي - مثلًا - على الجهل. فلا بد أن تكون منطلقًا من «واقع فكري» مختلف نوعًا عن ذلك الواقع الذي أنتجه الجهل أو أنتج هو الجهل. وإلا فهو العجز. أو الانتقال من ضرب إلى آخر من ضروب الجهل دون تجاوزه. أي بمعنى آخر، أن الجهل هو مشكلة تخلف، وبديله مشكلة تقدم.

هناك إذًا اختلاف نوعي!

هذا أمر بالغ الأهمية حين نتناوله من الناحية العملية، لأننا نقع ولا ريب في الخطأ القاتل حين نحاول القضاء على الجهل «بوسائل» الجهل نفسه كما يجري في الواقع أمام أعيننا اليوم، تمامًا كما نحاول تحقيق التنمية بإهدار حرية الإنسان وكرامته وحقوقه! إنه لا يكفي أن ندرك المشكلة في شكلها العام، بل لا بد من إدراك ومعرفة جوهرها، ومن ثم معرفة وسائل حلها؛ وإذن فلكي نواجه «الجهل» مثلًا، فلا بدّ أن نواجهه بشيء آخر غيره تمامًا.

وهذا بديهي.

ولكن بداهته لا تظهر إلا حين نتناول القضية نظريًّا بمثل هذا التبسيط. أما من حيث الواقع. فإن المسألة تجري على العكس تمامًا. حيث نرى الجهل يعالج بضرب آخر من ضروب «الجهل» نفسه

فلا تكون محصلة ذلك - من ثم - إلا ما تتخبط فيه مجتمعاتنا من أصناف البلاء.

إن الجهل هو نتاج واقع معيّن. والمعرفة نتاج واقع آخر. وإذن واقع الجهل لا يمكن أن يكون هو واقع المعرفة في آن. إن أحدهما ينتمي إلى جذور تختلف عن جذور الآخر تمامًا. إن العلاقة الجدلية بين الأمرين هي تلك العلاقة بين المرض والصحة وبين الداء والدواء.

إذا وضعنا «الجهل» باعتباره مشكلة، ونصبنا «العلم» باعتباره حلًّا فإننا نكون قد وضعنا «شرطًا من شروط الحضارة» محل «سبب» من أسباب التخلف. ولكن حين نضع مشكلة الجهل ونضع الحل هو: بناء المدرسة، وليس «العلم»، فإننا قد حددنا سببًا من أسباب التخلف ولكن لم نضع شرطًا من شروط الحضارة. لأن بناء مدرسة لا يعني بالضرورة توفر العلم، وإنما وجود مبنى. وحين توضع القضية على هذا الأساس فإننا لن نكون قد قدمنا حلًّا، ولا قضينا على الجهل، وإنما «وقعنا» في الوهم، ومن ثم لا نغادر قط منطقة التخلف! أي أننا قد أضفنا مشكلة جديدة، أي مشكلة صيانة المبنى. وقمنا بخديعة، أي بعمل دعائي، نخدع به أنفسنا ونزيف به «الوعي» «العام! وأحللنا «الشيء» مكان «الفكر» فأجهزنا على الأمرين معًا!. وهذا مثل واحد يستقيم به القياس أو يطرد على ضروب المشاكل الأخرى التي تتخبط في شباكها

مجتمعاتنا في محاولاتها للنهوض.

وفي سياق الحديث عن العلم لا بدّ أن نفهم أن «العلم» لا يعني فقط العلم بالشيء أو حتى بقوانينه وإنما التعامل معها بعلم يحقق نتائجه العملية، أي إعمال العقل لمعرفة القوانين وإعمال المعرفة لاستخدام هذه القوانين لإنتاج حقائق موضوعية في الواقع.. أي إن العلم المقصود ليس مجموع الحقائق والمعارف أو المادة العلمية المنتجة وإنما المقصود به «المنهج» الذي يستخلص الحقائق العلمية من ظواهرها ويتعرف على قوانينها الطبيعية ومن ثم امتلاك القدرة على تطبيقاتها واستثمار نتائجها في الواقع!.

وفي الحق، أنه حتى العلم لا يمكن أن يطرح حلًّا كهذا على الإطلاق، لأن العلم نفسه يتوقف على من «يعلم» وعلى «المنهج». إن الإنسان الذي يعلم شرط جوهري لأداء العلم دوره في مجاله. إن العلم موجود ولكنه لا يعمل «ميكانيكيًّا» بحد ذاته، إنه بحاجة إلى «عامل» وهذا العامل لا بدّ أن يكون قادرًا على استعماله، ولن يكون قادرًا إلا إذا كان مهيّئًا لاستيعابه، ولن يستوعبه إلا إذا كان مؤهلًا نفسيًّا وعقليًّا له. وهذا يصل بنا أو يرجع بنا – من الناحية العملية – إلى نقطة البداية وهي الثقافة..

وحين نتحدث عن الثقافة، فإننا نقصدها بمعناها العام، من حيث هي منظومة القيم، والمعتقدات، والمعارف التي تحدد

للمجتمع علاقاته وضروب سلوكه، وتعامله مع الأفكار، والأفراد، والأشياء، وتقدم له مبرراته، ومحرماته، وأخلاقياته وتقاليده وعاداته.. وتطبعه بطابعها المتميز. إنها البيئة أو الوسط التي يتحرك في إطارها مجتمع، وتنشأ في أكنافها حضارة. وقد أشار مالك بن نبي – بحق – إلى أن اكتشاف قانون الجاذبية مدينًا للمناخ العلمي الذي أتاح لنيوتن استخلاص القانون من سقوط التفاحة وليس مدينا لسقوط التفاحة نفسه، فكم من التفاح قد سقط على مرأى من آلاف العيون قبل ذلك.

فالثقافة التي فقدت صلتها بالقيم الأخلاقية الحية، والمعتقدات التي تطلق طاقات الإنسان، تصبح عاملًا معيقًا وحائلًا دون أي نجاعة لأي حل أو مشروع اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، بل معاديًا لجوهر العلم ذاته ومناوئًا لكل مستجد من المعارف، والأفكار، والعلاقات مع العلم ومع الكون ومع الحياة.. أي عامل تعطيل لقدرات الإنسان وطاقاته، وتعامله العام مع حقائق الأشياء طبق طبائعها.. حتى أن صلته بتاريخه لا تكون إلا بما هو سلبي في ذلك التاريخ، أو تفسيره سلبيًّا.. ليستمد من ذلك مبررات الركود، والتخلف، والحياة الجامدة، متذرعًا بالتقاليد، التي فقدت دوافعها الأساسية، ومتباهيًا بالأمجاد السالفة، التي لم تعد له بها صلة، ومزيفًا للقيم بتفسيرها بما يتفق ووضعه هو وليس بما يتفق وحقيقتها ومقاصدها..

إن الإنسان هو البداية.

وهو كذلك الوسيلة والغاية لأي تغيير. إنه وسيلة الحضارة وهدفها معًا، كما أنه أداة التحليل وموضوعه. والثقافة – بذلك المعنى – هي الأساس أو الوسيلة لتفجير طاقة هذا الإنسان، وإطلاق ملكاته، وقدراته، وتحديد وجهته، ليس من حيث هو فرد فحسب ولكن من حيث هو مجتمع.. تتوقف نوع فعالياته على نوع ثقافته.. باختصار: الثقافة هي أداة تغيير الإنسان. فلا يمكن إذن سحقه وإهدار إنسانيته من أجل أي هدف لأن ذلك لا يكون إلا ادعاءً يهدر قيمة الإنسان وطاقته.. ويهدر الهدف المدعى في آن واحد.

إذن، الثقافة هي «الموضوع» الذي يجب أن يشغلنا بالدرجة الأولى. إنها المجال الأهم الذي تتوقف على سلامته حل كل المشكلات، وتحقيق كل الطموحات، والخروج من الحلقة المفرغة، التي أصبح الدوران فيها إحدى وسائل اللاعبين والملعوب بهم جميعًا للاستمرار في التيه بعيدًا عن الهدف!

«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». ولكي نغير ما بأنفسنا لابد أن نصحح «مفاهيمنا» و«أفكارنا» ونعيد الإيمان التطبيقي، أي العملي، إلى «القيم الأخلاقية» لتتجسد في سلوكنا فعالية وعملاً. ونجدد شبكة العلاقات الاجتماعية على أساس عقيدتنا، وننفض عنها ما علق بها من غبار التاريخ، وأدران التقاليد التي أماتت روحها، ونعيد صلتنا بالكون، وبالحياة، وبما حولنا.

ونوقظ العقل من سباته ونطلقه من عقاله، لينطلق في ملكوت الله محققًا وظيفته، مرتادًا آفاقه. ونشرع الأبواب على مصاريعها للعلم من جديد نعرف به الله، ونتعامل به مع آيات الله في الأنفس وفي الآفاق. ونكتشف به الأسماء كلها التي هي الأساس في الخلق – كما يرى إبراهيم الوزير – التي علمها الله «آدم» في كون الله الفسيح، ونجعل الحياة – بذلك كله – أكثر يسرًا، وجمالًا، وثراءً وازدهارًا!.. وعلاقة أخوة بين البشر جميعًا.

وبالعقل الراشد والعلم المرشد نعيد قراءة تاريخنا لنتبين الأسباب العميقة لأمراضنا، فنعزلها، ونميز العوامل الإيجابية فيه، فنعيد صلتنا بها أو صلتها بنا، وبالوعي المستبصر نستقبل حقائق عصرنا، ومستجدات عالمنا دون رفض تمليه الجهالة يدفع إلى «التقوقع» أو الانكفاء على الذات الخامدة، ولا ذوبان يقود إليه تقليد يسوق إلى الاستلاب المدمر.. حتى لا نقول إلى العبودية المختالة فرحًا تحت شعور زائف بحرية مفقودة.. العبودية لإنتاج عالم آخر لا نمت إليه بصلة.. إلا صلة الاستهلاك والتبعية. والمحاكاة البليدة!

وليس الأمر هو أن نرسم «برنامجًا» أو نشير إلى «هدف» ثم نقول: سر! إن المسألة أعمق من ذلك بكثير. ذلك لأننا يجب أن ننظر عند وضع أي خطة أو تحديد أي غاية، من الوجهة العملية إلى أمرين:

الأول: تلك الترسبات المرضية المتعددة النواحي والمظاهر، والمتشبعة في النفوس والأشياء. (نقد التاريخ).

الثاني: تلك الحوافز، والدوافع الإيجابية، التي تشكل جذور المستقبل.. وتدفع إلى الحركة..

فالأولى تدلنا باستمرار على نواحي الضعف، ومن ثم وضع العلاج المناسب، والثانية تدلنا، باستمرار أيضًا على نواحي القوة.. ومن ثم توجيهها..

وبدونهما لن نمشي إلا في متاهات الخبال!!!

إن الواقع يتحدد في ضوء ذلك، كما يرى بحق – مالك بن نبي – بطريقتين:

الأولى: سلبية تفصلنا عن رواسب الماضي.

الثانية: إيجابية تصلنا بمقتضيات المستقبل.

من الوجهة العملية؛ فإن «عملنا» من أجل النهضة ينقسم إلى مرحلتين:

أولاهما: **عاجل**: وهو إيقاظ «الإيجابية» و«الكرامة» في الإنسان الموجود، الآن، بإرجاع حريته الكاملة إليه، وإطلاقها فكريًّا، واجتماعيًّا وسياسيًّا بلا قيود ومن ثم وضعه، قدر الإمكان، في نطاق «الفعالية» وفي اتجاه المستقبل وفق أو بمقتضى خطة شاملة، ودقيقة، قائمة على أساس دقيق من فهم إمكانيته في وضعه

الاجتماعي والثقافي الراهن، وإمكانية الأرض التي يعيش عليها، وتطابق «قدرته» على استغلالها أي بالحركة فورًا.. صوب هدف محدد، ضمن خطة تستهدف ما «يمكن» فعلًا، متفادية بوعي «ما لا يمكن، تدرجًا من خطوة متقدمة إلى أخرى أكثر تقدمًا صوب الغاية أبدًا دون انحراف عن الجادة أو التفاف على الأهداف أو تنازل عن «القيم» الأساسية. إن هذه المعالم هي التي يجب أن تحكم هذا الممكن. وإنه لصحيح تمامًا: أن الدول النامية كثيرًا ما «تطرح ما لا يمكن تجنبًا لما يمكن»!

ثانيتهما: آجل: وهو الأساس. وفي هذا فإنه كله يتركز على «المستقبل» أي على «إيجاد» الإنسان القادر على استخدام مواهبه التي تنبثق عن «العقيدة»، واستخدام طاقاته.. التي تنبثق عن الحرية.. ومن ثم تسخير الأرض حوله، وتسخير الزمن، وهذا مجاله «التربية». واختار «التربية» لتشمل ما هو أبعد من التعليم مدى.. فإنَّ التربية والتعليم.. والثقافة.. هي - بلا ريب - أهم شروط بناء المستقبل أيْ أهم عناصر أيِّ خطة عملية هادفة..

إن علينا أن نستفيد مما هو قائم. في ذات الوقت الذي يجب أن نعد لما يجب أن يكون أو يقوم، وهنا تكون الخطة، التي يجب أن تتفادى - التناقض - بين الاستفادة (مما هو كائن) والإعداد (لما يجب أن يكون) بحيث يكون الأول جزءًا من الثاني أو تمهيدًا له.. وهذا يعني «توجيه» الحاضر باتجاه «الغايات» التي نريد أن نراها

«واقع المستقبل».. إن هذا يتطلب إيجاد الإنسان الجديد ولكن لا يجب أن يضيع الوقت، فإن الإنسان الحاضر يمكن أن يولد من جديد، فالولادة هنا ليست بيولوجية، وإنما هي ولادة روحية وعقلية..

والخطة الصارمة قادرة أن تضع جميع القوى في اتجاه الهدف، ولا بأس أن تحقق حدًّا أدنى من التقدم، فذلك خير ألف مرة من التوقف، أو السير المضاد، حتى «يوجد الإنسان الجديد» ذلك لأن كلًّا من التوقف والسير المضاد إنما تحول دون وجود ذلك الإنسان على وجه التأكيد..

إن جوهر المشكلة يتلخص في «أننا فقدنا توازننا القديم – وهو قد كان توازنًا خامدًا جامدًا – ونبحث الآن عن «توازن جديد» فأين وكيف نجد هذا التوازن الجديد؟ إن الإجابة على هذا السؤال تلخص القضية برمتها من ناحيتها الإيجابية. أي أنها تحدد صورة وملامح المستقبل.

نحدد المشكلة على هذا النحو.. ثم لا نخشى الوقوع في اللبس أو الخطأ.

ثم نحدد الطريق إلى ذلك التوازن أو الوسيلة «بالثقافة» على وجه التحديد ثم لا نخشى التيه عن الطريق القويم.. بل عن الطريق الذي لا يغني عنه أي طريق سواه.

إنه يجب أن تؤخذ «القضية» برمتها بوضوح تام.. وإذا لم نعمل

ذلك فإننا سنقع في فوضى الشيئية الجزئية.. أي أن نتناول القضية من جزئياتها، بحيث يتناول كل واحد المسألة من جانب واحد بناءً على جزء منها. وبذلك تتعدد التحديات، وتتعدد الحلول كذلك. أو يؤدي ذلك إلى الصدام.. بين متناقضات الحرية والتنمية وحقوق الإنسان والوحدة أو العدالة الاجتماعية والحريات السياسية إلخ. ليس ذلك فقط بل وإلى الخروج من نطاق «القضية» نفسها، أي الوقوع في قبضة الفوضوية!!

إن «التوازن الجديد» منوط بالثقافة. وحين تكون لنا ثقافة يحمل مفاهيمها على نحوٍ متساوٍ الغني والفقير.. والجاهل والعالم فإنه، كما يرى بحق «مالك بن نبي»: (يتم للأنفس استقرارها وانسجامها مع مجتمعها ويكون ذلك المجتمع قد استوى على توازنه الجديد) ومن ثم مهيَّأً للانطلاق!

خلاصة القول: إن المشاكل التي نواجهها تتراكم وهي بحاجة إلى حلول. وهذه بحاجة إلى من يوجدها. والإنسان وحده، هو الذي يتعين عليه ذلك. ولكن وضعية هذا الإنسان هي جزء من المشكلة بل هي أساس المشاكل لأن «غيابه» عن حلبة التاريخ وافتقاده الفاعلية، وإخلاده إلى أرض الخمود والجمود قد كان السبب في وجود هذه المشاكل وتراكمها. وذلك يتطلّب - بالضرورة - أن يغير ما بنفسه، ليغير وضعه، ومن ثم يكون قادرًا على تغيير واقعه، وتطوير مجتمعه. وما من وسيلة لإحداث ذلك

غير تغيير ما بنفسه، والوسيلة هي: الثقافة.

إن الحديث عن الثقافة الآن هو حديث عن القضية الأكثر أهمية بين جميع القضايا لأنها تتصل بالتاريخ من ناحية، وتتصل من ناحية أخرى بالمستقبل في حين يقبع الحاضر تحت أبصارنا مبتور العلاقة الصحيحة بالماضي، أي بالتاريخ، فاقد الصلة الحية بالمستقبل أي بالغايات. موليًا وجهه، بدوافع مرضية، وجهة أخرى.. لا يمكن أن يبلغها، لفقدان صلتها بالدوافع، أو البواعث الحقيقة، ولانقطاع أسبابها - لفقدان الوسائل - عن الغايات التي تربطها بتلك البواعث روابط الوجود..

فالقضية - على هذا - إذن هي «ثقافة هذا الحاضر».

وهو موضوع حديث آخر..

أفكار حول الإصلاح والتغيير
في البلاد العربية(*)

هل نحن بحاجة إلى إصلاح؟

وإذا كان الجواب نعم فالسؤال التالي: أي إصلاح هو هذا الذي نريده؟ وما هي مجالاته من ناحية، وطبيعته من ناحية أخرى؟ وإذا تمكنا من تحديد ذلك أو الإجابة على هذه الأسئلة؛ فإن السؤال هو: هل يمكن القيام بذلك الإصلاح بدون تغيير؟.. وإذا كان التغيير مطلوبًا أو ضرورة فما هي طبيعة هذا التغيير وما هي مواقعه المنشود تغييرها.. وما هي وسائله؟

سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة، وأحسب أن الإجابات الصحيحة من شأنها أن توصل إلى التحديد المطلوب والنتائج المبتغاة..

أما أننا بحاجة إلى إصلاح؛ فأظن أن أحدًا منا لا ينكر هذه الحاجة، بل لا يشعر بها ضرورة ملحة. ومع ذلك فثمة من يركن إلى أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان.. وعلى ذلك فلا حاجة إلى إصلاح ولا مسوّغ لا للقلق ولا للإقلاق مرددين قول الشاعر:

(*) ندوة في «مركز الحوار العربي» – واشنطن – الأربعاء ١٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

دعِ الـمقاديرَ تجْري في أعِـنَّـتِها
ولا تبِـيتـنَّ إلا خالِـيَ البـالِ

ولكنا نتجاوز هؤلاء. لا لأنهم قلة لا يؤبه لها، وإنما لأنهم «حالة» ساكنة، في مجرى الحركة التاريخية قد تثبط ولكنها لا توقف جريان الحركة ولا اندفاع التيار!

نحن إذن بحاجة إلى «الإصلاح» أقول «الإصلاح» ولا أقول: «إصلاح». ففي حسباني أن البناء كله بحاجة إلى إصلاح شامل ينتظم الجوانب كلها..

لو سألنا عالم الاجتماع لقال: الإصلاح الاجتماعي.. إصلاح حال المجتمع؛ لأنه لو صلح لصلحت الجوانب الأخرى. ولكن عالم الاقتصاد سيقول: الإصلاح الاقتصادي أولًا هو الأساس، لأن على أساسه تقوم الحياة الاجتماعية. أما عالم السياسة فسيؤكد أن إصلاح الوضع السياسي هو المدخل العملي لأي إصلاح؛ لأنها هي التي تنظم العلاقات بالقانون، بين القوى المختلفة، وتحقق النظام للحرية التي يتمكن بها المجتمع من إصلاح جوانبه المختلفة. إلخ.

على أن صوتًا آخر، عميق المصدر، سيردِّد: الثقافة هي البداية الطبيعيّة؛ لأن مجتمعًا لا ثقافة له لا وجهة له. وحيث إن الحكم على الشيء فرع من تصوُّره؛ فإن التصوُّر هو عمليّة ذهنيّة عقليّة

بالأساس. كما أن «الفعالية» عملية نفسية وهي بذلك شرط لحركة المجتمع وتحرره من حالة الجمود والركود وانتقاله إلى حالة الحركة والفاعلية. وهاذان الأمران وثيقا الصلة بالثقافة إن لم يكونا أهم مقوماتها؛ ولهذا فإن عملية الإصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي إنما تنبع من حاجة.. أصبحت مطلبًا تم تشكله في المجتمع أولًا وفق تمثُّله أو تصوُّره له، ويتطلب «فعالية» لا بد منها تمكن من تطبيقه، وهذه «الفعالية» هي من نتائج الثقافة قبل أي شيء آخر.

ويبدو لي أن هذا التناول للموضوع هو «فرض» للفرقة بين كل يتكامل. ولا يتجزأ. ويتواءم ولا يتناقض. ويتواصل ولا ينفصل بعضه عن بعض. ولقد يكون مقبولًا من الناحية النظرية بغية الدراسة حيث تدرس كل ناحية على حدة. ولكنها من الناحية العملية وبالذات في حالة «إنهاض» يتطلب الإنشاء والتركيب هي -كما قلنا- كل يتكامل ويتزامن بحكم الضرورة لحركة التاريخ وحركة المجتمع معًا. وتصبح الأولويات هي واقعية الخطى؛ بمعنى توفر الشروط والظروف الموائمة والوسائل لهذا أو ذاك في مجمل تلك الحركة..

إذن. نحن - فيما أرى - بحاجة إلى إصلاح شامل أي بمعنى آخر بحاجة إلى نهضة تتجدد بها قوانا، وتكفل بها حقوق إنسانيتنا وتنطلق بها قدراتنا، وتزدهر بها إبداعاتنا، وتتم بها إسهاماتنا في

الحضارة البشرية والمسيرة الإنسانية؛ نستأنف بها دورتنا الحضارية ونبلغ رسالتنا في العالم..[وأقول: نستأنف ولا أقول نبدأ].

وإذا كان الأمر هو هكذا. فهل يمكن الإصلاح بدون تغيير؟

من الضروري هنا، أن نميّز بين مفهوم أو مدلول الإصلاح ومفهوم أو مدلول التغيير. الإصلاح – من حيث الجوهر– عملية تصحيح لأخطاء وتقويم لمعوّج. هو تسديد وتشييد، وهو تصويب.. وضعًا لمجتمع ما أو حالة ما أو حتى شيء ما في موضعه السليم المفيد. أما التغيير فيعني إزالة عوائق وتوفير وسائل وتهيئة مناخ. الإصلاح هدف يكون دائمًا متجهًا إلى الأفضل.. إلى الأمام. والتغيير وسيلة قد تكون إلى الأحسن وقد تكون إلى الأسوأ. والغاية – في نطاق حديثنا هذا– هو خير ومصلحة الإنسان!

وعلى هذا: فإن عملية الإصلاح المنشود تقتضي بالضرورة نوعًا من التغيير يتمكن به الإصلاح من التحقق العملي في الواقع أي الانتقال من النظرية إلى التطبيق. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أننا هنا نتكلم عن عملية إصلاح بذاتها لمجتمع بذاته تعترضه العوائق من داخله ومن خارجه، وليس عن الإصلاح، بالمطلق، في أي مجتمع أو أي مرحلة من التأريخ..

ولقد تساعد معرفة «العوائق» على توضيح نوع ومناحي التغيير المنشود لتحقيق الإصلاح، ومن المهم أن لا نغفل لحظة عن

أهمية وضرورة ارتباط التغيير هذا بهدفه هذا؛ فليس مطلوبًا أي تغيير لا يحقق أو لا يمهد للإصلاح.

ولا ريب بأن العوائق شتى منها التاريخية الموروثة، ومنها الوافدة المفروضة، ومنها الهجين المنبثق من الأمرين. وضمن الموروث تندرج مكونات شتى لهذه العوائق، وضمن المفروض الواغل تتكالب عوامل أخرى لصرف المجتمع عن مواجهة مشكلاته، وضمن «الهجين» تندرج «البلبلة» التي لا يتوحد بها رأي، ولا يستقيم بها عمل والتي تصرف المجتمع عن وجهته وعن هدفه!

وإزالة هذه العوائق شرط لتحقيق الإصلاح، وفي ذلك يكمن موضوع وطبيعة التغيير.. أي إزالة العوائق..

في إطار البحث عن الطريق تقدم الفلسفة بعض أجوبتها:

الفلسفة المثالية تقوم على أن «الواقع» الخارجي هو انعكاس للفكر. وعليه؛ فإن الأفكار هي التي تشكل الوقائع أو صورتها في الخارج أي في الواقع. فإذا ما أخذنا بهذا فإن التغيير يجب أن يبدأ من «الفكر» أو العقل أو سمِّه ما شئت..

لكن الفلسفة المادية ترى العكس؛ فهي ترى الفكر انعكاسًا للواقع. وعليه، فإن مفردات هذا الواقع هي التي تشكل الأفكار والمعتقدات؛ فإذا ما أخذنا بهذا فإن التغيير يجب أو يتحتم أن يبدأ

من تغيير الواقع [بالتطور أو بالثورة مثلًا كما هي لدى الماركسية].

على أن كلا وجهتي الفلسفة هذه تفتقر إلى إدراك حقيقة العامل الذي يكمن وراء الفكر ووراء الواقع معًا، ويجعل من كليهما موضوعًا قابلًا للفعل والتأثر والتأثير. ونعني بذلك «روح» الإنسان الذي يستخدم الفكر والعقل ويشكل الواقع، أيًّا كان، انعكاس أحدهما على الآخر..

فالإنسان كما هو جسد.. وعقل، هو روح أو نفس. وهذا هو الذي يصير به الإنسان إنسانًا. وعليه فإن «التغيير» يبدأ من تحرير «روح» الإنسان من سيطرة الخرافة، في أي أشكالها، وسيطرة الجهل بكل صنوفه، وسيطرة الخوف بكل أنواعه وسيطرة الظلم والاستبداد بكل أشكالها. وبهذا يصبح الإنسان الحر هو وسيلة التغيير وهو هدفه، لأن ذلك التحرير - بعقيدة صادقة - هو الشرارة التي تفجر طاقات الإنسان وتطلق قدراته في التاريخ،أي في الزمن وفي الواقع، أي في المادة التي بين يديه، ويؤلف بفعاليته بينها جميعًا فينتج المركب الذي نطلق عليه مصطلح حضارة.

الإنسان هو البداية وهو المدخل.. تمامًا كما أنه هو الهدف. والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ وذلك ما انتهى إليه علم الاجتماع!

وأراني، الآن، اختصارًا للوقت وللموضوع أعمد إلى

الاقتباس من مفكر جاد هو المستشار طارق البشري في تعريفه للمجالات التي يتحدد بها هدف ومجالات الإصلاح المنشود و(هو – حسب تعبيره – يتلخص في ثلاثة عناوين:

١- أساس الأمر كله هو استقلال الذات الحضارية للجماعة من حيث التكوين العقدي والنفسي لها وبما تبلورت به من رؤى ثقافية بأسس عقدية وتاريخية بدءًا من النظر إلى الكون إلى تحديد العلاقات الاجتماعية والقيم.

٢- الاستقلال السياسي الذي يتمثل في تأكيد تحرير الإرادة السياسية لجماعة من إمكانات الإملاء الخارجي عليها واستبقاء هذا التحرير والسعي لكف أكبر قدر من الضغوط الخارجية. وهذه هي سياسة أي دولة مستقلة.

٣- الاستقلال الاقتصادي، بمعنى السعي لتوفير إمكانات التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات وتجنب أكبر قدر من الضغوط والتي تأتي مع هذا الجانب)[١] انتهى.

هذه عناصر صِيغت بدقة قانوني ضليع. وهي تقتضي وبخاصة البند الأول شرحًا يتناول كل مفردة منه بالتفصيل

---

(١) طارق البشري، في المسألة الإسلامية المعاصرة – الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، القاهرة: دار الشروق الطبعة الأولى ١٤١٧/١٩٩٦، صص ٩٢-٩٣.

والتأصيل؛ لأنها تنطوي على شروط «يقظة الذات» – أي تغيير ما بالنفس – التي هي شرط وجود للنهضة..

وأود أن أضيف – على سبيل التأكيد – عنوانًا رابعًا هو:

- الاستقلال القضائي، وتحقيق العدل السياسي والاجتماعي، وضمان حقوق الفرد والجماعة في طليعتها حرياتهما!؟

إذا كان ذلك هو المطلوب؛ فكيف الوصول إليه؟ من الذي يقوم به؟ وإذا كان ذلك يتطلب تغييرًا فما هو هذا التغيير؟

هنا.. أود أن أسجل – أولًا – ملاحظتين:

الأولى: تتعلق بمسألة الأولوية: وأكرر هنا ما سبق أن أشرت إليه أن هذه القضايا هي بمثابة أعضاء لجسم واحد يستدعي بعضها بعضًا ويتكئ بعضها على بعض، ويشد بعضها بعضًا بحيث أن افتقاد عضو منها يصيب حركة الجسم كلها بخلل معيق..

وعلى ذلك فإن ما يحدد إصلاح هذه أو تلك من هذه الجوانب إنما هو الإمكان المتاح فحيث يتاح المجال تجب المبادرة. إن كل خطوة تنجز ستؤدي إلى خطوات في الجوانب الأخرى بالضرورة. إنّ سُلَّم الأولويات هنا يحدده «المجال» الذي تتاح الحركة بأصنافها فيه.

أما الأولوية الحاسمة فهي يقظة الذات أو الروح التي يتحقق بها استقلال الذات باعتبارها المدخل إلى تحقيق ذلك كله.

الثانية: تتعلق بمسألة: من؟ وكيف؟ إنّ كثيرًا من الكتّاب والمفكّرين ما يبرحون يكتبون أنه: يجب.. ويجب. يجب القضاء على الأمية! نعم: يجب. يجب القضاء على الفقر! نعم: يجب. يجب تحقيق السيادة على الأرض والحرية للناس، والعدل بينهم، والأمن للمواطن والتحرر من التبعية والاستقلال بالقرار وتحقيق التنمية والتقدم وامتلاك العلم والمعرفة وصيانة الاستقلال! نعم: نعم يجب.. يجب.. ولكن كيف؟ ومن يقوم بذلك؟

في نظري: هنالك ثلاثة احتمالات أو ثلاث فرضيات، ولا أقول خيارات.

أولها: الدول..

وأنا أستبعد واقعية هذا الاحتمال لثلاثة أسباب موضوعية وتاريخية وبنيوية، خاصة بأنظمتنا:

أ- لقد نشأت الدولة القطرية (التي تشكل مجموعة دولنا) على أساس «التجزئة» التي فرضتها، وحددت معالمها، ورسمت أهدافها بالقوة إرادة الاستعمار الخارجي وفقًا لمصالحه وحفاظًا عليها...

وترتب على ذلك أن بنيت هذه الدول بناءً هشًّا كقاعدتها. لأنها مفروضة على مجتمعات لا تتقبلها من جهة وتحقق مصالح من فرضها لا من فُرضت عليه من جهة أخرى.. من هنا فهي

تمثل القوة التي أوجدتها.. وليس المجتمع الذي تحكمه. هذا هو أصل التناقض الحاد أو الفجوة القائمة بين حكوماتنا وشعوبها..

أضف إلى ذلك أن الاستعمار لم يكن بالسيطرة العسكرية المباشرة فحسب بل «الهيمنة» الثقافية والاقتصادية والتعليمية بشكل أساسي.. وهو ما أخرج «النخب» التي استلمت أو سلمها – بطريقة أو بأخرى – الحكم. وبذلك نشأت مصالح هذه النخب وتراكمت على ذلك الأساس؛ فارتبطت مصالح الطرفين على نحو يجعل أي تغيير مخلًّا بالمعادلة ومن ثم انعقد الاتفاق الضمني على الحفاظ على الأمر الواقع.. صحيح أن هذه النخب قد صدقت في النضال من أجل الاستقلال السياسي ولكنه الاستقلال على «النموذج» الذي أراده الاستعمار القائم على «وطنية» الدولة «القطرية» وذلك بحكم تكوينها وثقافتها المتأوربة وليس «عمالتها»..

وبهذا المعنى يسقط - موضوعيًّا - هذا الاحتمال أو هذه الفرضية.

ب- قوى المجتمع:

وأنا أيضًا أستبعد هذا الاحتمال؛ لأن هذا المجتمع قد سلب الحرية زمنًا طويلًا وتعرض للقمع والمصادرة دهرًا مديدًا، وتقلبت به التجارب من سيئ إلى أسوأ ومن خيبة إلى أخرى حتى أورثها ذلك السلبية والاستسلام والخوف من القادم المجهول.. ثم هذا وهو المهم في هذا السياق أن أنظمة الاستبداد التي توارثته وقوى

الهيمنة التي ساندتها قد عمدت، خلال ذلك كلّه، إلى تفكيك عرى الجماعات داخل المجتمع وهدم بناءاتها التقليدية والجديدة، وتمزيق «روابطها» وتشتيت وحداتها.. من أحزاب، أو نقابات، أو روابط بناءات موروثة كجماعات الحرفيين والتجار وتنظيمات الأحياء والحارات وغيرها من روابط المجتمع القديم ووحداته، ومن هنا فقدت القدرة الاجتماعية وسائلها وآلياتها التي تمكنها من التحرك الفعال..

فلا بدّ إذن من إيقاظ «روحه» لاستعادة وعيه وتحرير إرادته، واستعادة شبكة علاقاته وروابطه ووحداته الاجتماعية وإخراج مؤسساته المدنية من غرفة الإنعاش «المبردة» حتى درجة التجمد التي فرضت عليها، وذلك إذا أريد لقوى المجتمع أن تقوم بالدور المطلوب..!

عندما انطلقت «ثورة الديمقراطية» في التسعينات من القرن المنصرم، وتداعت الأنظمة الشمولية واحدًا بعد واحد تحت ضغط الجماهير الهائجة وهديرها المزلزل، بقيت شعوبنا خارج تلك الحركة التاريخية لا تكاد تحس بذاتها ولا بما حولها...

ولقد عنّ لي أن أتفكر في أسباب ذلك فخطر لي أن هنالك سببين رئيسيين. الأول: أن تلك الشعوب التي تحركت بفعالية وتحررت من الشمولية كانت تتمتع بنسبة عالية من التعليم، ومستوى عالٍ كذلك من الوعي، ثم – وهذا هو المهم – أن تلك

الأنظمة، على شموليتها القاسية، قد أقامت مؤسسات مدنية حقيقية اعتمدت عليها أول الأمر، ولذلك ما كادت القبضة الحديدية للأنظمة أن تتراخى بفعل ضغط تلك المؤسسات إياها حتى انطلق المارد المزوّد بوعيه وعلمه ومؤسساته القادرة على التغيير وقيادته ابتداءً من انتفاضات المجر، وربيع براغ، وليس انتهاء بانتفاضة بولندا التي واجهت فيها مؤسسة العمال البلوريتارية مؤسسة الجيش للنظام الشمولي..

وذلك لم يكن وليس هو الحال عندنا. كذلك فإن تلك المجتمعات قد خضعت لتجربة واحدة طويلة ولكنها واحدة ظل الأمل في الانعتاق منها قويًا غير مصاب بالخيبة المتكررة التي أصابت شعوبنا، مع تعاظم الأمية والفقر، باليأس والإحباط..

أما السبب الثاني: فأظنه خارجيًا: إذ حشدت القوى الأمريكية والأوروبية كل طاقاتها للتأييد والمساندة والاحتضان وفتح الأبواب المغلقة.. وليس كذلك هو الحال عندنا الذي أريد له أن يتغير من خلال الأنظمة إياها تجميلًا للصورة لا تغييرًا للواقع... ولهذا أستبعد هذه الفرضية.

ج- الفرض من الخارج:

ولا أظنني بحاجة إلى الإفاضة في هذا، لأن التجربة الماثلة في العراق تغني عن كل إفاضة أو مقال. أما مثال اليابان التي طرح عليها «الدستور» بعد هزيمتها في الحرب، فإن الشروط الموضوعية

لتطور كهذا كانت مهيأة هناك من جميع النواحي فتقبُّلهُ كان استجابة لحال داخلية مهيأة في لحظة مناسبة قبل أن يكون فرضًا خارجيًّا من شروط الاستسلام وليس الحال كذلك في مجتمعاتنا. والإتيان بمثال ألمانيا خطل كله. إذ من البديهي منطقًا أن لا قياس مع الفارق!

إذن فمن؟

لقد آن أن تتجه الجهود إلى «الإنسان» إلى المواطن، ممثلًا في «تجمعاته الاجتماعية» ومؤسساته المدنية، لإيقاظ قواه الروحية من سباتها وإطلاق إرادته من أسر الاستسلام والإحباط وإنارة وعيه باعتباره صاحب القرار ومصدر القوة، وإخراجه من ضيق انتماءاته وتكويناته البدائية – عشائرية وأسرية وطائفية ومناطقية – إلخ إلى رحابة القضية الجامعة وسعة «المشروع» الموحَّد! وبذلك وحده يتم تكوين رأي عام يتحرك مع التأريخ في اتجاهه الطبيعي ويطلق فعاليته لتحقيق أهدافه، ويعيد بناء مؤسسات مجتمعه المدني ويجدد ما تهاوى أو تداعى منها..

كيف؟

إن معظم النار من مستصغر الشرر: وعليه فإنّ الفكرة يجب أن توجد، وليكن في شكل «مشروع نهضوي» تتفق عليه القوى أو الأشخاص الرواد، ثم تبشر به وتعمل من أجله..

إن التجربة البشرية المتنوعة، تمدنا بأمثلة شتى على ذلك، في طليعتها الرسالات السماوية التي بدأت كلها بشخص أو كلمة.. ثم عم نورها الأرجاء..

وكذلك هي الحركات الكبرى في التاريخ – بصرف النظر عن بواعثها: الأفكار أو وسائل الإنتاج – إنما تبدأ بفكرة من شخص.. ثم تنتشر فتصبح حركة في التاريخ. فمؤسس «الماركسية» شخص، عبّر عن فكرته ودعا إليها مع زميل له، فانتشرت وأوجدت لها مؤمنين حولوها إلى دعوة وإلى حزب ثم إلى حركة أثرت بشكل أو بآخر على العالم المعاصر..

وليس هنالك ما هو أكثر خطأً وأبعد عن معايير الصواب والصحة وأوغل في الضلال البعيد من الصهيونية. ومع ذلك فقد بدأت فكرة.. ما لبثت، على بطلانها الجلي، أن استكملت شروط الوجود والتحقق على أيدي نفر آمن بها وإذا بها تلعب الدور المدمر الذي نراه الآن..

ويمكن القول نفسه عن النازية.. أو الفاشية؛ فليس المعيار هو الصحة أو البطلان، وإنما هو التعامل بفهم مع قوانين التاريخ وسنن الاجتماع؛ فقد ينجح الباطل حيث يخفق الحق والعكس صحيح.. وفقًا للأخذ بالأسباب واستكمال الشروط واتّباع السنن..

ولماذا نذهب بعيدًا:

إنّ ما يطلق عليه حركة النهضة في تاريخنا المعاصر إنما بدأت بصيحة شخص دوّت في الأفاق هو جمال الدين: جسّد فكرة هي فكرة النهضة القائمة باختصار – على التحرر من التقليد في الفقه، والتحجر في الفكر، والاستبداد في الحكم – والجور في المجتمع في الداخل، والاستقلال ومقاومة الاستعمار والهيمنة بأشكالها في الخارج.. فإذا بها حركة من أجل الاستقلال في الهند، ومن أجل الدستور في إيران. وإذا بها حركات واعدة في عالمنا العربي بالذات دارت بها عجلة التطور والإصلاح: فثورة عرابي في مصر والحزب الوطني كذلك والكواكبي، وحركة العهد في الشام. وانطلقت ثورات الخطابي في المغرب، والسنوسي والمختار في ليبيا، وثورة العشرين في العراق، وتلقف الفكرة بن باديس في الجزائر وانبثقت الثورة الجزائرية، وقامت في اليمن أول ثورة داخلية من أجل الإصلاح وبناء الدولة على أساس دستوري إسلامي معاصر!

ومن ناحية أخرى قامت نهضة أدبية وفكرية تبشر بالخير العميم فأصبحت جانبًا مكملًا من جوانب النهضة التي تتكامل. وفي المهجر نشأت «الرابطة القلمية» وأدت دورًا رائدًا في نهضة الأدب العربي في الوطن الأم وفي وطن المهجر معًا وقد بدأت بها ثلة صغيرة ثم أصبحت تيارًا أدبيًّا أو قل مدرسة أدبية واسعة الانتشار..

هذه أمثلة من الواقع تنبؤنا أن في وسع «مشروع» للإصلاح تتفق عليه طليعة هي موجودة أصلًا وناشطة فعلًا ينقصها الاتفاق، أن يبعث الحياة في الجسد المتهيئ لليقظة، ويضيء الطريق أمام الجمهور المتحفز.. فإذا الذي كان أملًا يصبح عملًا وإذا الذي كان سرابًا يغدو ماءً تحيا به الأرض بعد موتها..

هذه إذن هي الجهة المرشحة لإحداث التغيير أولًا ومن ثم تحقيق الإصلاح المنشود حيث تفتقد الوسائل الأخرى للتغيير صلاحيتها..

ولقد تجنبت، قاصدًا الإشارة إلى بعض وسائل التغيير كالانقلابات العسكرية لأن ضررها أكبر من نفعها ولأنها هي نفسها بحاجة إلى التغيير. وكذلك تجنبت الإشارة إلى الثورة الشعبية وذلك لانتفاء شروطها وظروفها..

وتبقى فقط الحركة السلمية الديمقراطية المتصاعدة مسلحة بالوعي والعزيمة الساعية إلى أهدافها ابتداءً من الإصرار على ممارسة الحرية، وانتهاءً بالعصيان المدني ممهدة بذلك كله «لمشروع» الإصلاح المنشود.

لقد أشرت إلى الملامح الرئيسية «لمشروع» لا أظن الخلاف قائمًا عليه بين الداعين إلى الإصلاح. أما الشروط المطلوبة لنهضة حقيقية من وراء ذلك الإصلاح فإني أرى أن مفكرًا عظيمًا هو:

مالك بن نبي، قد أغنانا عن الحديث في ذلك فقد أعطى ذلك الموضوع حقه على نحو ينشئ لعلم الاجتماع أصولًا عربية إسلامية، إلى جانب كونه منهجًا وطريقًا إلى أي نهضة يدخل بها أي مجتمع عالم الحضارة وذلك في كتابه العظيم «شروط النهضة» الذي لا غنى عنه في هذا السبيل..

وبعد

فإننا في منطقة هبطت فيها وانطلقت منها الديانات والرسالات الكبرى، ونبتت والتقت فيها الفلسفات والحضارات الكبرى، واصطرعت وتصطرع عليها وحولها القوى الكبرى.. فلا يمكن، والحالة هي هذه، أن نفكر في تغيير أو نستهدف إصلاحًا بمعزل عن هذه الحقائق المستقرة في عمق الضمير العام، الراسخة في التركيب النفسي والاجتماعي للجماعة المتواصلة في النسيج الحي للتاريخ المتمثلة في حقائق الجغرافيا كما في وقائع التاريخ..

وفوق كل ذي علم عليم،

والحمد لله رب العالمين.

عوامل الانقسام والتجزئة
في الأمة والمجتمع
أبعاد تاريخيّة(*)

لعلي أحسن المدخل إلى موضوعنا المقترح هذه الليلة إذا أنا بدأت الحديث بتسجيل ملاحظتين رئيستين أحسب أنهما تضعان الموضوع بين طرفيهما في موضعه الذي يجعل تناوله في عجالة كهذه أيسر مثالًا...

الملاحظة الأولى: أنَّ هذا المجتمع منذ تكوَّن قد استطاع الحفاظ على «وحدة الأمَّة» عبر تاريخها الطويل رغم تمزّقها سياسيًّا إلى دول وطوائف، وتفرّقها اجتماعيًّا وثقافيًّا إلى فرق ومذاهب، نتيجة لتطورها السياسي والاجتماعي والفكري والاقتصادي أو فلنقل على الإجمال: الحضاري!

الملاحظة الثانية: أنَّ الحال قد استمر على المنوال نفسه من هذه الناحية – وحدة الأمَّة– حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وما تلاها من نتائج؛ حيث أدّت فيما أدّت إلى نشوء الدول القطرية على أسس جغرافية مفتعله فرضتها بالقوة السيطرة الاستعمارية التي

(*) محاضرة بمركز الحوار العربي في منطقة واشنطن الأمريكية يوم الأربعاء في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٤.

توزّعت المنطقة فيما بينها وقسّمتها وفقًا لمصالحها وتبعًا لموازنات خاصة بها!

في إطار الملاحظة الأولى: يمكن أن نستكشف بذور العوامل التي تخلّقت ونمت واشتدَّ عودها.. وأدَّت دورها المدمر في حينها وفيما تلا حينها وحتى يوم الناس هذا.. نستشفّ ذلك من خلال النظرة التاريخية التي تربط الأسباب بنتائجها..

ومن أجل التركيز المؤدّي إلى هذه الغاية بالاختصار المطلوب لمحور نقاش كهذا، يمكن أن نركّز مجال هذه النظرة في مشاهد أربعة.. وأن نخصَّ المشهد الثاني بوقفة أطول باعتباره «البيئة» التي تخلّقت فيها تلك العوامل، واستشرت وسرت منه إلى سائر العهود اللاحقة مسرى الوراثة التي يضيف إليها كل جيل يأتي إضافته المستمدّة من علله المستجدّة..

أول ما يطالعنا من هذه المشاهد هو مشهد الانقسام الأول وهو ما عرف بحروب الردَّة. على أننا نتوقف عند هذا الحدث لنميّزه عمَّا تلاه من أحداث وانقسامات. إنَّ هذا الحدث لم يكن في الواقع انقسامًا داخل المجتمع الجديد الناشئ، وإنَّما كان «ثورة مضادة» في محاولة لنسف المجتمع الجديد من أساسه بتقويض وحدته وقيمه وقواعده والعودة إلى الوحدات القبلية التي كانت قائمة بأعرافها وعصبياتها المعروفة التي يستحيل بوجودها قيام «أمَّة» ونموّ مجتمع وانبثاق حضارة.

وعلى هذا: فإنَّ هذا الانقسام – حروب الردَّة – لم يكن انقسامًا داخل المجتمع وإنَّما ضدَّ المجتمع من القوى المعادية له، فتصدَّت لها قوى المجتمع الجديد مجتمعة ومتفقة بعزيمة أبي بكر ومشورة علي.. وبذلك حفظت لهذا المجتمع ليس وحدته فحسب بل وجوده ذاته واستمراره..

وإذا كنا قد رصدنا هذا «المشهد» ضمن المشاهد اللاحقة، رغم اختلافه عنها، فإنَّما لأنه قد أدّى إلى مثل هذه النتائج الإيجابية بالضبط! حيث ترسّخت قواعد المجتمع الجديد وتأصّلت قيمه، وسادت شريعته، ونمت أصول حضارته التي ستشرق شمسها على العالم...

أمَّا **المشهد الثاني** فيبدأ بنهاية الخلافة الراشدة وبداية الملك العضوض بالتمرّد على شرعية الحكم وشرعية الخلافة. كان هذا هو الانقسام الأخطر لأنه الذي مهد لما تلاه من انحراف عن النهج، وتقويض للنموذج، وما ترتّب على ذلك من نتائج وخيمة على الأمَّة كلها بمجتمعاتها ودولها التي تعاقبت على الخط نفسه..

كان انقسامًا سياسيًّا مرسومًا استهدف الاستيلاء على الحكم، ثم تغيير أسسه وغاياته ومصادر شرعيته.. ثم تطويع المجتمع لقواعد وأسس المجتمع الجاهلي مطعّمًا بالتراث القيصري وذلك باحتذاء نموذجه.. مع الاحتفاظ بأسماء العهد الراشدي وليس بمضامينه..

لقد تميّزت هذه المرحلة بـ:

- إلغاء قاعدة التعاقد أو العقد باعتباره أساس الشرعية الوحيدة للحاكم..
- وإلغاء مبدأ الشورى باعتبارها أساس الشرعية الوحيدة للحكم.

ونتج عن ذلك: أنّ السيف لا العقد قد أصبح هو الحجَّة وهو الوسيلة لانتزاع السلطة. ومن ثمَّ أصبحت «القوة» للعصبية وليس للقانون أو الشريعة، وأصبح الحقّ للقوة وليس العكس كما كان عليه الأمر!

أدّى إلغاء الشورى وإنهاء مبدأ التعاقد إلى إلغاء آخر للسياسة المالية والاقتصادية بحيث لم يعد المال مال الأمَّة ولكن مال السلطان يصرفه كما يشاء بلا حسيب ولا رقيب، ولم تعد عملية تحصيله تتمّ بالوسائل المشروعة وإنَّما بالعسف والجور واجتراح وسائل منكرة في جباية الأموال حتى لقد هتف ابن عبد العزيز الخليفة العادل وهو يحاول ردّ الأمور إلى نصابها: إنَّ الله بعث محمّدًا هاديًا لا جابيًا.

وكما لم يعد يتمّ تحصيل الثروة بالحق فإنَّ توزيعها لم يعد يتمّ بالعدل فاختلَّ التوازن الاجتماعي وانقسم المجتمع إلى أقليات مترفة، وأخرى متشبّثة بأذيالها.. وأكثريات محرومة تتلمّس طريقها إلى حقوقها بالانتفاضة هنا، والثورة هناك، والتمرّد حيثما لاحت فرصة للتنفيس عن غيظها المكتوم..

وقد نتج عن ذلك أيضًا إلغاء مبدأ المساواة، ليس في الحقوق فقط، ولكن على كلّ مستوى.

فلم تعد الناس سواسية كأسنان المشط. وأعيدت إلى الحياة النعرات الجاهلية. وأصبح التمييز حقيقة بين العرب والموالي: بين عربي وعجمي، ثم بين العرب أنفسهم: ربيعي ومضري، قرشي وغير قرشي، قيسي ويماني إلخ.

وظلّت السلطة تذكّي ذلك وتشجّع عليه، وتقيم له مجالس الشعر والأدب وتوزّع الحظوظ والمراتب على ذلك الأساس!

وإلى ذلك كلّه؛ عمد الحكم إلى اصطناع فتاوى، تأباها الشريعة، وإنشاء فرق جعلوا لها علماء وسدنة وبنوا لها مساجد ومنابر يفسّرون القرآن بالسلطان وليس العكس. ويقسرون النصوص على تبرير أعمال الظلمة. ويفصلون الشريعة على مقاساتهم. وأشاعوا ضربًا منكرًا من الأفكار كالجبر، وكوّنوا فِرقًا تنشر الفرقة.. وعاقبوا على مخالفتها حتى بلغت العقوبة القتل.

وبذلك نشأت عوامل انقسامات جديدة فكرية وعقائدية ومذهبية داخل المجتمع سوف تعمل عملها الضارّ فيما استقبلته الأمَّة في عصور الانحطاط..

نتيجة لذلك نرصد نتيجتين بارزتين نعجل الآن بالأولى.. ونرجئ الثانية:

وهذه الأولى تتجلّى في ردود الفعل العنيفة لكلِّ ذلك الانحراف التي تفجّر بها مجتمع حيّ متمثّلة في الثورات المتلاحقة؛ من ثورة الحسين المدوّية التي لم يزل – كما يقول الزيات – يرعد من هولها الدهر، إلى انتفاضة المدينة، المعروفة بوقعة الحرّة، وخروج زيد الذي «ضاهى، كما يقول فقيه الإسلام الإمام أبو حنيفة، خروج رسول الله ﷺ يوم بدر» وثورة عبد الرحمن الأشعث، وثورة يزيد ابن الوليد. وحتى ثورات الخوارج في بعض وجوهها، مرورًا بثورات التوّابين وخلافة ابن الزبير بحيث أنَّ العهد الأموي كلّه لم يخلُ قطّ من أمثال هذه الثورات نتيجة للعوامل المذكورة..

ومن الحقِّ كذلك أن هذه العوامل ذاتها؛ من سياسية، واجتماعية، ودينية، ونعرات قبلية، وفكرية، قد أدّت إلى انهيار الدولة الأموية تحت وطأة أخطائها وخطيئاتها وخططها التي حسبت أنها تكفل لها البقاء، فعجّلت لها بالانهيار والزوال!..

المشهد الثالث:

لقد استمدت الثورة العباسية وقودها من كل تلك العوامل، وأتقنت استغلالها على نحو بارع، فقادت الانقسام الثالث الذي أتى بالعباسيين بدلًا عن الأمويين.. ولكن العباسيين الذين استغلوا العوامل المذكورة على نحو بارع قد وجدوا أنفسهم «ورثة» لإمبراطورية شاسعة، فأرادوا الاحتفاظ ليس بها فحسب بل وبموروثاتها.. دون اعتبار بالنهاية. وهكذا لم يعودوا بالحكم إلى

أصوله ولا بالخلافة إلى أصلها التعاقدي الشوروي ولا بسياسة المال جمعًا وتوزيعًا إلى أصوله الشرعية القائمة على العدل والمساواة.. وإنَّما استمروا على المنهج الأموي مكتفين باستبدال عائلة بعائلة، وعصبية بعصبية، وصبغة كسروية بصبغة قيصرية، مضافًا إليها قيمًا سلبية جديدة زادت الطين بُلّة.. وبذلك بقيت العوامل ذاتها تنخر في جسم المجتمع وفي جسم الدولة، وعدنا نشهد الثورات والانتفاضات تتفجر في كل مكان؛ كثورة النفس الزكيّة، وإبراهيم الإمام، وثورة الحسين الفخي الذي كاد أن يفقد فيها الإمام الشافعي حياته، إلى ثورة الزنج والقرامطة وعشرات غيرها.. على اختلاف الغايات واتفاق الدوافع..

وعلى الصعيد الفكري ظهرت فرق جديدة، ونجمت الشعوبية، وبدأت بوادر العصبية المذهبية، والتناحر بين الفرق. وقد استهلّ بعض المعتزلة عصر اضطهاد المخالف، وهم دعاة الحرية، ثم جاء خليفة فظ فقلب لهم ظهر المجن، وأظهر التعصّب لمذهب واحد، واضطهد المخالف، وبذلك أسّس لانقسام جديد هو الانقسام المذهبي الذي أخذ ينمو ويستفحل بتشجيع من السلطان.. وفي غفلة عن الإيمان!

وفي هذا العهد العباسي انقسمت الدولة العظمى لأول مرة بانفصال الأندلس عن الدولة العباسية وقيام الدولة الأموية هناك حيث ازدهر فرع رائع من الحضارة العربية الإسلامية. ولكن ذلك

البنيان الرائع ما لبث أن تهاوى تحت وطأة العوامل ذاتها التي أودت بسالفاتها. ومن المعروف أنها قد تفرقت قبائل وفرقًا وتقسّمت إلى طوائف متناحرة، وممالك يأكل بعضها بعضًا ويستعين بعضها على بعض بالعدوِّ المتربّص بهم جميعًا..

وبعد انقسام الدولة بانفصال الأندلس، حصل الانقسام الثاني بانفصال المغرب وقيام الدولة الفاطمية في المغرب وامتدادها إلى مصر..

وبذلك أصبح لدينا ثلاث دول رئيسية لئن تسبّب الظلم والاستبداد في نشوئها، فقد ساوى بينها بعد قيامها التمسّك بالاستبداد، وانتهاج الأسلوب ذاته القائم على الاستئثار والتنكّر لمبادئ الشورى، والعدل، والمساواة، وهي الأسس التي قام عليها المجتمع أوّل مرة وأدّى التنكّر لها إلى هذه الانقسامات والتحولات كلّها في تأريخ الأمة..

ثم ما لبث الجسم الكبير أن تمزّق مزقًا، فنشأت الدويلات والإمارات، وقويت دولة هنا وانهارت مملكة هناك و:

تفرّقوا شِيَعًا فكلّ قبيلةٍ

فيها أميرُ المؤمنينَ ومِنْبَرُ

حتى جاءت عاصفة المغول فسدّدت الضربة القاضية للحضارة التي أخذت شمسها تأفل، وسطورها الرائعة تنمحي مع

ذوبان مداد كتبها في مياه دجلة والفرات وفي لهب المحارق التي أوقدها الغزاة.

ولكن على الرغم من ذلك كلّه، فقد بقيت الأمَّة موحدّةً والمجتمع واحدًا: ثقافةً ولسانًا وحضارةً ودارًا حيث كانت حرّية التنقل والعيش في أيٍّ مكان من هذه الدول مكفولة للجميع بما في ذلك حقّ العمل والوظيفة الحكومية، والتجارة والتعليم، والاحتكام إلى المحاكم والتمتّع بالحقوق العامة المتاحة للجميع دون تفرقة..

باختصار: لقد بقيت الأمَّة واحدة في دول مختلفة. وكانت علّة الانقسام الرئيسية هي في هذه الدول التي أورثتنا تركة ثقيلة من أخطائها التي زرعت أسباب الانحراف والانحطاط!

هنا في ختام الاستعراض لهذا المشهد يأتي الوقت المناسب لإيراد النتيجة الرئيسية الثانية التي أوردنا أولاها فيما سبق: إذا كانت النتيجة الأولى للانحراف الضخم قد تجلّت في الحركات والثورات المناهضة.. فإنَّ النتيجة الثانية قد تجلّت في مظهر آخر أي في الأمَّة: فلأنَّ المجتمع قد قام بدايةً على أسس متينة، والحضارة قد أطلعت شمسها عقيدة حيّة فاعلة، مثّلتها فترة زمنية كافية لإثبات واقعيتها، وتثبيت ملامحها وصورتها، فقد واجه ذلك المجتمع هذا الانحراف المخيف بحلٍّ عبقريٍّ حقًّا مكّنه من إدارة نفسه وفق قيمه ومُثله، ومن أداء رسالته، وإبداعه لحضارته. ولأنَّ

كلّ حضارة تبدع رسائلها من صميم قيمها وطبيعتها، ولأنّ الحضارة الإسلامية كانت قد بدأت مسيرتها فعلًا؛ فقد أبدعت فكرة «الوقف» البالغة الدلالة والبالغة الروعة حقًّا..

لقد حقّق الوقف للمجتمع الوسيلة المثلى لإدارة نفسه، ولمواصلة الحضارة. إنّ ما يطلق عليه الحضارة العربية الإسلامية إنَّما استمرت وترعرعت بفضل هذا المجتمع بالضبط؛ فالتراث العلمي، والمنشآت الإنسانية والاجتماعية، والإنجازات العلمية التجريبية، والفتوحات العلمية والفكرية والفلسفية، إنما قامت على أساس مستقل عن السلطة بمبادرات المجتمع، وحيويته، وتماسكه، وتكافله، بما وفّرت له الأوقاف التي ظلّت تتّسع دائمًا حتى شملت المرافق المعروفة جميعها، ولبَّت أكثر الحاجات المطلوبة.

ولقد تحقّق بذلك استقلال المجتمع داخل الدولة، وقيامه بذاته، ووحدته داخل التمزق.. وانصرفت الدول إلى الفتوح والتوسّع الذي تفرضه وتتطلّبه إمبراطورية قويّة فتيّة.. وإذا كانت الدول تفتح البلدان من أجل التوسع: فإنّ المجتمع ممثلًا بمؤسساته الاجتماعية كان يدخل تلك البلدان بالعلم والإيمان، والقيم الأخلاقية والدينية، والتكافل الاجتماعي والأخوّة الإنسانية التي أعلنها رسول الله ﷺ بقوله: الإنسان أخو الإنسان رضي أم أبى، وبذلك ينظمها في عقد حضارته الواسعة التي تستفيد منه كما تفيده..

لقد استمرّ ذلك كذلك.. حتى انهارت مؤسسة الوقف، فانهار البناء الذي قام عليها..

وبذلك.. دخلت الأمَّة عهد الظلام. وترعرعت، في هذه الفترة، عوامل وعلل جديدة.. نابعة من الضعف، والتخلّف ناقلة فيروس الانحطاط؛ من تقوقع على فقه جامد في الدين، وابتعاد عن آيات الآفاق والحياة والطبيعة في العلم، واستسلام للخرافات من جديد، وعبودية لتقاليد تصرفها عن الحياة.. إلى صراعات كصراع الحيوان من أجل البقاء.. للبقاء.. إلا من الومضة بعد الومضة ما تلبث ظلمات الانحطاط أن تطفئها..

وجاء المشهد الرابع:

ويطالعنا هذا المشهد بظهور الإمبراطورية العثمانية، فقد قدّر للأتراك الذين أتى بهم المعتصم أول الأمر ليتّخذ منهم جيشه وعسكره فما لبثوا بعد ذلك أن توزّعوا إمارات الخلافة العباسية وتحكّموا في الخليفة ودار خلافته معًا. وكانوا سببًا من أسباب انهيارها، قدّر لهم أن يتفقوا تحت راية عثمان الكبير الذي أسس الإمبراطورية العثمانية..

ولم تكن الخلافة العثمانية دفعة حضارة تتجدّد بها الحضارة وتستمر، وإنما كانت استمرارًا لتراث الإمبراطوريات السابقة وعللها مضافًا إليها ما حملته من تراثها الخاص..

ولكن من الإنصاف القول أنّها كانت قوة عسكرية هائلة حمت العالم الإسلامي والعربي من قوى الاستعمار ردحًا طويلًا من الزمن. ولكنها ما لبثت أن فقدت قوتها تلك ففقدت مبرّرها. وحين أرادت، على يد حزب الاتحاد والترقي، أن تتعصّب لقومية طورانية فرضت على القوميات الأخرى أن تتطلّب التحرر من نيرها.. فإذا كان الأمر أمر قوميات فكل قومية أولى بذاتها..

وبذلك دقَّت المسمار في نعشها وانضاف عامل جديد من عوامل الانقسام.. وأسبابه!

على أنّ الفارق الكبير بين هذه الإمبراطورية وسابقاتها أنّها كانت وارثة لها في أسس الحكم وأسلوبه، في حين أن المجتمع لم يعد هو المجتمع الذي كان: مجتمع الحضارة المزدهرة الذي يستر عورات الإمبراطورية، وإنما أصبح المجتمع الذي يغوص أكثر فأكثر في وحل التخلف والتراجع، ولا يزيده حكم الاستبداد بطبيعة الحال، إلا تخلفًا.. ولا هو يزيد الحكم إلا ضعفًا... أي أنها ورثت تراث الإمبراطورية ولم ترث فعاليات المجتمع.

لو أردنا أن نردَّ كلَّ العوامل والأسباب للانقسام في المجتمع إلى سبب رئيسي تفرّعت عنه الأسباب والعوامل كلّها.. لأمكن أن يكون في ضوء هذه النظرة التاريخية هو: الاستبداد.. أو بحسب تعبير مؤلف الفردية: الفردية. وذلك لأنّ:

الاستبداد يصادر الحرية.. فيستثير المقاومة..

ويلغي العدل.. فيستثير المظلومين..

ويقضي على المساواة.. فيثأر المهضومون..

ويثير الفرقة.. فتشبّ الصراعات..

ويضيّق على العقل.. فتنتعش الخرافة..

ويحارب العلم.. فتسود الجهالة..

ومع الجهالة.. تتمزّق عرى المجتمع، وتتهاوى قيم الحضارة، وتستيقظ الفتن التي هي وقود الانقسام داخل أيِّ مجتمع..

وإذًا: فإنَّ الدروس المستفادة من التاريخ هو هذا: وهذا بالضبط.

وإذا كانت تلك هي الأسباب؛ فإنَّها تحدّد بالدقة وسائل العلاج؛ فإنَّ تفادي الاستمرار في الماضي أو الوقوع في مثله مستقبلًا يتوقّف على سبب رئيسي إيجابي تتفرّع منه جميع الأسباب.. وذلك هو الحرّية..

وفي إطار الملاحظة الثانية: يمكن أن نتبيّن ملامح «مجتمع عربي» يتململ متبرمًا من واقع.. بدأت بشاعته تتكشّف لعينيه. فالإمبراطورية العثمانية تترنَّح. وبسقوط آخر السلاطين العظام عبد الحميد ظهر وجه طوراني لإمبراطورية تريد تجديد نفسها على أساس خاطئ. ما لبثت أن سقطت هي نفسها. وكانت بقية العالم

الإسلامي إمَّا واقعة تحت نير الاستعمار أو واقفة على عتبته في انتظار مقدمه المشؤوم.. ومع ذلك فروح «الأمَّة» كانت حيَّة ما تزال.. وقد عبَّر عن وحدتها رجال عظام في القارّة الهندية، وفي دار الخلافة، وفي المغرب العربي، غير أن أجهرهم صوتًا وأكثرهم تأثيرًا كان ولا شك مؤذّن النهضة جمال الدين الأفغاني.

ولقد استطاع الأفغاني وتلامذته أن يبثوا الدَّم الحارَّ في الجسد الهامد، ويبعثوا اليقظة في العقل الغافل، وينوّروا الطرق بالمشاعل الهادية. وآذنت الأمَّة بيقظة تحفظ عليها وحدتها محمية بالحرية، وتكفل لها تقدمها محروسة بالعدل، وتقدم لها وسائلها مخدومة بالعلم، وترفع مستواها مدعومة بالسيادة.

ولكن الطريق كان طويلًا.. والظروف معجلة؛ فقد نشبت الحرب العالمية الأولى. وضرب الاستعمار ضربته الموجعة..

استولت الدول الاستعمارية المنتصرة على تركة الرجل المريض. وكانت أهم هذه التركة هو العالم العربي: الذي تقاسمته بريطانيا وفرنسا فيما بينهما، وعلى أساس هذا التقاسم الظالم رُسِمت حدود، واختَرِعت أوطان، ومُزِّقت وحدات من بلد واحد.. لتصبح بلدانًا بلا مقوّمات.. غير حراب المستعمرين... وعلى هذا الأساس الخاطئ قامت الدول القطرية على أسس قطرية مفتعلة، وبدأت في ظلِّ هذه الدول القطرية المفتعلة تولد قيصريًّا مجتمعات غير مكتملة.. في دول غير ذات أساس... وهي ولادة غير طبيعية

ومن ثم غير قابلة للحياة؛ لأنَّ المجتمعات هي التي تصنع دولها، وليس العكس. وربّما كان هذا هو الذي يفسّر سبب هذه الحالة التي تتخبّط فيها هذه المجتمعات المفتعلة التي تحاول العودة إلى طبيعتها من حيث هي مجتمع واحد قسَّمته قوًى خارجية إلى مجتمعات طبقًا لمصالحها..

فهذا هو إذن عامل من العوامل. أو ربّما أهم عامل من عوامل الانقسام. والغريب أنّ هذا الانقسام قد أصبح بين المجتمع الذي يريد الوحدة.. والدولة القطرية التي ترفع شعار الوحدة وتحرس الانفصال.

عامل آخر يتجسد في طبيعة الدولة القطرية، إذ إنها أقيمت إمَّا من تلامذة الرؤية الاستعمارية التي ترفع الوطنية في مقابل الوحدة، أو من انكشارية عسكرية ذات طابع قبلي تختزل الأمَّة في الوطن وتختزل الوطن في القبيلة أو العصابة وتختزل العصابة في الزعيم أو الرئيس أو ما شئنا أن نسميه..

عامل ثالث: إنَّ اصطناع مجتمعات مفتعله بتجزئة أمّة واحدة، قد ولَّد بالضرورة داخل هذه المجتمعات نفسها تكوّنات مشوّهة، لمؤسسات ذات انكفاء ذاتي؛ من أحزاب – في حالة وجودها – تعكس روح القبيلة البدائية بولائها للذات لا للأمَّة.. والتفافها حول الشخص لا الهدف.. وانتهاجها للعصبية الضيقة أسلوبًا للأداء، أو من جيوش لا تختلف عن مجتمع القبيلة من حيث

الولاء، ولا عن العصابة من حيث الأداء.. ولذلك أصبحت بلاءً على شعوبها، سلامًا على أعدائها، في ظاهرة ملفتة للنظر حقًّا، أو حتى من «برلمانات» يغلب عليها تكوين المعارض التجارية؛ من حيث هي منتديات للعرض.. أو معارض للإعلان..

عامل رابع: يتمثّل في وجود الثروة النفطية. فقد أدّى تدفق هذه الثروة إلى ظهور حالتين:

فمن ناحية انقسم المجتمع العربي إلى دول غنية تحافظ على مستوى المعيشة المرتفع الذي بلغته بالحفاظ على ثروتها، ودول فقيرة تتطلّع إلى نصيبها من الثروة لتحقيق مستوى مماثل أو متقارب من العيش.

ومن ناحية أخرى أصبح النفط في بعض المناطق مقوّمًا وحيدًا لقيام دول ليس لها مقومات دولة إلا ذلك، وأصبحت هذه الدولة تجد حماية كينونتها تحت جناح ثروتها النفطية، عوضًا عن جناح أمتها القوي لو كانت جُزْءًا من أمَّة.. والاحتماء بجناح الثروة تلك لا يعني سوى الاحتماء بالقوى المستفيدة منه.. أي القوى الخارجية. وذلك يعني بلغة علم السياسة: التبعية.

وذلك سبب من أسباب الانقسام.

عامل خامس: ثقافة الغلوّ في الدين. وهي ظاهرة نعرف بدايتها، ونعرف آثارها. وهي – دون شك – أحد العوامل التي

تثير الانقسام في المجتمع.. وتمزّق أوصاله بما تثير من فوضى لا تفضي إلى غاية، وتشيع من أفكار لا تهدي إلى هدف. وتصرف جهود الأمَّة عن النهضة الحقَّة لمواجهة العمل العابث والجهل المتلبّس بالدين.

وسادس: استمرار مرحلة الجمود الفكري والمذهبي في بعض الفئات العلمية.. بحيث تشكّل العصبية المذهبية سببًا للانقسام وعاملًا للتحارب، دون مبرّر من أصل في مذهب فضلًا عن أصل من الدين نفسه. وهذه حالة تشبه الحالة الحزبية الموجعة المشار إليها..

وغنيٌّ عن القول أنّ القبيلة لها جانبان: إيجابي ويتمثّل في كونها تشكّل مكونات وحدة اجتماعية فاعلة في مجتمع واحد ينهض بتضامن مكوّنات وحداته..

وهذا ما عمله الإسلام.. وطوّره من أول أمره..

وجانب سلبي ويتمثّل في القبلية من حيث هي ولاء للعصبية وليس للمبدأ، وللمكوّن الصغير وليس للمجتمع الكبير، وللعرف وليس للقانون أو الشرعية.. وهذا للأسف الشديد هو ما يغلب اليوم على «المجتمعات» المختلفة التي تسودها القبلية في المجتمع العربي...

ثمَّة أسباب أخرى ولا شك أدعها للنقاش، ولكن لا شكَّ

كذلك بأنَّ أهمّ هذه الأسباب الأخرى هي الأسباب الخارجية:

فإذا كانت الدولة القطرية هي نتاج تدخل خارجي: فإنَّ كلَّ المشاكل الناجمة عن هذه القطرية هي نتاج ذلك التدخل الخارجي بالدرجة الأولى..

وإذا كانت الحدود المفتعلة التي أصبحت حدودًا وطنية قد رسمتها يد الاستعمار؛ فإنَّ النتائج التي ترتّبت على ذلك هي أصلًا من صنعه..

وعامل آخر كثيرًا ما نغفل عنه. وهو أن سياسة التعليم في مجملها ما تزال أصلًا ممّا وضعه مخططو الاستعمار بصورة لا تؤدي إلى الغاية المنشودة مع تغيير هنا أو هناك ولكن الأساس هو ذاته.

ومن الناحية السياسة والاجتماعية:

يكرّس المنهج الإقليمية باسم الوطنية،

والقطرية باسم السيادة،

والتبعية باسم التحضر أو التقدم.

وذلك يتضارب مع ثقافة المجتمع المتعلّق بوحدته، والمتمسّك بعقيدته، المؤمن باستقلاله وسيلة لتقدمه، ومن هنا يأتي الانقسام داخل المجتمع بينه وبين بعض نخبه المنخلعة عنه!

وليس هناك عامل أهم من عامل الصهيونية المزروعة في القلب من العالم العربي تبثّ سمومها، وتنشر جراثيمها وتواصل

عدوانها، معزِّزة بذلك قبضة الديكتاتوريات العابثة، ومعيقة لعملية التقدم في المنطقة، حتى لقد أصبحت أحيانًا تتسلّل بمخابراتها إلى بعض الفئات المسلوبة العقل فتدفعها إلى اقتراف الجرائم باسم الدين حينًا، وباسم الوطنية حينًا آخر. وتتسرب بخبرائها في الوقت نفسه إلى أجهزة الدول المخذولة لتعينها على ضرب تلك الفئات... الغافلة عن رأس الأفعى وذيلها معًا، وتضرم بذلك نار الانقسام والصراع..

ولا ريب بأن القابلية، هي خادمها الأمين..

ثم هل من أحد بحاجة إلى ذكر الانقلابات العسكرية، ومن ورائها، واحتضان الديكتاتوريات وحمايتها.. ممّا أقام حربًا مستمرة بين الشعوب وحكامها الذين اغتصبوا حقها عنوة، ومزّقوا وحدتها وبدّدوا ثرواتها.. محميين من وراء الستار ومن أمام الستار!؟

نستطيع أن نستمر، وسيسعفنا الواقع بمدد غير محدد من الأمثلة. ولكن الإشارة إلى البعض الرئيسي قد يغني عن الكلِّ في الدلالة على ما لم يذكر...

ولا شك أنّ حوار هذه الليلة سيضيف إلى ما أوردناه وقد يعدِّل من هذه النظرة أو تلك.. ولكن سيبقى بعد ذلك كلّه سؤال مهم جدًّا هو: إذا كان تشخيص المرض هو نصف العلاج فما هو العلاج؟

من السهولة بمكان أن يقال مثلًا:

علاج التجزئة الوحدة!

وعلاج التخلف التقدم..

وعلاج الجمود التحرر.. إلخ إلخ.

وذلك كلّه صحيح.. ولكن المهم: كيف؟

أمَّا أنا يا سادتي – فإني أرى أن البداية لا تكون.. إلا من الثقافة: أي من مستوى الأفكار أولًا. ومن هنا تكون المسؤولية الأولى على المثقف.. وما لم يضطلع المثقف برسالته فلا أمل بالتغيير: إنَّ «الحاكم» لن يتخلّى طواعية عن «مغانمه» التي يعتبرها حقوقًا مكتسبة.. كما أنَّ المواطن لن يهتدي إلى حقوقه، ولن يتعرّف على وسائله، وهو مسحوق بالفاقة، مسكون بالخوف، مستعبد بالحاجة. وبين هذين الحدّين تنتصب طريق المثقف الذي عليه أن يتقدَّم الصفوف. ولكن لأنَّه لا يسمح لصوته أن يصل ولا لسراجه أن يُضيء.. فلا مناص من أن يبدأ في تركيز قواه في كل مكان على «الديمقراطية» باعتبارها المدخل إلى أن يصل صوته، ويتحرّك محراثه في حقول مجتمعه، وتنصبُّ جهوده.. في تنوير المجتمع الذي عليه وحده أن ينجز مشروعه وأن يحقّقه معًا..

وخلال جهوده هذه لا بدَّ أن تسير «الوحدة» مع الديمقراطية، وأن تسير الديمقراطية مع العدل. وأن يرتبط العدل بالمساواة. وأن

تخضع الثروة لمفهوم العدل والمساواة في موقعهما من مفهوم الوحدة أيضًا.. وأن تكون الأمَّة في كلِّ ذلك هي هي.. في علاقة متكافئة مع نفسها ومع ماضيها.. ومع عالمها من حولها ومع عصرها، فلقد آن لنا أن ندرك بوضوح أننا نتقاتل اليوم كدول على حدود لم نرسمها نحن، ونتصارع – كنخب – على أفكار لم تصدر عنّا، ونتيه ونتوِّه المجتمع معنا عن الهدف الذي يجب أن نتجّه جميعًا صوبه.

وعليكم السلام.

أسباب العنف في المجتمع(*)

الموضوع الذي اختاره المركز للمناقشة هذه الأمسية هو: «**أسباب العنف في المجتمع**»، وهو موضوع يكتسب حساسية خاصة في هذه الفترة التعيسة التي أصبحت حتى المفاهيم تخضع لمنطق القوة المتعسف الذي يعرفها على هواه بمنطق القوة وحده، مكرسًا بذلك عنفًا من نوعٍ جديد..

أصبح «العنف» ذا بعدٍ واحد هو البعد السياسي، فتعريفه أصبح سياسيًّا بمعنى خضوعه لأهواء السياسة: وبذلك يدور وفقًا لمصالح القوي: الذي يحرمه في مناطق ويحله في أخرى.. ويمارسه هو نفسه حيث يشاء..

وإن هذا ليشكل بحد ذاته مأساة إنسانية وأخلاقية مروعة ..

على كل حال: العنف ظاهرة رافقت الإنسان منذ وجد، ولعله بالغ الدلالة أن تحتل قصة هابيل وقابيل صفحة أولى من كتاب تاريخ العنف الطويل..

ولقد يعجب المرء من ضخامة وبشاعة الأرقام التي تشغل صفحات طوالًا من ذلك الكتاب إذا هو ألقى عليه ولو نظرة

(*) محاضرة بمركز الحوار العربي – واشنطن.

عابرة، إذا أخذنا القرون الثلاثة الأخيرة وهي التي يُنظر إليها أنها قرون النهضة الأوروبية التي انتقلت فيها أوروبا من الظلام إلى النور.. لاصطدمنا بأرقامٍ مروعة:

«في القرن السابع عشر هلك ٣,٣ مليون إنسان - في الحروب - وفي الثامن عشر ٥,٢ مليون إنسان وفي التاسع عشر ٥,٥ مليون إنسان وفي القرن العشرين حصدت الحرب العالمية الأولى ٩,٥ مليون إنسان وفي الثانية ما يقارب من خمسين مليون إنسان» هذا في قارة واحدة..

ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه لم تشهد من ضروب العنف ودوراته ما شهدته القارة الأوروبية، إلا ما شهدته الأمريكيتان وأستراليا التي قامت أساسًا على تجاوز العنف حدوده القصوى إلى الإبادة.

ولكن العنف لم يقتصر على مجتمع دون آخر أو أمة دون أخرى، إنه ظاهرة عامة مشتركة، ويعتبرها علماء الإنسان إحدى الغرائز التي زود بها للدفاع عن النفس. وقد عمدت الأديان جميعها إلى تهذيب هذه الغريزة وترشيدها وتوجيهها الوجهة الصالحة. تقدُّم الإنسان – فردًا ومجتمعًا – يقاس بمدى ما يبتدعه من قوانين أو يتبع من شرائع ترتقي بالإنسان من مستوى الغرائز إلى مستوى العلاقات الإنسانية، ومن منطق العضل إلى منطق العقل، ومن حوار السيف إلى حوار الحجة والمنطق، ومن استعباد

الإنسان بالقوة إلى تحريره وترقيته بالحرية والكرامة، وبقدر ما يبتعد الإنسان عن العنف والإكراه والقسر يقاس مدى تحضُّره ورُقِيِّه.

في ضوء ذلك يمكن القول إن العنف هو الانحراف بطبيعة الإنسان عن وجهته للتحضر، وبطبيعته الأخلاقية إلى الانحدار به نحو الغريزة والانفلات من ضوابط الأخلاق، وشرائع الأديان وسيادة القوانين.

يتحدد العنف إجمالًا فيما يبدو لي في ثلاثة مستويات:

١ – عنف مرفوض.

٢ – وعنف مقبول أو مبرر أو مشروع.

٣– وعنف مفروض أو مطلوب.

الأول: هو الذي يتمثل – اختصارًا وتحديدًا في العدوان بكل أشكاله المختلفة على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة أو لاستعماله سياسيًّا أو حقوقيًّا أو اجتماعيًّا..

الثاني: هو الذي يمكن اختزاله في حق الدفاع عن النفس، أو الحقوق أو الحرية أو الأرض..

الثالث: ويتجسد في استخدام العنف لغرض العدالة، وإحقاق الحق، متمثلة في القوانين مضبوطة به ومحددة له.

وندوتنا هذا المساء محددة بجانب واحد من هذه الجوانب أي بأسباب العنف في المجتمع..

لا ريب بأن ثمة أسباب عِدّة تنتمي إلى فروع عِدَّة من فروع المعرفة والعلم كعلم النفس، علم الاجتماع والسياسة وغير ذلك.

وقد يكون من المفيد – تأطيرًا لمجال النقاش – أن نلتمس ذلك في مجالات ثلاثة:

في مستوى حضارة.

في مجال ثقافة.

في نطاق عقدة.

مثال الأول: العنف في المجتمعات البدائية، التي يتفوق فيها منطق الغرائز وتختلط عوامل العدوان والثارات والدفاع عن النفس.. إلخ.

ولقد يكون أقرب مثال على الثاني هو الثقافة الماركسية – اللينينية – والمادية حيث قسمت المجتمع أو الشعب إلى مع.. وضد، وجردت أعداء الشعب من كل حق أو ضمانة، ومن ثم أصبح من المقبول إخضاعهم لفنون من العسف والعنف والقتل تجاوز الملايين كما حصل في قصة الفلاحين مثلًا.

طبعًا هنالك أكثر من مثل في أكثر من مجتمع وإنما المراد هنا التمثيل بهدف التوضيح..

أما الثالث: فحدِّث ولا حرج، لأن فطرة الإنسان في التدين جعلت من استثارة هذه العظمة واستغلالها أنجع وأسرع الوسائل لممارسة عنف مناقض لطبيعة الدين ولكنه مبرر به بفعل التأويل

المنحرف استغلالًا لفعالية الدين..

والأمثلة على ذلك لا تحدّ ولا تعدّ، فحروب الكاثوليك ضد البروتستانت غير مجهولة والحروب الصليبية معروفة، وما يجرى الآن داخل المجتمعات العربية والإسلامية باسم الإسلام واضح الدلالة..

ولكن يبقى المثل الأبرز والأوضح الذي يشمل الأسباب الثلاثة مجتمعة هو: إسرائيل..

فالإبادة، والتهجير، والتدمير وإحراق الأرض والاستهانة بقيمة الإنسان غير الإسرائيلي في صلب العقيدة التلمودية.

واستخدام العنف إلى أقصى مداه في صلب الثقافة الصهيونية، والانفلات من ضوابط الشرائع والقوانين المرعية والقيم الأخلاقية سمة بارزة تضع إسرائيل من هذه الزاوية في أدنى مستويات البدائية والهمجية.

دعونا أخيرًا نتطوف في حوارنا هذه الأمسية المباركة حول مصادر العنف في أي مجتمع.

حين تتضمن أيُّ ثقافة عنصرًا من عناصر الاستعلاء العرقي - خاصة - يجر إلى إهدار قيمة الآخر فقد تضمنت كل سبب من أسباب العنف.. والعنف المضاد (النازية مثلًا).

وحين يذرّ قرن الغلوّ في أي عقيدة ينجم التطرف ويلد التطرف العنف وتدور بعد ذلك العجلة في كل اتجاه.. (الخوارج مثلًا).

وحيث يكون ظلم، ويكون قهر ويكون حرمان وتكون مصادرة لحريات الناس وحقوقهم يكون عنف.. هذه معادلة لم يكذبها التاريخ مرة..

ولنا الآن أن نرى العنف داخل المجتمعات العربية الإسلامية فنرى أسبابه بوضوح كامنة في الاستبداد والظلم وانعدام الحريات والكبت سياسيًّا والقهر والحرمان وسوء توزيع الثروة اجتماعيًّا.

وحين ننظر إلى العنف داخل المجتمعات الغربية مثلًا فإننا نعثر على أسبابه في عناصر من عناصر ثقافتها وفي انحلال المنظومة الأخلاقية واهتراء العلاقات الاجتماعية تحت وطأة المادية القاسية.

وهذا الفارق هو الذي يجعل العنف في الحالة الأولى لتمردات وانتفاضات وانفجارات عشوائية، ويجعل العنف في الحالة الثانية جرائم فردية كما هو مشهود في المجتمعات الغربية.

أكتفي بهذا؛ لأن المهم هو ما سيطرح من أفكار وآراء، لا ما طرح الآن، وهذا، كما أحسب، هو هدف هذه الندوة المباركة.

فأهلًا ومرحبًا: النقاش مفتوح، فعلى بركة الله، والسلام عليكم.

جـرائـر الديكتاتورية...

العـراق نموذجًا(*)

إن ما يكابده العراق الحبيب من احتلال لأرضه، واختلال لأمنه، وتصفية لرموزه، وإهدار لطاقاته، وتمزيق لشمله، وتلاعب بمصائره، كل هذا وغير هذا ليس إلا من نتائج الديكتاتورية الصدامية وجرائرها.

لم تُمتحن الإنسانية في تاريخها الطويل بشيء كما امتحنت بالديكتاتورية؛ لا لأن الديكتاتورية شرّ بحدِّ ذاتها فقط بل لأنها - إلى ذلك - شرّ مستطير يصيب الفرد والمجتمع في كل ناحية من النواحي النفسية، والفكرية، والروابط الاجتماعية والسياسية، والأنماط الأخلاقية والسلوكية أي - باختصار - في كل ناحية من نواحي الحياة صغيرة وكبيرة على السواء! إنها فساد في ذاتها، وإفساد لكل من وما حولها ثم لا تكون مهمتها.. ولا نهايتها - بعد ذلك - إلا الدمار والتدمير!.

(*) محاضرة أُلقيت في نادي دار السلام بولاية فرجينيا/الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٤م. وضرب بصدام مثلًا لكل ديكتاتور كما حصل في اليمن ومصر وليبيا والصومال إلخ.

تبدأ الديكتاتورية – عادة – من نقطة ضعف تتيح لفرد أو لمجموعة من الناس أن تسرق أشواق المجتمع إلى «قوة» تنتشله من محنته؛ فما يلبث أن يكتشف أنه «وقع» في محنة أشدّ وأنكى.. أو بمؤامرة يقفز فيها فرد أو مجموعة إلى الحكم تحوّل الدولة إلى آلة قمع مخيفة، وتحوّل موارد الأمَّة كلها إلى ملكية خاصة، وتستمر في حالة حرب دائمة مع الشعب: تنهك قواه وتمزّق عراه، وتبدّد طاقاته وتُفتّت جماعاته وتشرّد أو تقتل مفكّريه وروداه..

ثم ما يلبث فرد من المجموعة أن يستأثر بمصادر «القوة» بصورة تكاد أن تكون مكرّرة هي نفسها في كل التجارب الديكتاتورية دون عبرة أو اعتبار؛ فما يفتأ يضيق بالواحد بعد الآخر أو الفئة بعد الأخرى مزيحًا الجميع عن طريقه بكل الوسائل المنكرة الخفيّة والظاهرة حتى يتربّع وحده على رأس هرم من المنتفعين فاقدي القِيَم والمسترَقِّين بالرغبة والرهبة المرتبطين به وجودًا ومصلحة واستمرارًا.. فما من مؤهّل مقبول حينئذ غير العبودية للسلطان...

وخلال ذلك تنمو الحالة النفسية وتبلغ ذروتها فيتضخّم الديكتاتور في نفسه حتى لا يرى سواها، ويكبر في وهمه حتى يرى كل شيء عداه صغيرًا، ويحسب أنه قد أصبح مركز الحياة التي تدور به وحوله ومن ثم يجب أن يسخّر المجتمع كله لحمايته وراحته، وتلبية رغباته.. فلا شيء قبله ولا شيء بعده.. وعلى هذا

الأساس تشرّع القوانين وترسم السياسات، وتنفق الموارد وتحدّد المصائر وتوجّه الأنشطة في الحياة.

«الديكتاتور» يختزل الأمَّة في شخصه ويلغي إنسانية الإنسان لتأكيد سيادته، ويصادر حرية الفرد والمجتمع إطلاقًا لحريته هو من كل كابح، ويجعل من المجتمع كله مرتعًا لأهوائه، ومجتنى لشهواته، ومجالًا لنزواته يعيث فيه فسادًا ويظن ذلك حقًّا من حقوقه إن لم يعدّه من فضله على الناس.

تترتّب على ذلك نتائج مرعبة ومدمّرة على كل مستوى: فعلى مستوى «الحاكم» يكون القمع والبطش والقسوة هي الأداة الوحيدة للاستمرار، ويكون الإسراف على الذات والتقتير على الأمَّة هو الطابع.. ولأن الشرّ يولد الشر؛ فإن وسائل القمع تتزايد وتتنوع أكثر فأكثر ويصبح التعذيب والتنكيل فنونًا مخيفة لا تتوقف ممارستها.. باعتبارها وسيلة «التخويف» الأنجع.. والعقاب الأنكى..

ونتيجة لذلك يصبح الأمن هو هاجس الحاكم المستبد، ويصبح «الخوف» هو سمة المحكوم المستضام، وتتوّلد من ذلك حالة نفسية تدفع الفرد إلى الانطواء على نفسه، فتتقطّع الوشائج في المجتمع، وتتلاشى الثقة بين الناس!.

وحالة اجتماعية تدفع المجتمع إلى التراجع عن الروابط الكبرى، والانكفاء إلى الروابط الصغيرة من عشيرة أو فئة أو قبيلة

أو طائفة أو ما أشبه، بل وإلى ما هو أصغر من ذلك من الروابط التي لا تحمي الشبكة الاجتماعية من التمزّق والاهتراء.

وحالة أخلاقية تنحلّ فيها وبها منظومة القيم الأخلاقية الشاملة وتتبدّل بذلك أنماط السلوك، وضوابط العلاقات حتى ليجبر فيها امرؤ - أحيانًا - أن يسير على أشلاء نفسه فيضرّ أخاه ويشي بذويه ويسيء إلى ذوي قرباه..

وتسود حالة تزييف شامل: للوعي والقيم، وللماضي وللحاضر. وتقوم مناهج التعليم بتزوير ذلك كله.. لخلق جيل مُزوّر هو نفسه لا يعرف غير «الصنم» المستبد وأمجاد الصنم.. وآلاء الصنم..

وبذلك كله يصبح المجتمع كله عبارة عن «بؤر» - ولا أقول جزر - مغلقة على ذاتها في حدودها الضيقة محقونة بالغضب والحرمان مستعدّة للانفجار في أيّ اتجاه.. لا يمسكها غير وجود الطاغية بوسائل قمعه المتعددة التي جمعت كل الخيوط في يده؛ فإذا وهنت تلك الخيوط أو تقطّعت - ولا بدّ أن يحدث - وانتهى ذلك الجبروت لأي سبب وبأي شكل، فار التنور، وانفجر الغيظ المكتوم.. وخرجت قوى المجتمع وفئاته من جحورها وبؤرها المظلمة فرحة بحريتها تضرب ذات اليمين وذات الشمال، تتناحر فيما بينها أحيانًا، وتُجزئ الأمَّة وتمزقها وتحوّلها إلى فصائل متناحرة، وفئات متناثرة وحتى دول تتلمّس معرفة الذات والمصير.

رأينا آثار ذلك ودليله في الصومال بعد سقوط ديكتاتورية سياد بري. ورأينا ذلك في الجزائر، وفي أندونيسيا، كما رأيناه في يوغسلافيا ودول البلقان. ورأينا شيئًا من ذلك في مصير الاتحاد السوفيتي... وما تزال بعض أجزائه تعاني منه حتى اليوم. ورأينا ونرى ذلك واضحًا فيما خلّفت الديكتاتوريات من جرائر في أفريقيا المثخنة بتلك الأرزاء.

إننا نرى ذلك - في الواقع- عقب سقوط أي ديكتاتور أو ديكتاتورية حيث يثبت التاريخ أن ذلك هو من نتائج الديكتاتورية على كل حال وفي أي مكان..

ويمثل العراق.. حالة نموذجية من جميع الجوانب لدراسة الجرائر التي يجرّها الحكم الديكتاتوري على أي مجتمع يغتصب قيادته ديكتاتور:

فليس بيننا من يجهل - أولًا - مكانة العراق التاريخية البارزة، ومخزونه الحضاري الهائل، بما يمنحه ذلك التاريخ وذلك المخزون من طاقات نفسية بالغة القوة..

ولا من يجهل - ثانيًا - إمكانات العراق المتعددة التي توفر له من مصادر القوة المادية ما لا يحتاج معه إلى أي مصدر من خارجه.

ولا من يجهل - ثالثًا - مستوى العراق العلمي المؤهل الذي يمكنه من استثمار موارده ومصادره، وتسيير دفتها، وإدارتها على النحو المطلوب، وارتياد الآفاق القريبة والبعيدة لنهضة حقيقية

كان مرصودًا لها ومهيّئًا، وكان العرب جميعًا ينظرون إليها نظرة الرجاء والاقتداء منذ وقت مبكر من القرن المنصرم.

قادت ثورة العشرين ضدّ البريطانيين إلى عهد جديد على طريق الاستقلال. وقام حكم إن لم يكن يمثل - في الحقيقة - واقع الأكثرية ولا توجهها السياسي؛ إلا أنه لم يكن معاديًا لها.. وقد جاء بعد الحكم التركي الذي اضطهدها طويلًا اضطهادًا مؤلمًا؛ فشعرت الأكثرية المضطهدة تلك بنوع من الارتياح، ورضيت بالقليل المتاح رغم أنها كانت وقود الثورة وقيادتها معًا.. وهذا الرضا النسبي ولّد استقرارًا التحمت فيه قوى الأمَّة وطوائفها وأعراقها وازدهرت - من ثم - فيه الحركة العلمية والتعليمية الأدبية والفكرية، التنموية، والسياسية، والاجتماعية جميعًا. وأخذت بوادر الديمقراطية من مؤسسات مدنية، وهياكل دستورية، وحريات ناشئة، وأحزاب متنامية، وحقوق مكتسبة تأخذ مكانها في المجتمع محققة كل يوم خطوة إلى الأمام!

وعلى ذلك؛ فقد كان الزمن كفيلًا بأن يصل بالعراق إلى غايته بفعل قوى المجتمع المندفعة الخطى إلى الأمام، بقانون ديناميكية التطور ذاتها التي لا تتوقف إذا هي بدأت بشروطها المطلوبة..

وفي هذا أذكر على سبيل المثال أنّ صدفة طيبة جمعتني ذات عام من أعوام الستينيات برجلين من أبرز رجال ذلك العهد هما: باش عيان وعبد الجليل الراوي. وكما تعرفون؛ فقد شغل الأول

مناصب عدّة أهمها رئاسة الوزراء وكان الآخر رئيسًا لمجلس الإعمار أهم مجلس تنمية ليس في العراق فحسب بل في العالم العربي كله. وقد حمدت تلك الفرصة لأنها قادتنا إلى لقاءات عدة أتاحت لي التعرّف على كثير من شؤون وشجون تلك الفترة ما هو منها مقبول وما هو مرفوض معًا وذلك من أفواه بعض صناعها مباشرة.

ما يهمّنا من ذلك الآن هو أني عرفت منهما أنّ خطة طموحة علمية شاملة كانت قد وضعت بدقة وأقرّت ودخلت حيّز التنفيذ بالشروع في تطبيقها فعلًا..

مؤدّى هذه الخطة أن يصبح العراق بلدًا صناعيًّا متقدمًا بحلول السبعين أو الثمانين – لا أذكر – من القرن الذاهب. ومن أجل ذلك وتحقيقًا له رسمت سياسة التعليم ومناهجه والتوسع فيه أفقيًّا وعموديًّا وفقًا لمقتضيات الخطة، كما وضع جدول للإحياء الزراعي عن طريق التوسع والمكننة وتصنيع المنتجات الزراعية وصولًا إلى التصنيع الخفيف والثقيل بعامة وذلك بحلول الموعد المرسوم.

واللافت للنظر في هذه الخطة الطموحة هو اعتماد تمويلها بالكامل على المصادر الذاتية وليس على القروض والمعونات الخارجية التي برهنت أنها عائق أمام التقدم لا وسيلة إليه، ومن أجل ذلك اتُّخذ قرارٌ على مختلف مستويات صنع القرار بأن تخصص عائدات النفط كلها لتمويل تلك الخطة. ولتنفيذ ذلك

اتفق على إنشاء مجلس ذي شخصية اعتبارية مستقلة هو مجلس الإعمار الذي أنيطت به صلاحيات تامة لتطبيق الخطة ورعايتها، بما في ذلك عائدات النفط ومداخيله بالكامل دون أن يكون للحكومة سلطة عليها ودون أن يدخل في ميزانيتها أصلًا. وذلك - كما فهمت - لهدفين:

الأول: أن تنفق العائدات على مشاريع إنتاجية تحقق عوائد ثابتة ومتنامية كالزراعة والصناعة بحيث يستثمر النفط - وهو ثروة هائلة ولكن مؤقتة - في إيجاد مصادر ثروة مستمرة ومتعاظمة يصبح معها النفط أحد المصادر وليس المصدر الوحيد أو الرئيسي!

الثاني: أن لا تعتمد الحكومة في ميزانياتها عليه في قليل أو كثير حتى لا يتعوّد الناس على مستوى من الحياة يتطلب المزيد من الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج الأمر الذي يبدّد الثروة القابلة للنفاد من جهة ويعطّل الخطة التنموية المرسومة من جهة أخرى كما يعطل الحوافز والطاقات البشرية لإنجاز المشروع الضخم بالانغماس في الرفاهية السهلة!

هذا، وقد بلغ من قوة مجلس الإعمار ومن حزمه ومن التأييد الذي حظي به أنَّ الحكومة حاولت أن يكون لها حصة ١٠٪ فقط من عائدات النفط لتغطية بعض العجز في ميزانياتها فأبى عليها المجلس ذلك ورفض بقوة.. وكان له ما أراد. ثم أنه في غمرة الصراع المحتدم في المنطقة كلها يومئذ طلب رئيس الوزراء القوي

[نوري السعيد] نسبة من العائد تغطي حاجة الاتحاد الهاشمي الذي أعلن حينذاك بين العراق والأردن. وهي قضية كانت تعتبر مصيرية تتيح للحكومة في ظل ظروف استثنائية كتلك أن تنال مطلبها. إلا أن المجلس – مع ذلك – رفض بحزم متذرعًا بأن هذه الموارد هي للتنمية وليست للإنفاق السياسي وعلى الحكومة أن تتدبر شؤونها.. وغضبت الحكومة وأصر المجلس وانتهى الخلاف إلى البرلمان الذي وقف بقوة وحزم إلى جانب المجلس معززًا موقفه ومثبتًا له..

هكذا إذًا كانت وعود المستقبل في العراق. أفليس من صائب الاستشراف أن نتصوّر ما كان عسى أن يكون العراق عليه اليوم لو لم تعصف به عاصفة الديكتاتورية الغاشمة واحدة بعد أخرى حتى وصلت أعلى مراحلها جبروتًا وطغيانًا ووحشية في المرحلة «الصدامية»؟

كان العراق على أبواب نهضة حقيقية شامله توفّرت له أسبابها.. نهضة تخرجه بالفعل من إطار العالم الثالث إلى الأول. معيدًا تجربة اليابان، ومستبقًا تجربة كوريا الجنوبية التي حقّقت إنجازها في فترة أقل، ولكان لنا منه اليوم يابان أو كوريا عربية.. وكان من شأن هذه النهضة أن تبدِّل الواقع السياسي وتطوّره بالضرورة.

وبدلًا من ذلك حققت الديكتاتورية إنجازها في إعادة العراق

إلى الخلف قرونًا خارج تاريخه العظيم ومستقبله الموعود معًا، وفرضت عليه واقعًا نشهده اليوم فنرى ونلمس ونشم جرائر الديكتاتورية المدمّرة بالحواس الخمس!

كان العراق موحّدًا يطور بالتجربة والممارسة والنضال تطوره السياسي والاجتماعي متلاحمة قواه أكثر فأكثر. فأصبح بفعل الديكتاتورية على شفير الانقسامات المتعددة وما تنذر به من صراعات لا تبقي ولا تذر.

كان غنيًّا بثرواته، وكان اقتصاده قويًّا في المقدمة من اقتصاديات المنطقة وعملته من أقواها [أعلى من الدولار والإسترليني] فأصبح اقتصادًا منهارًا، وموارد معطلة، ومصادر مستباحة.. وعملة بسعر التراب!

كان جيشه مضرب الأمثال في الشدّة والبأس.. يُلام الساسة آنذاك لأنهم لم يواجهوا به الأخطار المحدقة في فلسطين.. وهو القوة المأمولة لذلك.. فأصبح «جيش» الزعيم لا جيش الأمَّة. الجيش المغلوب على أمره مثل أمَّته يقوده الديكتاتور من هزيمة إلى أخرى في معارك تبعده عن معركة المصير، مضحيًا به على مذبح طموحاته وأوهامه وغروره.. ولم يغادر الديكتاتور مكانه حتى كان العراق بلا جيش بل بلا دولة. فإنَّ قوى الاحتلال لما جاءت لم تجد جيشًا يدافع عن طاغية أو ديكتاتور فألغت الجيش وألغت الدولة معًا.

كان أفقًا مرصّعًا بالنجوم الزهر من العلماء، والشعراء، والمفكرين، والفنانين الذين ينوّرون جوانب العالم العربي وتتردّد في منتدياته وأروقته أسماؤهم الموزعة على مختلف ضروب الفكر والعلم والشعر والأدب. فأصبحوا لا ترى حتى مساكنهم: بين شهيد أو سجين في أقبية التعذيب أو شريد في أرض الله الواسعة.. حتى لقد بلغ عدد اللاجئين في بريطانيا وحدها مئتي ألف من حملة الشهادات العليا وحدهم – كما أخبرني أصدقاء عراقيون في لندن– فما عسى أن يكون مجموع العدد في شتى بقاع الأرض؟ وهم الثروة الحقيقية:

زهَتْ بهـــمْ كلُّ أرضٍ غير أرضِهِمُ
وزيّنــوا كــلَّ دارٍ، مــا عدَا البـلدا!

ثمّ.. إن كل هذه المآسي التي نشهدها والأهوال التي نسمع عنها، وما يكابده العراق الحبيب من احتلال لأرضه، واختلال لأمّته، وتصفية لرموزه، وإهدار لطاقاته وتمزيق لشمله، وتلاعب بمصائره، كل هذا وغير هذا ليس إلا من نتائج الديكتاتورية الصدامية وجرائرها..

إنّ من جرائر الديكتاتورية الموبقة أن مآسيها لا تنتهي بنهايتها؛ وإنما تبدأ فصولًا جديدة من المآسي والكوارث على كل صعيد من الأصعدة التي أشرنا إليها سابقًا والتي نشهد ضروبًا منها على المسرح العراقي اليوم. إنّ مخلّفات الديكتاتورية لا تقلّ

فداحة عن وجودها؛ لأنها استمرار لهذا الوجود ونتيجة له..

وإذا كان القضاء على النظام الديكتاتوري لصدام قد تمّ بتدخل خارجي؛ فإن القضاء على مخلفاته تلك لن يتمَّ إلا بعزيمة أو إرادة داخلية متحرّرة من ضغوط الماضي المثقل بتلك المخلفات، ومن إرادة المحتل المثقل بكثير من التطلّعات..

وإن العراق المرجى بما وهب الله سبحانه أبناءه من إيمان وثيق، ووعي عميق وقدرات تجاوزت به المحن، وتغلبت به على عوادي الزمن، لحقيق أن يخرج من هذه المحنة كما خرج من سابقات لها أشد مضاءً وأكثر عزمًا على تحقيق مشروعه العظيم في تحقيق نهضة مرجوّة تكون إنجازًا من إنجازاته السالفة، ومنارًا وقدوة لأمّته الإسلامية والعربية فيما تطمح إليه من مستقبل منتظر!

فأيًّا كانت الجرائر التي جرّها الطغاة على العراق، وأيًّا كانت الجرائم التي ارتكبوها في حقه؛ فإن العراق يظل هو الأقوى، وهو الأبقى.. ويذهب الطغاة.. ويبقى العراق منبع الحضارات ومحطة الرسالات ومثوى عليّ. وسيخرج من هذا الركام بفضل الله وعبقرية أبناء العراق، وإيمانهم القوي، بحوافز ماضيهم الغني، وأشواق مستقبلهم المرتقب.. والله معهم وقلوب وجهود المؤمنين وأنصار الحرية، والحق، والعدل في كل مكان بعد ذلك ظهير..

وعليكم السلام ...

الفقه في غفوة والعقل في إجازة
علينا أن « نوقظ » الإنسان (*)

بين « الإبداع » و « التجديف »

لماذا الخلط المشبوه بين «الإبداع» وبين «التجديف»؟ وهل فعلًا ثمة علاقة شَرطيّة بين الأمرين بحيث أن لا يكون «إبداع».. إلا بالتورط في «تجديف»؟ هذا سؤال يكشف جوابه بالضرورة عن «قصد» مستور وراء كل قائل بذلك.. بحيث تصبح مقولة «الإبداع» مجرد وسيلة مستخدمة للدفاع عن «التجديف». وهو أمرٌ غير مقبول لا فكريًا، ولا علميًّا، وبالأحرى «دينيًّا». إن «الإبداع» وليد شرعي للحرية. لا أحسب ذلك يجوز أن يكون موضوع جدال. ولكن عقيدة الأمة ومقدساتها - غير الخرافية - هي أعلى درجات الحرية الجماعية أو الجمعية، ومن ثم فإن انتهاكها أو المساس بها هو انتهاك لقدسية هذه الحرية، واعتداء على الأمة في حريتها التي اختارت به عقيدتها جيلًا بعد جيل.

(*) مستلّ من حوار للأستاذ قاسم الوزير مع صحيفة «الشورى» اليمنية العدد (٣٣٨) الأحد ٤ جمادى الثانية ١٤٢١هـ الموافق ٣/ ٩/ ٢٠٠٠ م. أجرى الحوار عبد الله علي الصبري.

وفي مجتمعات ديمقراطية، لا يجادل أحد في ديمقراطيتها، بل تدعى أم الديمقراطيات، كبريطانيا، مثلًا يحرّم القانون المساس «بالذات الملكية» دون أن يتباكى أحد على إهدار الحريات والعدوان على الديمقراطية. فهل يصبح المساس «بالذات الإلٰهية» أقل خطرًا من ذلك، حتى يمكن التساهل معه؟

هكذا، كما نرى، لا علاقة للحرية والديمقراطية في هذا الأمر. ليس هناك على الأرض شيء مطلق. كل شيء له «حد» بالآخر. المطلق وحده هو الحق سبحانه. من الأسئلة أيضًا: لماذا هذه «الهوجة» في هذه الفترة بالذات؟!.

من الذي يريد إشغال الرأي العام بهذه المسائل ليصرفه عن قضاياه المصيرية، أليست القدس مهددة بالضياع؟ ألا يواجه العرب خطر الدخول في العصر الصهيوني الذي يحولهم إلى مجرد عمالة رخيصة وسوق مفتوح؟ إلى مرحلة «الاستعباد» بعد مرحلة الاستعمار.

ألا يواجه «الإنسان» على مستوى العالم الإسلامي قضية بقائه «إنسانًا» ذا كرامة داخل مجتمعه ووطنه؟ وتواجه هذه الأوطان والمجتمعات ذاتها قضية مصيرها كله، أين نحن من هذه القضايا الكبرى في عالم يضطرب كأمواج البحر وتتشكل فيه مصائر الإنسانية في منعطف خطير من منعطفات التاريخ البشري؟ أفرغنا من هذا كله.. لنشعل المعارك في صفوفنا على «المستفرغ» من جهالتنا؟.

من هذه الأسئلة أيضًا: هذا الولع الغريب بالتكفير عند البعض ما مصدره، وما غايته؟ لم يضع دين من الأديان ولا مذهب من المذاهب الإنسانية من الحواجز والموانع والنواهي في وجه التكفير وتهم المروق، ما وضعه الإسلام.. حتى لقد جعل «التكفير» الباطل بحد ذاته كفرًا؟ من أين إذن جاءنا هذا الداء؟ ولماذا؟ وهل يراد لهذه المجتمعات أن تتقاتل فيما بينها باسم العقيدة التي جعلت سبّ المؤمن فسقًا وقتاله كفرًا؟.

ولنفرض جدلًا أن «مجدفًا» قد عرض بضاعته، أو حتى أن «كافرًا» قد نشر خبيئته، فإن الرد عليه يجب أن يتم بما شرعه القرآن الكريم ذاته.. الذي جادلهم بالحجة وأفحمهم بالبرهان مطلقًا إعلانه الخالد على الدهر: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾.

فغاية الأمر أن يُردّ عليه وتدحض حجته. ولو أن دارسًا مثلًا كشف سوءة كتاب سلمان رشدي من الناحية الأدبية وحدها، لمات الكتاب الهزيل في موضع ولادته. إن هذه الأعمال ليست فنية ولا إبداعية ولا أدبية. ولكن هذه «الضجات» التي تحدث تخدم «أغراض» مسببيها فينشر الرديء ويساء بذلك إلى الأدب بحسبان ما ليس منه عليه، وإلى الدين بإلصاق ما ليس منه به، وإلى العقل بإهدار ملكاته في غير مكانها.

في تاريخنا أمثلة كثيرة، ليس ابن الراوندي وحيدًا فيها ولكن يوم كان لدينا علم وفقه وأدب وحضارة حقيقية، تعامل المسلمون

معها، أي مع تلك الأمثلة، تعامل من يملك الحجة، والمنطق وقوة الحق، وبرهان العقل.. أما اليوم حيث العلم في محنة، والفقه في غفوة، والعقل في إجازة، والحضارة في غيبة كاملة، فإن «التكفير» و«التفسيق» و«التبديع» تشهر في وجه كل من خالف في رأي، أو استقل بنظر، أو استخدم عقله، أو استشرف فهمًا لم يألفوه، أو اتخذَ موقفًا لم يستريحوا إليه أو اختار مذهبًا لم يرضوه..

هذه حالة مرضية، كتلك التي في الجانب الآخر. هذه هي «الهوجة» التي تكشف أن وراء الأكمة ما وراءها. عرف ذلك النافخون في نارها أم لم يعرفوا..

بين القبيلة.. والقبليّة

ليس ثمة خطر ولا سلبية في القبيلة، وإنما تأتي السلبية من «القبليّة»، العصبيّة القبليّة، كأيّ عصبية هي السلبية المؤثرة على تطور الديمقراطية وقيام المجتمع المدني. أما القبيلة ذاتها فهي «وحدة» اجتماعية حضارية يمكن تطويرها ديمقراطيًّا، وتعزيز التطور الديمقراطي بها، إنها «وحدة» من وحدات المجتمع المدني المنشود باعتبارها «وحدة اجتماعية» في مجتمع كبير، إنها في الحق عامل إيجابي بهذا المعنى، وهي تشكل أساسًا من أسس اللامركزية المنشودة، والمجتمعات الديمقراطية المتقدمة في أوروبا بالذات، هي في الأصل قبائل، تطورت إلى وحدات في مجتمعات..

اليمن.. كلها قبائل.. لا ضرر من ذلك. المهم أن تتطور القبيلة من حيث هي «وحدة اجتماعية» في مجتمع متكافئ، وبذلك تكون «قوة» إيجابية ومشرقة في بناء مجتمع ديمقراطي متماسك، أما الخطر على الديمقراطية وعلى القبيلة ذاتها فلن يأتي إلا من القبليّة.. من «العصبيّة القبليّة» بالذات، لأن ذلك إحلال لأعراف القبيلة محل الشريعة والقانون، ويجرّ إلى عصبيات وأعراف متناقضة، وتدفع بالمجتمع إلى الصراع على أساس متخلف لا نفتقد أمثلته في تاريخنا..

يجب أن ندرس مجتمعنا بتركيباته الاجتماعية والنفسية، بعناية فائقة ويكفي ما حاق بالأمة من جريرة الفهم المنقوص، والتفسير الخاطئ لظواهر هذا المجتمع ومكوناته..

وأنا - في الواقع - حين أستشرف مستقبل المجتمع المدني لا أستبعد هذا الدور الإيجابي للقبيلة بهذا المفهوم. ولذلك نقف ضد ونحذر من العصبية القبلية (التي تشجعها وتوري زنادها السلطات القائمة) ومن كل العصبيات الأخرى على اختلافها باعتبار هذه العصبيات هي أحد أهم العوائق أمام قيام مجتمع مدني لا يقوم إلا على أساس التكافؤ والسيادة التامة للشرع والقانون. إن الطريق طويل، ما في ذلك شك، صعبٌ ما في ذلك ريب، ولكنه الممر.. ومن سار على الدرب وصل.

بين العولمة والعالميّة

«العولمة» مصطلح مطاط. لك أن تقول عنه - كما يقول البعض - مصطلح مراوغ، بمعنى أنه لم يأخذ بعد «مفهومه» المحدد الواضح. إنه ذو وجوه عدة: فمن الناحية السياسية يرى البعض أنه مرتبط بانتشار الحريات السياسة والاجتماعية والفكرية، واتساع المثال الديمقراطي التمثيلي الانتخابي.. وحقوق الإنسان، وحرية المعلومات.. إلخ. ومن ثم تجاوز الحدود القومية واكتساح مفاهيم سائدة كمبادئ السيادة والذاتية... إلخ. وفي هذا يرى البعض وجهًا مشرقًا فيما يرى البعض الآخر فيه وجهًا كالحًا.. لا يفضي إلى نوع من «وحدة العالم» وإنما إلى نوع جديد من تبعية «الأكثرية» الساحقة في العالم «للأقلية» المستأثرة بأسباب «القوة».. أما من الجانب الاقتصادي فهي تعني اكتساح دول العالم وأسواقه، وانهيار الحدود الفاصلة بين الدول بقوة الشركات الكبرى المتعددة الجنسية بما يؤدي إليه ذلك من تدمير لقوى الإنتاج وفرصه في الشعوب النامية ومصادرة إمكانيات نهوضها مستقبلًا. وربما كان الفيلسوف الكبير غارودي في طليعة المتصدين لهذه العولمة، التي يراها فقط «أمركة» العالم، وقد صدرت له ثلاثة كتب تعالج هذا الموضوع على نحوٍ أو آخر.

من الناحية الاجتماعية، يرى أنصار هذه العولمة أنها ستكون

تجديدًا للبنى الاجتماعية والقيم الاجتماعية، بما يحقق صورًا أزهى لواقع الإنسان. لكن يرى الآخرون في «العولمة» تهديدًا لكل القيم الإنسانية الرفيعة لصالح قيم «السوق» المدمرة، وأن الإنسان هو الذي سيدفع الثمن من «قيمته» الأساسية ذاتها.. وأنها ستحوله في نهاية المطاف إلى «شحاذ» في أروقة السوق الخاضعة فقط لمنطق أصنام المال الجدد المتعبدة لذاتها، بما في ذلك - من الناحية الثقافية - انمحاء الخصوصيات الرائعة للثقافات المختلفة التي تَعِد بعالمية قائمة على التكامل والتفاعل يزدهر بها مصير الإنسان، وذلك بغلبة ثقافية وحيدة وزائفة تجرد الإنسان من مقوماته، بفرض ثقافة «سينمائية» مجردة من المضمون الإنساني حيث يصبح «الإنسان» فقط «حيوانًا» مستهلكًا.

تلك - باختصار - بعض وجهات النظر الدائرة حول الموضوع. ولنتفحص الموضوع ونطل عليه من نافذة غير متأثرة ولا منحازة: إن «العولمة» هي فعل مقصود، بمعنى أن ثمة إرادة ما، تريد أو تستهدف «عولمة» لا تتضح أبعادها إلا في ضوء معرفة تلك «الإرادة»، ومعرفة غاياتها. بهذا تختلف «العولمة» عن «العالمية» معنى وحركة في التاريخ.. الأولى تنطلق من إرادة «الهيمنة» السياسية للسيطرة الاقتصادية على (الأسواق) والاستحواذ على «وسائل الإنتاج» المتقدمة والمتطورة واحتكار «تكنولوجيا» ما بعد الصناعة، والتحكم في قيمة المصادر الأولية

رخيصة من جهة وفي أسعار المنتجات المصنعة غالية من جهة أخرى، والتدمير المتعمد لكل فرص واحتمالات المشاركة، ولو باستخدام «القوة» المحتكرة..

أما الثانية، أي «العالمية»، فهي اتجاه مع حركة التاريخ وثمرة تلقائية لجهد الإنسان، وتقدم علومه، التي قربت بعضه من بعض وألغت حواجز المكان، وأبعاد الزمان. ولذلك يقوم على «التفاعل» الإرادي المؤدي إلى «التكامل» و«التساوي» و«التكافؤ»، بذلك يصبح التقاء ثقافات، وحوار حضارات، وانسجام تنوع خلاق متعدد في إطار «مجتمع إنساني» عام يقوم على احترام الإنسان طبقًا لثقافة إنسانية تؤكد مهامها إرادة متساوية تحافظ على الخصائص الذاتية، متلاقحة - تلاقحًا - يجعلها قادرة على ممارسة الخيارات الكبرى المنبثقة من تفاعلها لا الاستسلام لخيار منفرد ومفروض.

«العولمة» كما هي مطروحة، تعني تبعيةً لثقافة واحدة وخضوعًا لهيمنة سياسية قاهرة وسوقًا لاقتصاد مكتسح جشع واحد يقسم العالم إلى أقلية أرستقراطية مالية مترفة وأكثرية «بروليتارية» مسحوقة - كما تنبأ في وقت سابق كبير مؤرخي القرن أرنولد توينبي - ومن ثم انمحاء لخصائص شعوب بكاملها وثقافات أكثر غناء وغنًى ذات أبعاد إلهية وإنسانية متعددة، وإلغاء لذاتية كل المجتمعات بإذابتها في ذاتية «مجتمع» حضارة واحدة

ذات بعد واحد. من هنا لا بد أن تكون «القوة» لا «التفاعل».. و«الفرض» لا «التلاقي».. و«الإملاء» لا «الحوار»... هي «الوسائل» المتبعة. وذلك على العكس بالضبط من وسائل «العالمية» التي يفرضها تقدم العلم، وتطور وسائل الاتصالات، وانبثاق عصر «المعلوماتية» أو ثورتها المذهلة..

إنّ الشعوب - النامية ومنها شعوبنا - وهي تعاني في هذه المرحلة من «نقص المناعة الحضاري»، أكثر عرضة وأضعف مناعة، وأقل حيلة وأدعى إلى الاستسلام للاستباحة، عن ضعف أو عن جهالة. ولن تعني لها العولمة إلا «التبعية» والانضواء الذليل تحت مظلة الهيمنة المتعددة الأشكال وصولًا إلى التلاشي في خضمّ لا نشكل فيه حتى بعض أمواجه المتحركة على السطح.

لكن علينا أن نستدرك، فتلك هي بعض ملامح الصورة الظاهرة، لكن ثمة حقائق أخرى كامنة، سوف تغيِّر من هذه الملامح. إنّ انفرادية القطب الواحد بمحاولة العولمة - مثلًا - لن يلبث أن يؤدي - بطبيعته - إلى تعددية أقطاب مهلكة هي: تعددية الشركات الكبرى عابرة القارات ومجالاتها، وتناقضاتها وصراعاتها على السوق المفتوح والموارد المستباحة. وسوف تتجاذب وسائل القوة وسوف تتعدد أطرافها، وبذلك يعود العالم إلى جاذبية الأقطاب المتعددة، وليس القطبين فقط! ولكن على أساس جديد، وربما فاجع، فاجع جدًّا.. تلك بعض مكامن الخطر.. لكن

«التاريخ» لا يمضي وفق مشيئة «القوة» وحدها، إنّ سُنَنَ الله لا تتبدل وهذه السنن ليست واحدة إنها عديد من القوانين، التي لا تتغير. وإدراك هذه السنن والقوانين التي تحكم التاريخ هو الكفيل بتسديد الخطى، وتجنب المخاطر...

إن العالم يتجه إلى نوع من التوحد بحكم تطوره، ذلك هو اتجاه التاريخ الواضح، إن تقدم العلوم على كل صعيد، وتطور التكنولوجيا، وانفجار عصر أو ثورة المعلومات، وما ترتب على ذلك قد غيّر تركيبة العالم القديم.. إن عالمًا جديدًا قد ولد.. وقد أصبح مدينة واحدة. سوف لا تشكل الدول إلا نوعًا من «بلديات» في أحيائها، فوسائل الاتصال، وانتقال المعلومات وغير ذلك، قد قرّب أطراف الأرض من بعضها. فالخبر والخبرة تنتقل اليوم بنفس اللحظة والسرعة، من أقصى الدنيا إلى أقصاها. والعلم، مهما تحفظ عليه سادته المتحكمون، يفرج عن أسراره يومًا بعد يوم ويرسل أشعته على مناطق لم يكن يبلغها.. وإزاء هذا التقدم المذهل يقف «تخلف القوانين» التي سُنَّت لعالم ينقرض، كقوانين الجنسيات والهجرة، والعمل وغيرها..

إن الخلاف ليس هو عن «التعولم» فهذا اتجاه يفرضه تطور الإنسان نفسه نحو إنسانيته، وتحتمه كشوفه العلمية والمعلوماتية واختراعاته. إنما الخلاف على غايات هذه العولمة ووسائلها وقيمها الأخلاقية..

ونحن المسلمين، نملك الكثير لتزويد العالم بتنويره في هذا السبيل - الشرط الأساسي هو أن يرتفع المسلم إلى مستوى الإسلام - فنحن ننتمي إلى دين يؤمن برب العالمين، ورسولنا الكريم ﷺ أرسل إلى الناس كافة.. ليخبرهم بأن الأرض وضعها للأنام.. وأن الله خلقهم شعوبًا وقبائل ليتعارفوا، ويأمرهم بأن يضربوا في الأرض ويبتغوا من رزقه، وليعلن لهم رسولهم بأن «الإنسان أخو الإنسان أحبّ أم كَرِه» وأنا لا أستطيع أن أكفَّ عن التأمل في جلال هذا الحديث: فاختيار «الأخوة» يعطيك المعنى العميق لوحدة الإنسان، بما تشمل عليه «الأخوة» من وشائج الرحم والمحبة والترابط وهي أعلى درجات العلاقة بين إنسان وإنسان.. ثم تأتي: أحبّ أم كَرِه هذه. يا الله: أحبَّ.. سار برضاه مع سنن الله وقوانينه في انسجام ومودة - في هذا الاتجاه - أم كَرِهْ.. لأن السنن ماضية. والتوحد قادم لن يمنعه رفض من يعاند سنن الله ويكره السير في اتجاه التاريخ!

نعم إن طبيعة المشكلات اليوم هي عالمية، إن قطع شجر الأمازون - مثلًا - يؤثر على العالم ولم يعد أمرًا خاصًّا ببلدها. إن أمور البيئة والأسلحة والتجارة.. إلخ، لم تعد أمورًا محلية أو قومية. لكن أيضًا يجب أن تصبح كذلك قضية الفقر والجهل والمرض والتمييز العنصري وغيرها، بحيث تصبح معالجتها مهمات عالمية، وذلك يقتضي الارتفاع بمستوى العلاقات بين البشر إلى مستوى

«الأخوة»، وحينئذ تتحقق العالمية بصيغتها الإيجابية العظيمة التي يلتقي في رحابها تقدم العلم بكرامة الإنسان ويحقق التطور أهدافه بخدمة مصلحة الإنسان لا بتدميره.. وهذا بالضبط ما يمكن أن يقدمه المسلمون لو فقهوا.. لأنه هبة الإسلام!

باختصار جدًّا: إذا كانت وسيلة «العولمة» - كما رأينا - هي «الهيمنة» لتحقيق سيادة السوق، فإن وسيلة الإسلام للعالمية هي «العدل» لتحقيق كرامة الإنسان. وضمن ذلك ينضوي منهجان لتحقيق هدف واحد هو العولمة - «العالمية»- من أجل غايتين مختلفتين: سيادة السوق أو سيادة الإنسان..

إذن.. علينا أن «نوقظ» الإنسان.

نقاش حول
الموقف من الحضارة العربيّة(*)

وصول العالم العربي إلى حالة الركود هو مقدمة النهوض

في وقت فرضت فيه الأحداث المؤلمة التي مر بها الشعب الفلسطيني جوًّا قاتمًا على عقول المثقفين العرب الذين يئسوا من حالة الركود التي يقبع فيها العالم العربي، وبينما شعر الكثيرون بأنّ العرب قد خرجوا من التاريخ بعد أن خرجوا من موكب الحضارة واعتمدوا على أدبيات الفخر بالحضارة التي كانت للعرب والمسلمين خاصة في أيام الأندلس؛ نظم مركز الحوار العربي في فيرجينيا ندوة حول موقف العالم العربي من الحضارة الغربية تحدث فيها المفكر والكاتب اليمني المعروف الأستاذ قاسم الوزير فاستعرض في البداية ما الذي نعنيه عندما نتحدث عن الحضارة وما هو الغرب الذي نصف به تلك الحضارة؟ واختار لتعريف الحضارة تعريفًا جامعًا للعالم الاجتماعي (مالك بن نبي)، يقول أن الحضارة هي مجموع الشروط الأخلاقية والمادية التي تتيح لمجتمع

(*) نشر في جريدة الأهرام الدولي بتاريخ ٩ أبريل ٢٠٠٢ م.

معين أن يقدم لأبنائه منذ الطفولة وحتى الشيخوخة المساعدة لينمو في كل مرحلة من مراحل حياته، فالمدرسة، والمعمل والمستشفى ونظام شبكة المواصلات والأمن واحترام شخصية الفرد تمثل جميعها أشكالًا مختلفة للمساعدة التي يريد المجتمع المتحضر ويقدر على تقديمها للفرد الذي ينتمي إلى ذلك المجتمع. ويترتب على ذلك أن جوهر الحضارة تجسده ذاتية المجتمع وفقًا لاطراد تاريخي متواصل يتضمن جميع الظروف التاريخية التي تخللت فيها بذور كل الأفكار وكل ضروب الخلق والإنشاء وكل إنتاجات الحضارة، فالحضارة هي التي تصنع منتجاتها وليس العكس.

أما مصطلح الشرق والغرب فقد بلغ قمة استخدامه مع المرحلة الاستعمارية التي غلب عليها التفسير العرقي للحضارة والسيادة معًا، فأصبح الشرق يعني المنطقة المتخلفة التي جرى استعمارها، بينما يعني الغرب المنطقة التي قامت بالاستعمار.

في مرحلة الحرب الباردة أصبح تعبير الغرب يعني غرب أوروبا والولايات المتحدة، بينما كان الشرق في ذلك النطاق يعني شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، واليوم أصبح مصطلح الشمال والجنوب مهيّأً ليحل محل الشرق والغرب للدلالة على عالمين: الشمال يعني التقدم والجنوب يعني التخلف. فإذا ما انتقل المرء إلى البحث عن مفهوم تعبير الحضارة الغربية، يتبين أنها سلالة من

رحم حضارات سابقة أدركتها الشيخوخة تطبيقًا لقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾، وهي حضارة تعتمد على فلسفة مادية تقوم على إلغاء دور الدين واعتبار الأخلاق موضوعًا قابلًا للتطوّر أو ناتجًا عنه بمعنى أنّ التطور يشكل القيم الأخلاقية للمجتمع. وترتب على ذلك أن أصبحت غاية المجتمع وغاية الفرد في المجتمع المصلحة والرفاهية بينما يترك الدين كقضيّة شخصية تكفلها الحريات الخاصة التي يوفرها النظام الرأسمالي. ويصبح الهدف في إطار مفهوم الحضارة الغربية، كما يقول المفكر اليمني الأستاذ قاسم الوزير.

«القوة» من أجل القوة وهو ما أسماه المفكر الفرنسي (جارودي): «الاتجاه الحكمي في حضارة يقودها اليوم الإنسان ذو البعد الواحد».

موقف العالم العربي من الحضارة الغربية

ويرى الأستاذ قاسم الوزير أن التاريخ يعرض أمامنا على نحو مدهش قصة الرحلة المجيدة والطويلة للحضارة في سيرها المتواصل عبر الآفاق والأمم والبلدان من عصر إلى عصر من الحضارة الأشورية في حضارة وادي النيل، حيث ألهمت الحضارة الفرعونية اليونان والإغريق ثم انتقلت إلى أوروبا، حيث قدم المفكر الفرنسي جارودي تحليلًا رائعًا للحضارة الغربية يقول فيه إن لها أربعة أبعاد:

البعد الجمالي والبعد القانوني واستلهمته من الإغريق والرومان، والبعد الأخلاقي استلهامًا من الديانة المسيحية، أما البعد العلمي فمرده حضارة الإسلام في الأندلس. وانطلاقًا من فكرة أن الاختلاف بين الحضارات لا ينجم عن القيم والعلم والإنتاج وإنما ينجم عن اختلاف الثقافة، من حيث هي معتقدات وعادات وسلوكيات، فإنه لتحديد موقف العرب من الحضارة الغربية يجب تفهمها أولًا والتعمق في فلسفتها بدلًا من اتخاذ موقف منها عن خوف أو نقص، عن جهل أو عن عقدة نقص، وينبغي ألا يكون البديل هو النزوع إلى تقليدها، فالخوف من الحضارة الغربية يدفع إلى رفضها والتقليد يعمق الإحساس بعقدة النقص، ولذلك يعتقد الكاتب والمفكر اليمني الأستاذ قاسم الوزير أن موقف العرب من الحضارة الغربية ينبغي أن يتمثل في التكامل والتفاعل. ويرى أن على العرب أن يشاركوا في الإنجازات العامة الإيجابية للحضارة الغربية بالإفادة والاستفادة، على أن يمارسوا باستمرار التقويم الذي يعالج أمراض تلك الحضارة ويصحح انحرافاتها التي تجسدت في الماضي في فلسفة الاستعمار ومبرراته اللاأخلاقية، والانحرافات الحالية التي أحلت الهيمنة محل الاستعمار بنفس الدوافع ولنفس الأهداف ولكن بوسائل جديدة كالعولمة.

وعلى العرب أن يحذروا من الحضارة الغربية جانب القوة من

أجل القوة استكبارًا واستعلاءً، وهو جانب دفع الولايات المتحدة - مثلًا - إلى تكديس ما يكفي من وسائل الدمار لتدمير العالم عشرات المرات مع أنّ العالم لا يمكن أن يتعرض للتدمير إلا مرة واحدة.

وأصبحت فلسفة المصلحة والمتعة والقوة من أجل القوة سببًا في إتاحة الفرصة للقوي لأن يهدر حقوق الضعيف استنادًا إلى مبدأ الحق للقوة، وبالتالي يخلص الأستاذ قاسم الوزير إلى أن للحضارة الغربية جوانب إيجابية مثل الحريات العامة والإبداع الفكري والعلمي والتقدم التكنولوجي ينبغي أن يستفيد منها العرب فيما يسعون إلى إعادة التوازن المفقود إلى عالم اليوم الذي أصبحت الرماح الحمقى تقوده إلى الهاوية.

مدخل العرب إلى الحضارة

ولخّص الأستاذ الوزير في ندوته بمركز الحوار العوائق التي تقف أمام دخول العرب في موكب الحضارة بثلاثة عوائق:

أولًا: فترات الانحطاط الحضاري والثقافي التي مرّ بها العالم العربي في الماضي.

ثانيًا: فترة الاستعمار الغربي للأقطار العربية.

ثالثًا: فترات الحكم العسكري والديكتاتوري التي قتلت الحريات العامة فحالت دون الفكر والإبداع.

ولذلك يرى أن الخروج إلى موكب الحضارة يحتاج إلى إيجاد تيار عقلاني عربي متنوِّر يبذل التضحيات اللازمة لتشكيل فلسفة حضارة عربية جديدة يكون لها مقدمات البقاء بعيدًا عن أدبيات البكاء على الماضي.

وفي المناقشة التي جرت في ندوة مركز الحوار أعرب الدكتور محمد الفنيش - المدير التنفيذي السابق في صندوق النقد الدولي والمثقف الليبي المعروف - عن إيمانه بأنه طبقًا لنظرية توينبي في نشوء الحضارات استنادًا إلى فكرة التحدي والاستجابة، وأنّ كل الحركات الكبرى في التاريخ تبدأ بمرحلة الاعتكاف، وأنّ الأمم في حالة النكبات الكبرى تنزوي على نفسها وتعيد بناء مجتمعاتها من الداخل. ويعتقد الدكتور الفنيش أن العالم العربي يمرّ الآن بهذه المرحلة التاريخية من حالة الركود كمقدمة ضرورية لحالة النهوض. ويستدل على صحة تصوره بأن الولايات المتحدة نفسها تقدمت في ظل اعتناقها لمبدأ مونرو في ضرورة العزلة عن العالم وضرورة الالتفات إلى الداخل لتحسينه، ثم البحث في أسس النهضة والحضارة. كما أنه بعد الثورة البلشفية في روسيا واجهت الاختيار بين تصدير الثورة أم بناء الدولة. وانتصر لينين في الترويج لفكرة أنه لن يكون بوسع الاتحاد السوفيتي تصدير الثورة قبل بناء الدولة، وانغلقت روسيا على نفسها لسنوات طويلة.

وقال الدكتور الفنيش أنه ناقش شخصيًّا في الستينيات مع

توينبي كيفية انطباق نظريته في «أن الاعتكاف مقدمة للنهوض على العالم العربي والإسلامي» فقال له توينبي: لقد بدأت نهضتكم الإسلامية باعتكاف الرسول عليه الصلاة والسلام في غار حراء، ثم بالهجرة إلى الحبشة والهجرة إلى المدينة حيث تم وضع أساس الدولة الإسلامية التي سرعان ما اتّسع نطاقها وامتدت حضارتها من الجزيرة العربية إلى الأندلس في غرب أوروبا.

وأعرب الدكتور الفنيش عن اعتقاده بأن العالم العربي في أمسّ الحاجة إلى الالتفات إلى الداخل والاعتكاف كمقدمة لحركة نهضة عربية وإسلامية جديدة، على أن يتم إعادة بناء الاقتصاد والمؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني على أسس عصرية بالاستفادة من تجارب الحضارة الغربية وتجنب ما وقعت فيه من أخطاء فلسفية وأخلاقية. غير أنّ السفير العماني السابق في واشنطن الدكتور صادق سليمان اختلف مع التوجه العام في ندوة مركز الحوار والقائل بأن العرب والمسلمين أصبحوا خارج موكب الحضارة، وأعرب عن اعتقاده بأنهم ليسوا خارج موكب الحضارة وإنما هم في حالة حضارة معطلة تحتاج إلى بذل جهود صادقة لتنشيط الحضارة العربية الإسلامية وإنعاشها بالاقتباس من الحضارات الأخرى، وعلى رأس ما يجب اقتباسه العلمانية والديمقراطية والحريات العامة التي تطلق العنان للابتكار والإبداع.

فهرس الكتاب

قاسم بن علي الوزير

حرث في حقول المعرفة

هذه أحاديث دعت إليها دواعٍ ذات شعب، أفضت إلى مراجعات شتى لجوانب من قضايا عصرنا الذي نعيش فيه، تشغل حيِّزًا كبيرًا من حياتنا الثقافية، والاجتماعية، والتاريخية، والاقتصادية.

ولقد يتبادر إلى الذهن أن هذه مجموعة من محاضرات وأحاديث متفرقة مستقلة بعضها عن بعض وليس الأمر كذلك. فإنها تدور حول موضوع واحد يربط بعضها ببعض ويجعلها أقرب إلى فصول من كتاب حول «قضية» واحدة من جوانبها المختلفة، وتلك هي قضية «النهضة» التي ظلّت شغل الفكر الشاغل منذ أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي حتى اليوم.

فما يوحِّد بين أطراف هذه الأحاديث هو «المضمون» من ناحية، ومن أخرى «المنهج» الذي يتوخى الأصول المعرفية للمفاهيم والقضايا المثارة ويرتكز على معطيات «علم الاجتماع» و«علم النفس» و«علم السياسة» و«علم التاريخ» ابتغاء امتلاك أداة تحليل وتقويم، توحّد «المختلف» في «مؤتلف» يحمي جوهرها الواحد.

المؤلف



مركز التراث والبحوث اليمني